

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
المركز الجامعي نور بشير - البيض  
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم اقتصادية



مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي  
تخصص : اقتصاد نقدي بنكي

## دور التمويل البنكي للمشاريع المصغرة

دراسة ميدانية لبنك التنمية المحلية - وكالة البيض - A60

تحت إشراف الأستاذة :  
د. إلياس هناني فرح

من إعداد الطالبين :

❖ هدروق جودي

❖ جبار هشام

### اللجنة المناقشة

الصفة	المؤسسة الجامعية	الاسم واللقب
رئيسا	المركز الجامعي نور بشير -البيض-	د. بكرتي نصيرة
مشرفا ومقرر		د. إلياس هناني فرح
مناقشا		د. طالي صلاح الدين

السنة الجامعية 2022-2023



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
المركز الجامعي نور بشير - البيض  
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم اقتصادية



مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي  
تخصص : اقتصاد نقدي بنكي

## دور التمويل البنكي للمشاريع المصغرة

دراسة ميدانية لبنك التنمية المحلية - وكالة البيض - A60

تحت إشراف الأستاذة :  
د. إلياس هناني فرح

من إعداد الطالبين :

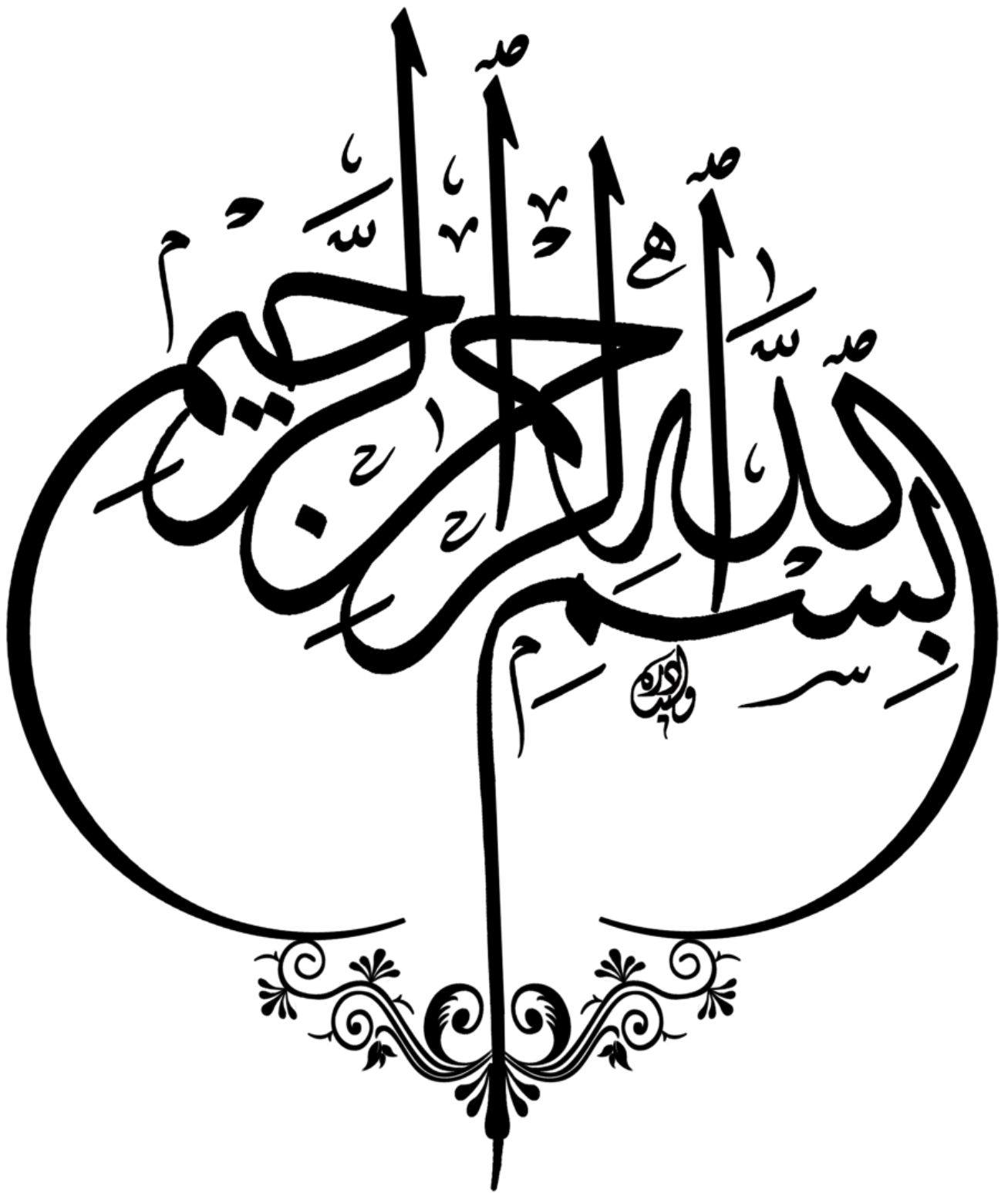
❖ هدروق جودي

❖ جبار هشام

### اللجنة المناقشة

الصفة	المؤسسة الجامعية	الاسم واللقب
رئيسا	المركز الجامعي نور بشير -البيض-	د. بكرتي نصيرة
مشرفا ومقرر		د. إلياس هناني فرح
مناقشا		د. طالي صلاح الدين

السنة الجامعية 2022-2023





# شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

من منطلق هذا الحديث أتوجه

إلى الله تبارك و تعالی بالحمد والثناء و الشكر كما يحبه ويرضاه على أن وفقنا لإنجاز هذا العمل على ما فيه من ضعف البشر وقصر النظر فما كنت فيه من صواب فهو من محض فضله سبحانه وتعالى ومنه علينا، فله الحمد والشكر و نسأل الله العفو والغفران

نتقدم بالشكر الخاص إلى كل :

من الأستاذ المشرف بوسالم بوبكر الذي منى علينا بمساعداته و توجيهاته القيمة ومعلوماته النيرة وإلى كل الأساتذة الأفاضل وكل من ساعدنا في إتمام

هذا العمل المتواضع ولو بكلمة طيبة وابتسامة صادقة

إليكم كلكم أخلص التشكرات

❖ جودي

❖ هشام



الشكر لله بداية... .

و إلى من اقترن اسمهما باسم المولى سبحانه وتعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

( وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ) .

صدق الله العظيم..

أبي وأُمِّي اللذان لم يُقَصِّرَا في تربيّتي وتعليمي ، و جدي الحاج شيخ هدروق وجدتي زهرة بيدارني..

أطال الله في عُمركم ،

إلى إخوتي وإلى أهلي وزُفريقي ناصر خالفي....

أُقَدِّمُ لَكُمْ هَذَا الْعَمَل

جودي



الشكر لله بداية... .

اهدي ثمرة جهدنا هذا : إلى الوالدين الكريمين أطال الله عمرهما وأمدهما

بدوام الصحة والعافية.

كما أهديه:

إلى اخوتي واصدقائي و جميع الأحباب و إلى كل زمائتي الطلبة

أُقَدِّمُ لَكُمْ هَذَا الْعَمَل

هشام

## ملخص:

تلعب المؤسسات المصغرة دورا هاما في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث وجودها من الركائز الأساسية لأي اقتصاد فهي القاعدة لنشاط الاقتصادية الكبيرة من خلال العلاقة التبادلية التي تجمعهما، وهي المحرك الأساسي لعجلة النمو وذلك من خلال مساهمتها في خلق عدد كبير من فرص العمل وتوليد دخل لشريحة واسعة من الأسر والأفراد وفي تضيق الفجوة بين الادخار والاستثمار. وبالرغم من أهمية هذه المنشآت في الاقتصادات المختلفة، إلا أنها مازالت تعاني من مشاكل وتحديات عديدة تضعف من قدرتها على النمو والاستمرار، ومن أبرز هذه المشاكل تلك المتعلقة بالتمويل البنكي مما استوجب على البنوك المركزية التدخل من خلال تعزيز ودعم فرص الوصول للتمويل وتوفير الجو المناسب.

الكلمات المفتاحية: بنك ؛ مؤسسات مصغرة ؛ تمويل ؛ بنك تنمية محلية.

## Abstract :

Small enterprises play an important role in both developed and developing countries, where their presence is one of the basic pillars of any economy. For a wide range of families and individuals and in narrowing the gap between savings and investment. Despite the importance of these establishments in different economies, they still suffer from many problems and challenges that weaken their ability to grow and continue. Among the most prominent of these problems are those related to bank financing, which necessitated central banks to intervene by enhancing and supporting access to financing and providing the appropriate atmosphere.

Keywords: bank; micro enterprises; finance ; A local development bank

## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
I	شكر وتقدير
III-II	إهداء
IV	ملخص
V-VII	فهرس المحتويات
IX-VII	فهرس الجداول والأشكال
أ- ج	مقدمة
<b>الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات المصغرة</b>	
07	تمهيد
08	المبحث الأول: مفهوم المؤسسات المصغرة
08	المطلب الأول : صعوبة تعريف المؤسسات المصغرة ومعايير تعريفها
12	المطلب الثاني : تعريف المؤسسات المصغرة
16	المطلب الثالث : أهمية المؤسسات المصغرة وأهدافها
19	المطلب الرابع : خصائص المؤسسات المصغرة
23	المبحث الثاني: أشكال وأنواع المؤسسات المصغرة
23	المطلب الأول: المؤسسات المصغرة حسب طبيعة التوجه
23	المطلب الثاني: المؤسسات المصغرة حسب طبيعة المنتجات
24	المطلب الثالث: المؤسسات المصغرة حسب طبيعة النشاط
25	المبحث الثالث: مصادر تمويل المؤسسات المصغرة
25	المطلب الأول: صعوبة تمويل المؤسسات المصغرة
26	المطلب الثاني: مصادر التمويل الداخلية
26	المطلب الثالث: مصادر التمويل الخارجية
27	المطلب الرابع: مصادر التمويل الحديثة
29	المبحث الرابع: التحديات التي تواجه المؤسسات المصغرة وعوامل نجاحها وفشلها
29	المطلب الأول: التحديات التي تواجه المؤسسات المصغرة

29	المطلب الثاني: عوامل نجاح المؤسسات المصغرة
31	المطلب الثالث: عوامل فشل المؤسسات المصغرة
33	خلاصة
	<b>الفصل الثاني: التمويل البنكي للمؤسسات المصغرة</b>
35	تمهيد
36	المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية
36	المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية
37	المطلب الثاني: تعريف البنوك التجارية
39	المطلب الثالث: أهمية البنوك التجارية
39	المطلب الرابع: أهداف البنوك التجارية
41	المبحث الثاني: وظائف البنوك
41	المطلب الأول: قبول الودائع
44	المطلب الثاني: خلق النقود
45	المطلب الثالث: منح الائتمان
46	المطلب الرابع: وظائف أخرى
46	المبحث الثالث: ماهية التمويل
47	المطلب الأول: تعريف التمويل
48	المطلب الثاني: أهمية التمويل
49	المطلب الثالث: أنواع التمويل
51	المطلب الرابع: مصادر التمويل
58	المبحث الرابع: طرق التمويل البنكي للمؤسسات المصغرة
58	المطلب الأول: التمويل قصير الأجل
60	المطلب الثاني: التمويل متوسط الأجل
61	المطلب الثالث: التمويل طويل الأجل
62	خلاصة
	<b>الفصل الثالث: دراسة ميدانية لبنك التنمية المحلية - وكالة البيض - A 60</b>
64	تمهيد

65	المبحث الأول: نظرة عامة حول البنك التنمية المحلية - وكالة البيض - A 60
65	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن نشأة وتطور بنك التنمية المحلية
70	المطلب الثاني : نشأة بنك التنمية المحلية وكالة البيض
72	المبحث الثاني: دور البنك التنمية المحلية وكالة البيض A 60 في تمويل المشاريع المصغرة
72	المطلب الأول : عملية منح الائتمان في البنك التنمية المحلية - وكالة البيض - A 60
73	المطلب الثاني : القروض المقدمة من طرف الوكالة لتمويل المؤسسات المصغرة
82	خلاصة
85-84	الخاتمة
91-87	قائمة المصادر والمراجع

## قائمة الجداول

الصفحة	الجدول	رقم
13	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في الجزائر	01
14	تعريف المؤسسات المصغرة في الاتحاد الأوروبي	02
44	عملية خلق نقود الودائع في البنك المنفرد - احتياطي قانوني 20% و 25% يعود للبنك مما يقرضه	03
65	خصوصيات بنك التنمية المحلية .	04
73	الملفات المؤهلة ومبالغ قروض الاستغلال الممنوحة من طرف وكالة البيض للمؤسسات ص و م ( 2017-2021 )	05
76	الملفات المؤهلة ومبالغ قروض الإستثمار الممنوحة من طرف وكالة البيض للمؤسسات ص و م ( 2017 - 2021 ) :	06
77	القروض الممنوحة من طرف وكالة البيض من حيث الطبيعة للمؤسسات ص و م 2017-2021.	07
79	قيمة القروض الممنوحة للمؤسسات المصغرة عن طريق وكالة تشغيل الشباب ANSEJ	08
80	قيمة القروض الممنوحة للمؤسسات المصغرة عن طريق الصندوق الوطني للتأمين CNAC	09
81	قيمة القروض الممنوحة للمؤسسات المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية للتسيير ANGEM	

## قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل	رقم
69	الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية	01
71	الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية	02
74	الملفات المؤهلة ومبالغ قروض الاستغلال الممنوحة من طرف وكالة البيض للمؤسسات ص و م ( 2017-2021 )	03
75	مبالغ قروض الاستغلال الممنوحة للمؤسسات المصغرة (2017-2021)	04
76	الملفات المؤهلة من قروض الاستثمار للمؤسسات المصغرة 2017-2021	05
77	مبالغ قروض الاستثمار الممنوحة للمؤسسات المصغرة (2017-2021)	06
78	القروض الممنوحة من طرف الوكالة من حيث الطبيعة 2017-2021	07
79	الممنوحة للمؤسسات المصغرة 2017-2021 ANSEJ قيمة قروض	08
80	الممنوحة للمؤسسات المصغرة 2017-2021 CNAC قيمة قروض	09
81	الممنوحة للمؤسسات المصغرة 2017-2021 ANGEM قيمة قروض	10

# مَقْدِمَةٌ

إن الحديث عن المؤسسات المصغرة بمختلف جوانبه أصبح يعد موضوعا من مواضيع الساعة، ذلك لأن جل الدراسات بينت استحالة تحقيق معدلات النمو الاقتصادي بالاعتماد على المؤسسات ذات الحجم الكبير فقط، فالحياة الاقتصادية عبارة عن سلسلة متتابعة من الأنشطة يكمل بعضها بعضا، ومن ثم فالمؤسسات الكبيرة في حاجة لمؤسسات المصغرة، باعتبار هذه الأخيرة مدخلا تكمليا لعدد كبير من المؤسسات الكبيرة.

وعلى الرغم من انتشار المؤسسات المصغرة في كافة دول العالم، إلا أن مفهوم هذه المؤسسات مازال يثير جدلا كبيرا يعتذر معه تحديد تعريف محدد متفق عليه لها، لأن هذه المؤسسات تختلف في خصائصها الاقتصادية والتقنية والتنظيمية، حسب نوع النشاط ومرحلة النمو التي تمر بها الدولة، فما يعتبر مؤسسة صغيرة في قطاع الصناعة قد يصنف مؤسسة مصغرة او متوسطة أو كبيرة في قطاع الخدمات، وما يعتبر مؤسسة مصغرة في دولة متقدمة، يعتبر مؤسسة كبيرة في دولة نامية.

كما كانت هناك فترات اتسمت باختلال خاص بالاستثمارات وتمثلت في سوء تقدير النفقات الفعلية للمشروع وكذا الإجراءات الطويلة والمعقدة في اتخاذ القرار بالنسبة للتمويل والاستثمار مما أدى إلى ضعف فعالية الاستثمار والتأخر في الإنتاج. وبالرغم من وجود عدة إصلاحات كان الهدف منها هو إيجاد حلول عاجلة للمؤسسات العمومية التي كانت تعاني من مشاكل وعقبات تسبب عائقا أمام تطويرها وكذا إيجاد حلول لاقتصادنا الجزائري ولكن على العكس تسببت هاته الإصلاحات في حل وغلق العديد من المؤسسات العمومية الاقتصادية وخصوصة الكثير منها بالإضافة إلى تسريح العديد من العمال ما أدى إلى هشاشة قاعدة المجتمع ومس هذا الطبقة المتوسطة التي أصبحت فقيرة وتراجع مستوى المعيشة وتدهور القدرات الشرائية. و مع التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر نحو التنوع الاقتصادي، وذلك إدراكا بالدور المرتقب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، قامت الحكومة بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع الشباب وصغار المستثمرين للتوجه نحو هذا القطب الاستثماري الجديد بإقامة مثل هذه المؤسسات نظرا لما يمكن أن تؤديه مستقبلا إذا ما حظيت بالاهتمام اللازم.

كل ذلك يظهر من خلال إتباع سياسات مالية وإنشاء هياكل تهتم بدعم هذه المؤسسات وتأهيلها في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. إضافة الى وضع مجموعة القوانين والتشريعات.

إذا كانت البنك التنمية المحلية جاءت كحل للوضع الاقتصادي الذي عاشته البلاد وفي نفس الوقت كوسيلة لتمويل المشاريع المصغرة ، ومن خلال ما تقدم يتوارد إلى أذهاننا الإشكالية التالية : ما هو دور البنوك في تمويل المشاريع المصغرة بولاية البيض ؟

## مقدمة

تندرج تحت الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو التمويل البنكي ؟
- ما هي المشاريع المصغرة ؟
- ما مدى حاجة المؤسسات المصغرة للتمويل البنكي ؟
- ما هو واقع العلاقة التمويلية بين البنك و المؤسسات المصغرة بولايتنا ؟
- كيف يساهم بنك تنمية المحلية في دعم المشاريع المصغرة بولاية البيض ؟

### فرضيات البحث:

من خلال الأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات الآتية:

- تتميز المؤسسات المصغرة بمجموعة من الخصائص تجعلها ذات أهمية كبيرة في عملية النمو الإقتصادي.

- القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كافية لتمويلها.

- تعود مشكلة التمويل البنكي للمؤسسات المصغرة إلى الإجراءات البيروقراطية

- الممارسة من طرف إدارات البنوك والتأخر في تنفيذ قرارات منح القروض.

### أسباب اختيار الموضوع :

تم اختيار هذا الموضوع، للأسباب التالية:

✚ توافق الموضوع واختصاصنا إقتصاد نقدي وبنكي ؛

✚ موضوع المؤسسات المصغرة من بين المواضيع الجديرة بالاهتمام والدراسة ؛

✚ إعادة الاعتبار للمؤسسات المصغرة في الآونة الأخيرة، والأهمية الكبيرة التي احتلتها لدى السلطات

الجزائرية ؛

✚ أهمية الموضوع ببعده النظري والتطبيقي ، فالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من شأنه تغيير

استراتيجية الدولة والاهتمام بالصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك بالاعتماد على المؤسسات

المصغرة.

### هدف البحث :

من خلال هذا البحث نسعى لتحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

✚ التعرف على واقع تعريف المؤسسات المصغرة في بعض الدول ؛

✚ التعرف على واقع ومكانة المؤسسات المصغرة في الاقتصاد الوطني، وبيان دورها وأهميتها في

التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛

## مقدمة

تقديم أهم صيغ التمويل المبتكرة والموجهة لتمويل المؤسسات المصغرة ، والعراقيل التي تحول دون تطبيقها.

### صعوبات البحث :

ومن بين الصعوبات واجهتها كأى بحث ، هي شرح المراجع المتخصصة في دراسة موضوع البحث ، بالإضافة إلى محاولة التوفيق بين الإلمام بجميع الجوانب لتمامه في وقته وجيز، بحيث أعطيت أكبر وقت ممكن لإنهاء جوانب الموضوع ، كما تم الاستعانة بالعديد من المؤلفات والدراسات والتي تم الاطلاع فيها على الجوانب المتعلقة بالموضوع، حيث أخذ البحث نصيبه من الدراسة والبحث.

### منهج البحث :

تتم معالجة الموضوع من الجانبين النظري والتطبيقي ، حيث جاءت معالجة الموضوع من الناحية النظرية في الفصلين الأول والثاني باستعمال المنهج الوصفي .  
كما جاءت معالجة الموضوع من الناحية العلمية والتطبيقية في الفصل الثالث باستعمال المنهج التحليلي وكان ذلك من خلال:

- التطرق إلى كيفية دراسة المشاريع في البنك التنمية المحلية - وكالة البيض - ؛
- التعرف على النسب التي يتم الاعتماد عليها في هذه الدراسة وتحليل الإحصائيات .

### الدراسات السابقة

1/- بوبصيل هناء ، بوحبيبة أميرة ، 2019 ، متم الدراسة، (حالة بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل 043 - 2018-2019)، الجزائر 2019 ، آليات التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟ ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، الجزائر ، هدفت الدراسة إلى : تكمن أهمية الدراسة في اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احد الدعائم الأساسية للاقتصاد الوطني، من خلال تحقيق مستويات عالية من التشغيل والحد من البطالة وتعزيز الإنتاج المحلي، ولهذا وجب تسريع الجهود وتكاملها لرفع التحدي الاقتصادي في ظل التحديات المستقبلية بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحريك التنمية المحلية، الأمر الذي يفرض على مختلف حكومات دعم وترقية هاته المؤسسات، ويشكل الجانب التمويلي أهم هاته الجوانب على الإطلاق حيث يلاحظ أن هناك قصور في الآليات والصيغ التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،الإشكالية : إنطلاقا مما سبق تدرج إشكالية الدراسة حول السؤال الرئيسي التالي: \* ما هي آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى BEA ؟

## مقدمة

المنهج النتائج للإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية ونظرا لطبيعة الموضوع فإن البحث يركز على المنهج الوصفي التحليلي، من أبرز أهداف هذه الدراسة:

- معرفة الخصائص والأهمية التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. واحتياجاتها والمشاكل التي تعاني منها

- التعرف على آليات التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال.

- الإطلاع على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والإجراءات التي قامت بها الدولة في سبيل دعمها.

2/- دراسة العايب ياسين، وتتمثل في أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، بعنوان إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، سنة 2011 جامعة منتوري قسنطينة إشكالية الدراسة: أين يكمن جوهر مشكلة التمويل بالنسبة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة؟ هل في خصوصيتها المالية؟ أم في محيطها الخارجي؟ هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مختلف الإصلاحات والتدابير المنتهجة من جانب الدولة لمعالجة الإختلال المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبحث في مختلف المشاكل التي تؤثر على سلوكها المالي ومن ثم البحث في العوامل المحددة لمصادر التمويل. وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب خصوصيتها المالية إتجاه النظرية المالية الحديثة فإن لديها أيضا خصوصية تجاه ضيق مصادر التمويل و تجاه العديد من العراقيل الأخرى التي تؤثر مباشرة في حصولها على التمويل اللائم.

3/- دراسة عثمان لخلف تتمثل في أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، بعنوان واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتمييزها دراسة حالة الجزائر، جامعة الجزائر، 2003-2004.

إشكالية الدراسة: هل يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تلعب الدور الاقتصادي الحقيقي لها وتبرز مكانتها في ظل المتغيرات العالمية، خاصة مع السياسة الخاصة بالمعاملة التفضيلية والحوافز والتسهيلات والإفضليات الممنوحة.

هدفت الدراسة لمعرفة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتمييزها -حالة الجزائر- وقد حاولت هذه الدراسة التعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوقوف على الدور الذي تلعبه في مضي اقتصاديات البلدان النامية وإبراز أثر الإستراتيجية التنموية التي أعدتها الجزائر وقد توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى أن استراتيجية التنمية المتبعة في الجزائر تعتبر عائقا على تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأن تدخل في مجال سياسة تنمية وترقية هذا القطاع يبقى دون المستوى المنتظر منه.

4/- دراسة رامي حريد، تتمثل في أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، بعنوان البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الجزائر-.

إشكالية الدراسة : إلى أي مدى يمكن للبدائل التمويلية لإلق ارض أن تكون بدائل ملائمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن صعوبة حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قروض استثمارية من البنوك الجزائرية لا تقتصر فقط على المراحل الأولى من نشأتها وإنما هي مشكلة تواجهها أيضا أثناء النمو والتوسع ويرجع ذلك إلى تخلف النظام المصرفي الجزائري وعدم موضوعية الشروط التي يضعها لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كذلك تم التوصل انه لا يعاني المخاطرون برأس المال من مشاكل عدم تماثل المعلومات بقدر ما يعاني منه مقدمو القروض المصرفية التقليدية أو رؤوس الأموال السهمية عند تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5/- دراسة عثمان لخلف بعنوان: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها - دراسة حالة الجزائر 2004- رسالة دكتوراه في الجزائر، هدفت الدراسة أولا إلى التعرف إلى هذا القطاع بالتركيز على إيجاد التعريف اللائق لو على ضوء تجارب بعض الدول، وثانيا الوقوف عمى الدور الذي يلعبه في اقتصاديات مختلف البلدان خاصة الدول النامية منها، وإبراز مختلف المشاكل التي تجابهه وثالثا إبراز أثر الإستراتيجية التنموية التي اعتمدها الجزائر، وانعكست سلبا على تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عمى امتداد العقود الثلاثة الماضية، وكيف يمكن الإصلاحات المنتجة أن تعطي رفعا قويا ليا. ورابعا التأكيد عمى الدور الذي لعبته هذه المؤسسات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بإظهار مساهمتها في التشغيل وتحقيق التوازن .

# الفصل الأول

الإطار المفاهيمي

للمؤسسات الصغيرة

تمهيد :

تعتبر المؤسسات المصغرة جزءا حيوي من اقتصاد أي دولة، وتعد من أهم مصادر الدخل القومي ومن أكثر القطاعات استيعابا لأيدي العاملة. ونظرا لهذه الأهمية سنقوم بدراسة هذا النوع من المؤسسات من خلال تحديد أهم المعايير المتبعة في تعريفها وتوضيح التصنيفات وتعريفها، فالقروض المصغرة تعتبر ركيزة هامة في عملية تمويل المشروعات المصغرة فلذلك من الضروري من القروض المصغرة من طرف الوكالة الوطنية ومؤسسات التمويل، وفي الطريق أمام الأفراد للوصول إلى الخدمات الحالية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية لي بلد.

وأنّ زيادة هذه المشاريع تهدف إلى انخفاض معدلات الفقر والبطالة، فالسلطات مشت على أسس لجعل القرض المصغر أداة فعالة لتمويل المشاريع وهذا لمكافحة الفقر. فتعد عملية تنمية المؤسسات المصغرة من أهمّ القضايا التي تتطلب حشد اهتمامات الباحثين والمسؤولين والمسيرين، نظرا لأهميتها ودورها في الاقتصاد من خلال التخفيف من البطالة.

### المبحث الأول: مفهوم المؤسسات المصغرة

تعد المؤسسات المصغرة محركا هاما للتنمية الاقتصادية ، لما لها من اهمية بالغة . سنتطرق في هذا المبحث الى تحديد مفهوم شامل للمؤسسات المصغرة .

#### المطلب الأول: صعوبة تعريف المؤسسات المصغرة ومعايير تعريفها

##### صعوبة تعريف المؤسسات المصغرة:

إن صعوبة تحديد تعريف موحد يتفق عليه الأطراف والجهات المهتمة بشؤون قطاع المؤسسات المصغرة، المصغرة، المصغرة، يرجع إلى جملة من الأسباب تتمثل فيما يلي<sup>1</sup>:

• التطور الكبير والمستمر للمؤسسة الاقتصادية منذ ظهورها إلى يومنا هذا من حيث طرق تنظيمها وأشكالها القانونية؛

• تشعب واتساع الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات ( صناعية، فلاحية، تجارية، خدمية)، وهناك بعض المؤسسات تجمع عدة فروع وأنشطة مختلفة مثل الشركات متعددة الجنسيات؛

• اختلاف الايديولوجيات والاتجاهات بين الكتاب، وبين الأنظمة الاقتصادية (الرأسمالية والاشتراكية). وأسباب أخرى تتجلى في<sup>2</sup>:

• اختلاف درجات النمو بين اقتصاديات الدول؛

• تنوع النشاط الاقتصادي؛

• تعدد المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات المصغرة .

##### معايير تعريف المؤسسات المصغرة:

تم وضع مجموعة من المعايير التي تساعد على تحديد تعاريف للمؤسسات المصغرة وتتمثل في:

أ- **المعايير الكمية:** أهم المعايير الكمية المستعملة لتعريف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة هي:

<sup>1</sup> سمير هربان، صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات المصغرة لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة مجموعة البنك الاسلامي للتنمية، أطروحة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2015، ص 20.

<sup>2</sup> عبد الرحمان ياسر، عماد الدين براشن، قطاع المؤسسات المصغرة في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتجارة، العدد 03، 2018، ص216.

➤ معييار عدد العمال: يعتبر أحد المعايير الأساسية والأكثر استخداما في تمييز حجم المؤسسة بحكم سهولة الحصول على البيانات المتعلقة بالعمالة في المؤسسة، وحسب هذا المعيار تقسم المؤسسات إلى مؤسسات مصغرة، صغيرة ومتوسطة<sup>1</sup>.

➤ معييار رأس المال: يعتبر رأس المال من أحد المعايير الكمية للفرقة بين المؤسسات، وباستخدام هذا المعيار يعرف البعض المؤسسات المصغرة، على أنها تلك المؤسسات التي لا يتجاوز فيها رأس المال المستثمر فيها حد أقصى معين، يختلف باختلاف الدولة، ودرجة النمو الاقتصادي وغيرها<sup>2</sup>؛

– معييار العمالة ورأس المال: انطلاقا من النفاص المسجلة في المعيارين السابقين (عدد العمال ورأس المال)، برزت الحاجة إلى معيار آخر أحسن وأفضل هو المعيار الثنائي أو ما يسمى بـ "معامل رأس المال"، الذي يعرف على أنه حجم رأس المال المستخدم للوحدة الواحدة من العمل، ويحسب بقيمة رأس المال الثابت على عدد العمال والنتائج يعني كمية الإضافة إلى رأس المال (الاستثمار) المطلوبة لتوظيف عامل واحد في المؤسسة. وترجع أهمية الجمع بين هذين المعيارين هو أن هذا الجمع يسمح بتحديد حدود قصوى لمعالمي رأس المال والعمل السائدين بهذه المؤسسات وتخطيط المستوى الملائم لها. وعموما يمكن القول أن هذا المعيار ينطوي على علاقة عكسية بين عدد العاملين وحجم رأس المال المستثمر في الطريقتين التاليتين<sup>3</sup>:

– معيار كثيف العمالة يرتفع فيه معدل العمالة قياسا برأس المال، ويستخدم هذا المعيار في الدول التي ترتفع فيها معدلات البطالة ويكون لديها وفرة في اليد العاملة.

– معيار كثيف رأس المال يرتفع فيه معدل رأس المال قياسا بالعمالة، وتستخدمه الدول التي لديها وفرة في رأس المال. كما يعتمد هذا المعيار على الدمج بين المعيارين "العمالة" و"رأس المال"، وذلك عن

<sup>1</sup> بلقاسم بوفاتح، محمد الطاهر عامري، دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات المصغرة، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، JFBE، العدد 08، ديسمبر 2018، ص 90.

<sup>2</sup> نعيمة برودي، التحديات التي تواجه المؤسسات المصغرة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات المصغرة في الدول العربية، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2006، ص 116.

<sup>3</sup> طارق فارس، دور ومكانة المؤسسات المصغرة وسبل ترقية قدرتها التنافسية دراسة حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2017-2018، ص 10.

طريق وضع حد أقصى للعمالة بجانب مبلغ معين للاستثمارات الرأسمالية في المؤسسات المصغرة<sup>1</sup> يتم استخدام هذا المعيار للتمييز بين المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة وكذا المؤسسات الكبيرة وهذا لأن عدد العمال اهم المعايير الكمية في تحديد حجم المؤسسة، وبالرغم من الانتقادات التي وجهت لمعيار عدد العمال إلا أنه أكثر المعايير استخداما حيث<sup>2</sup>:

المؤسسة المصغرة: من 0 إلى 09 عمال.

المؤسسة الصغيرة: من 10 إلى 49 عامل.

المؤسسة المتوسطة: من 50 إلى 250 عامل.

➤ معيار رقم الأعمال: يعتبر معيار رقم الأعمال من المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات من حيث الحجم، و يعتبر مقياسا صادقا لمستوي نشاط المؤسسة و قدرتها التنافسية، ويستعمل هذا المعيار بصورة كبيرة في الدول المتقدمة، أما في الدول النامية فهو قليل الاستخدام ويعتبر البعض أنه أكثر ملائمة للمشاريع التجارية والصناعية<sup>3</sup>.

➤ معيار القيمة المضافة: القيمة المضافة هي صافي الإنتاج بعد استبعاد المستلزمات الوسيطة التي تم شرائها من الغير وغالبا ما يصلح للتطبيق في المجال الصناعي .

➤ معيار درجة الانتشار: يعتمد هذا المعيار على مدى درجة انتشار الأنشطة في جميع أنحاء القطر أو تركزها في منطقة معينة، لأن صغر حجم المؤسسة بالإضافة إلى محدودية النشاط والعمالة يساعد على ممارسة هذا النشاط في أي مكان، ولهذا فإن تحديد حجم المؤسسة بالإضافة إلى محدودية النشاط والعمالة يساعد على ممارسة هذا النشاط في أي مكان، فتحديد حجم المؤسسة يتوقف بدرجة كبيرة على درجة الانتشار<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> مألحة لوكدابير، دور البنوك في تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر، أطروحة الماجستير، تخصص قانون التنمية الوطنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2012، ص13.

<sup>2</sup> عثمان لخلف، واقع المؤسسات المصغرة وسبل دعمها وتنميتها، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2003 - 2004، ص 06.

<sup>3</sup> طارق فارس، دور ومكانة المؤسسات المصغرة وسبل ترقية قدرتها التنافسية، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2018، ص11.

<sup>4</sup> كمال مطهري، مرجع سبق ذكره، ص47.

➤ معيار الطاقة الانتاجية: يعتبر من المعايير الكمية ويكون فعالا في المؤسسات التي تكون فيها طبيعة المنتج الموحد وتقدر الطاقة الانتاجية بأقصى عدد الوحدات الممكنة إنتاجها، وعدد الوحدات المنتجة فعلا<sup>1</sup>.

ب- المعايير النوعية: هي معايير مرتبطة أساسا بقيادة المؤسسة وكذا أهميتها وتأثيرها في السوق، وعادة ما يتم اللجوء إلى مجموعة من المعايير النوعية لتوضيح الحدود الفاصلة بين المؤسسات، وتتمثل هذه المعايير أساسا في<sup>2</sup>:

➤ المعيار التنظيمي: تعتبر المؤسسة مصغرة إذا اتسمت بخاصيتين أو أكثر من الخواص الآتية:

- الجمع بين الملكية والإدارة؛
- قلة عدد مالكي رأس المال؛
- ضيق نطاق الإنتاج وتركزه في سلعة أو خدمة محددة؛
- صغر وتوسط حجم الطاقة الانتاجية؛
- المحلية إلى حد كبير والاعتماد بشكل كبير على المصادر المحلية لتمويل رأسمالها.

➤ المعيار القانوني: يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها وطريقة تمويلها.

➤ معيار الملكية: نجد عادة ان معظم المؤسسات المصغرة المصغرة تعود ملكيتها للقطاع الخاص فتكون معظمها فردية او عائلية حيث يلعب مالك المؤسسة المصغرة دور المدير والمسير<sup>3</sup>.

➤ معيار الاستقلالية: تعود معظم القرارات المتخذة داخل المؤسسة فيجمع بين عدة وظائف في آن واحد، كالتسيير والتسويق والتمويل، وفي هذا الإطار على صاحب المؤسسة أن يقوم بتحديد المخاطر المتعلقة بالذمة المالية ويجب التعامل بخبرة مع الصفقات التي قد تكون غير مكتسبة، لأن المخاطر المتعلقة بها قد تفوق الأرباح المتوقعة منها<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>كمال مطهري، مرجع سبق ذكره، ص47.

<sup>2</sup> يوسف حميدي، مستقبل المؤسسات المصغرة الجزائرية في ظل العولمة، أطروحة الدكتوراه، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص68.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص19

<sup>4</sup> حكيم بوحرب، دور السوق المالي في تمويل المؤسسات المصغرة، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة سعد دحلب البلدية، الجزائر، 2008-2009، ص78

➤ معييار الحصة السوقية: الحصة السوقية للمؤسسات المصغرة تكون محدودة لأنها مؤسسات تنافسية وليست احتكارية.

➤ انخفاض التخصص في الوظيفة الإدارية : نجد ان المؤسسات المصغرة ينقصها التنظيم الداخلي والاصول العلمية لتنظيم عملياتها وهذه العمليات تكون تدار بطريقة مبسطة .فكافة المهام الادارية الخاصة بالإننتاج والتمويل و شؤون العاملين والمبيعات نادرا ما نجد من ينوب عن المدير عكس المؤسسات الكبيرة تعتمد في عملها على التخصص الوظيفي <sup>1</sup>.

#### المطلب الثاني: تعريف المؤسسات المصغرة

تعتبر عملية وضع تعريف محدد وموحد للمؤسسات المصغرة وتعيين الحدود الفاصلة بينها وبين غيرها من المؤسسات سواء كانت صغيرة أو متوسطة أو كبيرة عملية جد صعبة، ذلك أن كلمات مصغرة أو صغيرة أو متوسطة أو كبيرة كلمات لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى، وهذا لتباين درجات النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى، وكذلك اختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها، فهناك من يعتمد على عدد العمال أو حجم رأس المال أو الاعتماد على المعيارين معا في تعريف واحد، وهناك تعاريف تعتمد على حجم المبيعات في تصنيفها. هذا كله يفسر غياب تعريف موحد وشامل للمؤسسات المصغرة، فقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجينا بأن هناك أكثر من 55 تعريفا يخص المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في 75 دولة <sup>2</sup>.

وفيما يلي نتعرض لمجموعة من المفاهيم والتعاريف الخاصة بالمؤسسة المصغرة:

- المؤسسة المصغرة هي قبل كل شيء مؤسسة اقتصادية لكن بأبعاد صغيرة يمكنها الاستفادة من

مميزات عديدة مرتبطة بالنصوص المتعلقة بخصائصها وخصوصيتها<sup>3</sup>.

- المؤسسة المصغرة هي مؤسسة صغيرة جدا لها مجموعة من الميزات النموذجية وهي رأس مال محدود، وتحتوي عدد قليل من المستخدمين وتسير محليا وتؤثر قليلا على السوق، ويمكن أن تطبق هذه الميزات على المؤسسات المصغرة أو الصغيرة وكذلك المتوسطة.

<sup>1</sup> عثمان لخلف، مرجع سابق ذكره، ص 09.

<sup>2</sup> ماهر حسن المحروق، إيهاب مقابلة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أجمتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة،

جبل عمان ، الاردن ايار 2006 ص 120

<sup>3</sup> نقلا Laurence piganeau, la micro-entreprise de A à Z édition d'organisation, France, avril 2001, P:05

من طالبة صبرينة، مرجع سابق، ص 15

التعريف المعتمد من منظمة العمل الدولية: هي عبارة عن وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلعاً وخدمات، تتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص، بعضهم يعتمد على العمال من العائلة، والبعض الآخر قد يستأجر عمالاً وحرّفيين، ومعظمها تعمل برأسمال ثابت صغير جداً أو ربما بدون رأسمال ثابت، وتستخدم تقنية منخفضة وعادة ما تحقق إيرادات غير منظمة، وبها فرص عمل غير مستقرة<sup>1</sup>.

كذلك تعرف على أنها كيان اقتصادي يسمح لكل شخص مادي طلب للعمل، يرغب الاستثمار في إنتاج السلع وتقديم الخدمات بصفة فردية أو جماعية ولحسابه الخاص إذ يمكن أن تنشأ من طرف شاب أو مجموعة من الشباب وهي تمس كافة قطاعات النشاط الاقتصادي ونطاقها يمكن أن يحدد بعدد العمال أو حجم الإستثمارات<sup>2</sup>.

كما تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 1 إلى 9 أشخاص، ورقم أعمالها لا يتعدى 20 مليون دج، ومجموع ميزانياتها السنوية لا يتعدى 10 مليون دج.

الجدول رقم 01: تصنيف المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في الجزائر

الصف / المعيار	عدد العمال (عامل)	رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	الإيرادات السنوية (مليون دج)
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 20	أقل من 10
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200	أقل من 100
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 200 إلى 2000	من 100 إلى 500

المصدر: مشري محمد الناصر، بناء على المواد 5،6،7 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة رقم 18/01 بتاريخ 12/12/2001، ص11.

وعليه يمكن تعريف المؤسسات المصغرة على أنها: تلك المؤسسة التي يقدر متوسط العمال فيها ثلاث مناصب شغل كحد أقصى أما رأسمالها فلا يتعدى 10000000 دج في كل مؤسسة فاذا فاقت هذا الحد لا يمكن تصنيفها ضمن المؤسسات المصغرة.

<sup>1</sup> منير لواج، آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية دراسة مقارنة تجربة الهند، اليابان والجزائر، مجلة دراسات، المجلد 04، العدد 02، ماي 2013، ص65.

<sup>2</sup> محمد الهادي مباركي، المؤسسات المصغرة ودورها في التنمية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأمر ال8-9 أفريل 2002، من 84

التعريف المعتمد في اليابان: هي وحدات الأعمال التي تستخدم أقل من 50 عاملا يتقاضون أجورا منتظمة في وحدات الأعمال التي تعمل في التجارة والخدمات<sup>1</sup>.

تعريف المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي: اعتمد الاتحاد الأوروبي في تعريفه للمؤسسات المصغرة حسب توصية 2003 على معايير عديدة تتمثل في: عدد العمال، رقم الأعمال، مجموع الميزانية السنوية والاستقلالية، ويمكن تلخيص ما جاءت به هذه التوصية في الجدول الموالي:

**الجدول رقم (02): تعريف المؤسسات المصغرة في الاتحاد الأوروبي.**

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الميزانية السنوية (وحدة نقدية أوروبية)	الاستقلالية
مصغرة	>10	$\geq 2$ مليون	$\geq 2$ مليون	25% من رأس المال أو حقوق التصويت لمؤسسة أخرى
صغيرة	>50	$\geq 10$ مليون	$\geq 10$ مليون	25% من رأس المال أو حقوق التصويت لمؤسسة أخرى
متوسطة	>250	$\geq 50$ مليون	$\geq 43$ مليون	25% من رأس المال أو حقوق التصويت لمؤسسة أخرى
كبيرة	<250	<50 مليون	<43 مليون	/

المصدر: نوال مرزوقي، معوقات حصول المؤسسات المصغرة الجزائرية على شهادة الإيزو 90000 و 14000- دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية، أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص6.

من خلال الجدول يمكن القول أن المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي تشمل المؤسسات التي لا تمتلك 25 % من رأس مالها أو حقوق التصويت بها من قبل مؤسسة أخرى،

<sup>1</sup> رايح خوني، رامي حريد، عوائق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى السادس عشر حول الضمانات القانونية للاستثمار في الدول المغاربية، مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 313.

علما أن المؤسسات المصغرة هي تلك التي تشغل أقل من 10 عمال، ويقبل كل من رقم أعمالها وميزانيتها السنوية عن 2 مليون وحدة نقدية أوروبية.

التعريف المعتمد في المغرب: تعرف من طرف اللجنة الفرعية المكلفة بهذه المؤسسات كالتالي: عدد العاملين فيها لا يتجاوز 200 شخص، ورقم الأعمال يكون أقل من مليون درهم مغربي في مرحلة الإنشاء، و 20 مليون درهم مغربي في مرحلة النمو والتطور، و 50 مليون درهم مغربي في مرحلة البلوغ أو النضج<sup>1</sup>.

التعريف المعتمد في مصر: تبعا لتقرير إحدى الهيئات فإن هناك 14 تعريفا غالبيتها تعتبر أن المشروع المصغرة هو المشروع الذي لا يقل عدد العاملين فيه عن عشرة أفراد. وحسب قانون الصناعات فقد عرف المشروع المصغرة بأنه كل نشاط لشخص أو أكثر يعملون لحسابهم ويكون للمشروع صفة الاستقلالية في الملكية والإدارة، ويقبل عدد العمال عن مئة عامل ويقبل رأس مال المشروع عن مليون جنيه<sup>2</sup>.

تعريف المؤسسات المصغرة في الولايات المتحدة الأمريكية: حسب لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية، يعتبر المشروع صغيرا عندما يستوفي اثنين على الأقل من الشروط التالية:

- عدم استقلال الإدارة عن المالكين، وأن تتم إدارة المشروع من طرف كلا الملاك أو بعضهم؛
- تمويل رأس المال المشروع من طرف مالك واحد أو عدد قليل من المالكين؛
- العمل في منطقة محلية فيكون العمال والمالكون من مجتمع واحد؛
- أن يكون حجم المشروع صغيرا نسبيا بالمقارنة مع القطاع الذي ينتمي إليه.

كما عرفت إدارة الأعمال الصغيرة المؤسسات الصغيرة بأنها "تلك التي تمتلك وتعمل بشكل مستقل، أي تتصف بالاستقلالية، كما تتصف بالتفرد والتميز وعدم الشبوع في مجال أعمالها"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>مصطفى عوادي، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات المصغرة في الجزائر، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2017-2018 ص .

<sup>2</sup>عامر خربوطلي، ريادة الاعمال وإدارة المشروعات المصغرة ، الإجازة في تقانة المعلومات، الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية 2018، ص51.

<sup>3</sup>توال مرزوقي، معوقات حصول المؤسسات المصغرة الجزائرية على شهادة الإيزو 90000 و 14000- دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية، أطروحة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات المصغرة ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009-2010، ص 6.

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات المصغرة وأهدافها

-أهمية المؤسسات المصغرة: أثبتت التجارب والدراسات الاقتصادية أن المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة أهم محرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك في جميع الاقتصاديات على اختلاف مستويات تطورها، فهذا القطاع أثبت تعاظم دوره في استراتيجيات التنمية الشاملة.

كما تتجلى أهمية المؤسسات المصغرة فيما يلي:

❖ أهمية المؤسسات المصغرة في امتصاص البطالة: يعتبر الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في القضاء على البطالة من أهم الأسباب التي أخذت بالعديد من الدول سواء كانت النامية منها أو المتقدمة بالاهتمام بهذا النوع من المؤسسات وتقديم لها سبل الدعم المختلفة من أجل تنميتها وترقيتها وهذا لاستيعابها نسبة كبيرة من اليد العاملة بالإضافة إلى مساهمتها في خلق فرص عمل جديدة<sup>1</sup>.

❖ أهمية المؤسسات المصغرة في زيادة الناتج المحلي: تلعب المؤسسات المصغرة دورا هاما في العملية التنموية من خلال مساهمتها الفعالة في زيادة الناتج المحلي وذلك راجع إلى الخصائص التي تتميز بها المؤسسات من جهة، وكثافة عددها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة من جهة أخرى<sup>2</sup>.

❖ حلقة ربط بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي: يرتبط الجانب الاقتصادي في هذه المؤسسات بجانب اجتماعي هام فالمؤسسات المصغرة غالبا ما ترتبط بالعائلات وترتبط بين أفرادها فتوفر لهم فرص عمل، وبذلك فهي تساهم في تعبئة المدخرات العائلية بشكل قد لا يتحقق بطريقة أخرى. وبذلك نجد أن الاندماج بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي في المؤسسات المصغرة والصغيرة يساهم في تعبئة المدخرات العائلية واستثمارها على نحو أفضل. بالإضافة إلى ذلك فإن الصناعات الصغيرة منتشرة في جميع البلدان النامية في أطراف القرى والمدن صغيرة كانت أم كبيرة على حد سواء على عكس المؤسسات الكبيرة التي تتركز في المدن الكبرى. ولهذا فإن تنمية المؤسسات المصغرة تساهم في تحقيق توازن اجتماعي واقتصادي على المستوى الإقليمي كما هو على المستوى الكلي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> الياس غقال، تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات المصغرة خلال الفترة 2000-2014، أطروحة الدكتوراه، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص 73.

<sup>2</sup> عبد الرحمان ياسر، عماد الدين براشن، قطاع المؤسسات المصغرة في الجزائر، الواقع والتحديات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، جوان 2018، ص 221

<sup>3</sup> الياس غقال، مرجع سبق ذكره، ص 73.

❖ أهمية المؤسسات المصغرة في تنمية الصادرات: تعتبر المؤسسات المصغرة نواة الصناعات التصديرية من خلال ما تمتاز به من خصائص تساعد على التحسين الدائم في جودة المنتجات مع تخفيض التكاليف جراء ابتكار أساليب جديدة في الإنتاج، وبالتالي القدرة على خلق مزايا تنافسية تمكنها من غزو الأسواق الدولية وترويج الصادرات وتوفير العملة الصعبة، ومن ثم تحسين وضعية الميزان التجاري<sup>1</sup>.

❖ المساهمة في عدالة توزيع الدخل: تساهم المؤسسات المصغرة في عدالة توزيع الدخل وهذا في ظل وجود أعداد كبيرة من المؤسسات المصغرة والصغيرة المتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظل ظروف تنافسية وتعمل بها أعداد كبيرة من العمال وذلك بالمقارنة بنمط توزيع الدخل السائد في ظل أعداد محدودة من المؤسسات الكبيرة والعملاقة التي تعمل في ظروف غير تنافسية<sup>2</sup>.

❖ أهمية المؤسسات المصغرة في تشجيع الإبداع والابتكار: لجأت المؤسسات المصغرة والصغيرة إلى الاهتمام بمجال الإبداع والابتكار، فهي تلعب دور ريادي في هذا المجال، كما أنها تطرح هذه الابتكارات على نطاق تجاري في الأسواق<sup>3</sup>.

❖ تحقيق التنمية الإقليمية: تتميز المؤسسات المصغرة بانتشارها جغرافياً مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تتركز في بعض المدن الكبيرة، وبالتالي تساهم المؤسسات المصغرة في مواجهة التمركز والتطور الجهوي وهذا من خلال توفير مناصب شغل وتحسين الدخل على مستوى المناطق الريفية، واستغلال الموارد والطاقات البشرية أو الطبيعية المخزنة، خاصة على مستوى المناطق التي لم تستغل بعد، وتوفير فرص التنمية والتطور للمناطق النائية وتوجيه الاستثمار نحوها<sup>4</sup>.

❖ أهمية المؤسسات المصغرة في تحقيق التكامل الاقتصادي: إن مسألة تكامل المؤسسات المصغرة والصغيرة المتوسطة مع المؤسسات الكبيرة أمر في غاية الأهمية، فالتعاون بين الصناعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة والصناعات الكبيرة يؤدي إلى تدعيم الصناعة ككل وتنظيم الاستهلاك الوسيطة وتنوع الإنتاج الصناعي، فالمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة تعتبر في الكثير من الأحيان مشروعات مغذية تعتمد عليها المؤسسات الكبيرة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> عبد الرحمان ياسر، عماد الدين براشن، مرجع سبق ذكره ص 222.

<sup>2</sup> الياس غقال، مرجع سبق ذكره، ص 73.

<sup>3</sup> عبد الرحمان ياسر، عماد الدين براشن، مرجع سبق ذكره، ص 222.

<sup>4</sup> الياس غقال، مرجع سبق ذكره، ص 74.

<sup>5</sup> عبد الرحمان ياسر، عماد الدين براشن، مرجع سبق ذكره، ص 223.

- أهداف المؤسسات المصغرة:

- يرمي إنشاء مؤسسة مصغرة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها:
- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان؛
- تحقيق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل باستحداث فرص عمل جديدة في هذه المؤسسات؛
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية، وإحدى وسائل الإدماج والتكامل بين المناطق؛
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات؛
- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية؛
- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب؛
- تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي؛
- إحداث التوازن الجهوي ذلك أن هذا النوع من المؤسسات سهل الإنشاء في المناطق المنعزلة والنائية؛
- تدعيم النسيج الاقتصادي وخلق بعض التكامل لأنها تنشط في مجالات مختلفة فلاحية وخدمية ما يجعل الاقتصاد الوطني يتسم ببعض التوازن؛
- تساعد على الاستقرار الاجتماعي للكثير من الأفراد عن طريق خلق مناصب عمل؛
- تفاعلها المباشر مع المستهلك يجعلها قادرة أكثر على توفير وتلبية رغباته الأساسية؛
- تشجيع الإبداع والابتكار؛
- خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني وبالتالي المساهمة في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عبد الله خيابة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013،

- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.
- إعادة إدماج المسرحيين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخصوصية وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.
- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، وقد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز والأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي والاستعادة إنشاء 15 مؤسسة مصغرة.
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتنمية الثروة المحلية، وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق.

#### المطلب الرابع: خصائص المؤسسات المصغرة

- للمؤسسات المصغرة العديد من الخصائص التي تميزها عن المشروعات الأخرى والتي تتجلى في:
- ❖ سهولة التأسيس: تتميز هذه المؤسسات بانخفاض رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها مما يساعد على سهولة تأسيسها وتشغيلها، كما تتميز بسهولة إجراءات تكوينها وانخفاض تكاليف تأسيسها نظرا لسهولة وبساطة هيكلها التنظيمي<sup>1</sup>.
- ❖ استقلالية الإدارة: تكون الإدارة في المؤسسات المصغرة من قبل المالكين لذا فإن القرارات الإدارية تتمركز في شخصية مالكيها<sup>2</sup>.
- ❖ إتاحة فرص العمل: بسبب استخدام هذه المشاريع لأساليب إنتاج وتشغيل غير معقدة فإنها تساعد على توفير فرص العمل لأكثر عدد من العاملين كما تتيح التقارب والاحتكاك المباشر بين أصحابها والعاملين لديهم والاطلاع على أوضاع العاملين وتقريب العلاقات الشخصية والإنسانية مما ينعكس

<sup>1</sup> بلحاج آمنة، واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة، أطروحة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية، علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص 60.

<sup>2</sup> فاطمة الزهراء بارة، أم الخير ميلودي، زهية بركان، مساهمة حاضرات الأعمال في تنمية وتطوير المؤسسات المصغرة، دراسة حالة الحاضنة التكنولوجية بسيدي عبد الله، حويلات جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزء الرابع، ديسمبر 2018، ص 596.

إجابا على إنتاجيتهم، وذلك بسبب نشوء روح الفريق، وتتيح هذه المشاريع فرصا كبيرة للعمل بمستويات متدرجة من المهارات<sup>1</sup>.

❖ قلة التكاليف اللازمة لتدريب العمال: تتميز المؤسسات المصغرة بقلّة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين وذلك لكونها تعتمد على التدريب المباشر للعمال أثناء العمل وعدم استعمالها للتقنيات العالية والمتطورة التي تتطلب تدريب العاملين<sup>2</sup>.

❖ ارتفاع جودة الإنتاج: بالنظر لاعتماد المؤسسة على مجالات عمل متخصصة ومحددة، فإن إنتاجها يتسم في الغالب بالدقة والجودة لأنهما قرينة التخصص وتركيز العمل ذلك أن العمل في هذه المؤسسات يعتمد على المهارة الحرفية وتصميم الإنتاج وفقا لأذواق المستهلكين وتغيراتها في المدى القصير، يساعد على ذلك وجود حوافز على العمل والابتكار والتجديد والاستعداد للتضحية وتحمل المخاطر<sup>3</sup>.

❖ قصر فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر: تتميز هذه المشاريع بارتفاع معدل دوران البضاعة والمبيعات وأرقام الأعمال مما يمكنها من التغلب على طول فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر فيها<sup>4</sup>.

❖ إحداث التوازن بين المناطق: تعمل المؤسسات المصغرة على إحداث نوع من التوازن والعدالة بين التنمية الإقليمية من خلال قدرتها على استغلال الموارد المحلية والخصائص المميزة لكل منطقة على حدا ولقدرتها على الانتشار في العديد من الأقاليم بسبب صغر الحجم وقلّة التخصص مما يساعد على تنمية هذه الأقاليم واستقرار السكان عليها<sup>5</sup>. إضافة إلى بعض الخصائص نوجزها في<sup>6</sup>:

- محدودية الانتشار الجغرافي: إذ أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محلية وجهوية.
- ضآلة حجم رأس المال المستثمر.

<sup>1</sup> أمانة بلحاج، مرجع سبق ذكره، ص 61.

<sup>2</sup> فاطمة الزهراء بارة ، أم الخير ميلودي ،زهية بركان، مرجع سبق ذكره، ص 596.

<sup>3</sup> أمانة بلحاج، مرجع سبق ذكره، ص 62.

<sup>4</sup> أمانة بلحاج، مرجع سبق ذكره، ص 62.

<sup>5</sup> فاطمة الزهراء بارة ، أم الخير ميلودي ،زهية بركان، مرجع سبق ذكره، ص 597.

<sup>6</sup> نعيمة برودي، التحديات التي تواجه المؤسسات المصغرة في الدول العربية، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات المصغرة في الدول العربية يومي 17 و 18 أبريل 2006، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص ص 116،117.

- ضالة حجم التمويل.
- مستوى متدني أو متوسط من التقنية والكفاءات البشرية المطلوبة.
- هيكل تنظيمي بسيط يعتمد على مستوى إشراف محدود.
- نظام معلوماتي غير معقد يتلاءم مع نظام القرار الغير معقد في هذه المؤسسات.
- مميزات المؤسسات المصغرة: تتميز المؤسسات المصغرة ب:<sup>1</sup>**
  - سهولة إنشائها: فهي لا تتطلب أموالا كبيرة والتمويل غالبا ما يكون محليا، وتعتمد على مستلزمات إنتاجية محلية أيضا لا تتطلب استيرادها في الكثير من الأحيان.
  - تستخدم تلك المؤسسات تكنولوجيا أقل، تناسب ظروفها المحلية ونقصد بذلك أنها لا تتطلب تكنولوجيا معقدة أو مستوردة.
  - لا تتطلب مساحات كبيرة لإقامتها بل تستغل مساحات بسيطة، مما يجعل تكاليفها منخفضة.
  - تتميز بالمرونة في أعمالها وعملياتها ومنتجاتها بما يمكن تعديلها وفقا للظروف المتاحة والمحيطية بالمؤسسة.
  - تعمل على إحداث التوزيع المتوازن للسكان بين الريف والمدينة وذلك من خلال توطين الصناعة في المناطق الريفية.
  - هيكلها التنظيمي بسيط يعتمد على مستويات إشراف محدودة.
  - تستخدم نظام معلومات غير معقد يتلائم مع نظام اتخاذها للقرارات.
- كما تستحوذ المؤسسات المصغرة على خصائص معينة تميزها عن غيرها من المؤسسات وهي:<sup>2</sup>
  - مالك المنشأة هو مديرها، إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية وهذه الصفة غالبية على هذه المؤسسات كونها ذات طابع أسري في غالب الأحيان؛
  - انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء هذه المؤسسات وذلك في ظل تدني حجم المدخرات للمستثمرين فيها؛
  - دقة الانتاج والاعتماد على الموارد المحلية الأولية، مما يساهم في خفض الكلفة الانتاجية؛

<sup>1</sup> عبد الرزاق حميدي، مرجع سابق، ص 3-4.

<sup>2</sup> ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية المصغرة ودورها في عملية التنمية، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، 2012، ص 32.

- ملاءمة أنماط الملكية من حجم رأس المال وملاءمته لأصحاب هذه المؤسسات، حيث أن تدني رأس المال يزيد من إقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المشروعات نظرا لانخفاض كلفتها مقارنة مع المشروعات الكبيرة؛
- الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار باعتبارها مصدرا جيدا للادخارات الخاصة وتعبئة رؤوس الأموال؛
- المرونة والقدرة على الانتشار نظرا لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف مما يؤدي إلى تحقيق التوازن في العملية التنموية وخلق فرص العمل؛
- مؤسسات مكملة للمؤسسات المتوسطة والكبيرة وكذلك مغذية لها.

### المبحث الثاني: أشكال وأنواع المؤسسات المصغرة

تتعدد وتتوزع أشكال المؤسسات المصغرة ، نتطرق في هذا المبحث الى اشكال وانواع المؤسسات المصغرة.

#### المطلب الأول: المؤسسات المصغرة حسب طبيعة التوجه

أ- يمكن تصنيف المؤسسات المصغرة حسب طبيعة التوجه إلى<sup>1</sup>:

○ المؤسسات العائلية: يتم إنشاؤها بمساهمة أفراد العائلة، وتنتج في الغالب منتجات تقليدية بكميات محدودة، وهذا في حالة بعض البلدان مثل اليابان وسويسرا أو تنتج أجزاء من السلع لفائدة مصنع موجود في نفس المنطقة في إطار ما يعرف بالمقولة الباطنية.

○ المؤسسات التقليدية: يشبه هذا النوع من المؤسسات النوع السابق حيث أنها تعتمد على اليد العاملة العائلية، وتنتج منتجات تقليدية أو قطعاً لفائدة مصنع معين ترتبط معه في شكل تعاقدية، كما يمكن لهذه المؤسسات الاعتماد على عمل الأجير وهو ما يميزها عن النوع الأول، إضافة إلى أن مكان إقامتها هو محل مستقل عن المنزل، حيث تتخذ ورشة صغيرة مع بقاء اعتمادها على الأدوات اليدوية البسيطة في تنفيذ عملها.

○ المؤسسات المصغرة المتطورة وشبه المتطورة: تتميز هذه المؤسسات عن غيرها من النوعين السابقين في اتجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة، من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت أو من ناحية تنظيم العمل أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها بطريقة منتظمة، وطبقاً لمقاييس صناعية حديثة وتختلف بطبيعة الحال طريقة تطبيق هذه التكنولوجيا في كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شبه المتطورة.

#### المطلب الثاني: المؤسسات المصغرة حسب طبيعة المنتجات

ب- تعد المؤسسات المصغرة حسب طبيعة المنتجات معياراً لا يُعتمد عليه كثيراً خاصة في التجارة الداخلية، لكن بالنسبة للتجارة الخارجية فهو معتمد بكثرة حيث تنقسم المؤسسات حسب هذا المعيار إلى<sup>2</sup>:

<sup>1</sup>قمر المليلي، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، أطروحة الدكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2010، ص 29.

<sup>2</sup> الشيخ عتيق، تقييم أثر برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (1990-2015)، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، علوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر، 2018-2019، ص 36، 37.

○ المؤسسات المصغرة المنتجة للسلع الاستهلاكية: يتمثل نشاطها في إنتاج السلع الاستهلاكية مثل: المنتجات الغذائية، النسيج، الملابس، التبغ، وبعض المنتجات الكيماوية. ونجد أن الكثير من المؤسسات تصنف في هذا الجانب لأنّ السلع الاستهلاكية تعتمد في إنتاجها على مواد أولية بسيطة وتكاليف قليلة وجهد ضئيل لتصنيعها.

○ المؤسسات المصغرة المنتجة للسلع الوسيطة: يدمج في هذا التصنيف كل المؤسسات المنتجة للسلع التالية: معدات فلاحية، قطع غيار، أجزاء الآلات، المكونات الكهربائية وغيرها.

○ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة لسلع التجهيز: تتطلب صناعة سلع التجهيز تكنولوجيا مركبة ويد عاملة مؤهلة ورأس مال أكبر مقارنة بالصناعات السابقة. وهذا ما يجعل مجال تدخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضيق، بحيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط.

#### المطلب الثالث: المؤسسات المصغرة حسب طبيعة النشاط

ت - تنقسم إلى<sup>1</sup>:

○ المؤسسات الصناعية (القطاع الصناعي): تلك المؤسسات التي تهدف إلى تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية أو وسيطة وذلك بالاعتماد على الآلات والمعدات التي تملكها المؤسسة.

○ المؤسسات الخدمية (قطاع الخدمات): مؤسسات تقدم خدمات لعملائها مثل خدمات النقل أو التوصيل وغيرها، إذ يتميز هذا القطاع بإقبال كبير من المشاريع الصغيرة عليه، نظرا لما يحققه من أرباح وعوائد مناسبة دون الحاجة لاستثمارات كبيرة.

○ المؤسسات التجارية: تقوم بشراء السلع وإعادة بيعها، توزيع سلعة مصنعة أو سلع مختلفة، تعبئة سلعة، تغليفها ثم بيعها بقصد الحصول على هامش ربح.

<sup>1</sup>صابرين زيتوني، الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات المصغرة، دراسة حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية علوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016-2017، ص 27.

### المبحث الثالث: مصادر تمويل المؤسسات المصغرة

أمام تعدد مصادر التمويل للمؤسسات المصغرة، وأمام تباين هذه المصادر ما بين قديم ألفتة الأنشطة التجارية والاقتصادية منذ زمن بعيد، وبين ما هو حديث أفرزته حاجات العصر ومقتضياته (التمويل التآجيري)، رأس المال المخاطر، .. الخ .... لكن تناول مصادر تمويل المؤسسات الناشئة من زوايا مختلفة.

### المطلب الأول: صعوبة تمويل المؤسسات المصغرة

تعتبر مشكلة التمويل من أكبر المشاكل التي يواجهها أصحاب المؤسسات المصغرة سواء في مرحلة انطلاق المشروع أو التوسع فيه على الرغم من تعدد مصادر التمويل في هذه المؤسسات، ومن أبرز مشاكل التمويل<sup>1</sup>:

- عدم توفر أو كفاية الضمانات المطلوبة: إن طلب البنوك ل ضمانات عالية نادرا ما تتوفر لدى هذه المؤسسات، فهذه الضمانات المفروضة من قبل البنك تركز إما على أصول المؤسسة أو على الثروة الشخصية للمسير، ويراعي البنك دائما أن تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض والفرق بينهما يمثل الهامش، ويعتبر هذا إجحافا في حق المستثمر وعائقا كبيرا لأي مبادرة.
- تكلفة القروض المرتفعة ومشكل سعر الفائدة: إن تكاليف الخدمات والمعاملات البنكية في تمويل المؤسسات تكون مرتفعة نسبيا بسبب مبلغ القرض، هذه التكاليف متعلقة بالحصول على المستندات الضرورية والبيانات التي على أساسها يتم اتخاذ قرار التمويل من طرف البنك، كما أن الفائدة المرتفعة تعتبر بالقدر الذي يغطي التكاليف الثابتة لتقييم القروض والإشراف عليها من قبل البنوك والمؤسسات المالية. وبالرغم من عمل البنوك على تخفيض أسعار الفائدة إلا أنها تبقى مرتفعة بالنسبة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- هشاشة العلاقة بين المؤسسات المصغرة والبنك: تتجنب البنوك في كثير من الأحيان التعامل مع هذه المؤسسات بسبب هشاشتها، وقد أصبحت هذه الوضعية لا تطاق بالنسبة للمؤسسات المصغرة ذات نسب النمو العالي، التي أصبحت مجبرة للتخفيض من استثماراتها، وبالتالي انخفاض مستويات التشغيل بها، ولهذا فإن البنوك تعتبر مصدرا لإحدى الصعوبات التي تعاني منها هذه المؤسسات.

<sup>1</sup> هالم سليمة، هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات المصغرة (دراسة تقييمية للفترة 2004-2014)، أطروحة الدكتوراه تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، علوم التسيير، جامعة محمد خيضر-سكرة، 2016-2017، ص ص 108-110.

المطلب الرابع: مصادر التمويل الحديثة

❖ **مصادر التمويل الحديثة:** نظرا للخصوصيات التي تتمتع بها المؤسسات المصغرة من جانب التمويل، وجب إيجاد طرق تمويلية مستحدثة تكون كبداية للمصادر الكلاسيكية يمكن ذكر أهمها في ما يلي<sup>1</sup>:

أ- **التمويل عن طريق التأجير:** يعتبر هذا النوع من التمويل شكلا من أشكال تمويل المؤسسات المصغرة، تحصل من خلاله على أموال، بحيث يقوم البنك أو أي مؤسسة مالية بشراء أصل ثابت أو معدات وآلات وتأجيرها لمؤسسات أخرى مقابل مبلغ محدد مسبقا. ومن أنواعه:

✓ **التأجير التشغيلي:** يتمثل في تقديم التجهيزات و ضمان خدمات الصيانة إلى المستأجر، لذلك فإنه يكون عبارة عن عقد استئجار خدمات كالسيارات والشاحنات والكمبيوتر والآلات الانتاجية في عداد التجهيزات التي يمكن الحصول على خدماتها بعقد من هذا النوع، كما يمكن إلغائه قبل انتهاء المدة المتفق عليها.

✓ **التأجير التمويلي:** وهو عكس النوع الأول بحيث يعرف على أنه عبارة عن عقد لا يتضمن خدمات الصيانة ولا يمكن إلغاؤه من قبل المستأجر، قيمة الأقساط المدفوعة تساوي قيمة المعدات المستأجرة، ومن خصائصه أنه لا تقدم أية خدمات صيانة للتجهيزات وهي تكون على عاتق المستأجر.

✓ **البيع ثم الاستئجار:** يعتبر عقد بين مؤسسة وطرف آخر، يتم بمقتضاه قيام المؤسسة التي تملك أرضا أو مباني أو معدات، ببيع إحدى هذه الأصول إلى المؤسسة المالية وفي نفس الوقت استئجار الأصل المباع لفترة زمنية يتفق عليها. ويلاحظ في هذا النوع أن المؤسسة المستأجرة تتلقى فورا قيمة الأصل من المؤجر، وفي نفس الوقت تستمر المؤسسة البائعة أي المستأجرة في استخدام والانتفاع بالأصل، ويتم تحرير عقد بيع البائع والمشتري يحدد فيه كل الشروط، وتتم عملية دفع الإيجار في صورة دفعات متساوية.

✓ **الاستئجار المقرون برافعة التمويل:** يمثل هذا النوع من أنواع التمويل بالاستئجار وهو يخصص لتمويل الأصول الثابتة مرتفعة القيمة. ومن أهم خصائصه هو تدخل ثلاث أطراف أساسية لإتمام عملية التمويل وهي: المستأجر، المؤجر، الجهة المقرضة، ولا يختلف دور المستأجر عما ذكر

<sup>1</sup> حنفي أمينة، إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة بين النظرية والتطبيق، دراسة حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018-2019، ص ص 82-84.

في العقود السابقة بعكس المؤجر الذي يقوم بشراء الأصل المطلوب ويموله جزئياً من أمواله الخاصة ويمول الجزء المتبقي بقرض مضمون طويل الأجل من مؤسسة تمويلية.

❖ **التمويل عن طريق البنوك الإسلامية:** يصعب على المؤسسات المصغرة الحصول على التمويل من المصادر التقليدية، وذلك بسبب المنافسة في أسعار الفائدة والضمانات المطلوبة، لذا لجأت للبنوك الإسلامية التي وجدت طريقة مختلفة عن تلك المعمول بها في البنوك التجارية.

المبحث الرابع: التحديات التي تواجه المؤسسات المصغرة وعوامل نجاحها وفشلها :

رغم النجاح الكبير التي تحققة المؤسسات المصغرة الا ان هناك العديد من المشاكل والتحديات التي تعترضها وتحول دون ذلك .

**المطلب الأول: التحديات التي تواجه المؤسسات المصغرة**

لقد تعددت الصعوبات التي تواجه هذه المؤسسات، فمنها ما يتعلق بتأسيسها ومنها ما يعترض بقائها وتمييزها، ويمكن الوقوف على أهم المشاكل التي تواجهها في النقاط التالية<sup>1</sup>:

- ✓ صعوبة التمويل: فأغلب هذه المؤسسات يتم تمويلها بالتمويل الحكومي عن طريق الاقتراض البنكي، غير أنّ البنوك تشترط ضمانات وأصحاب هذه المشاريع هم في الطور الأول ولا يملكون ذلك؛
- ✓ ارتفاع كلفة رأس المال المقترض من البنك غالبا ما تكون أسعار الفائدة أكبر من التي تمنح للمؤسسات الكبيرة لوجود المخاطرة في هذه المشاريع؛
- ✓ الإجراءات الحكومية التي تقيد من حرية هذه المؤسسات مما يحول دون نموها وخاصة بالبلدان النامية؛
- ✓ الضرائب المرتفعة غالبا ما تعرقل استمرارية بقاء هذه المؤسسات؛
- ✓ عدم الاستقرار الاقتصادي " التضخم"، ارتفاع أسعار المواد الأولية غالبا ما يهدد هذه المؤسسات ويحول دون تحقيقها للأرباح؛
- ✓ صعوبة تسويق هذه المنتجات وهذا يرجع لمحدودية رأس مالها؛
- ✓ ضعف الدراسة الفنية للمشروع وانعدام الخبرة لدى أصحاب المشاريع أنفسهم؛
- ✓ إهمال جانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميته وضرورته.

**المطلب الثاني: عوامل نجاح المؤسسات المصغرة**

إن فرص ونجاح المؤسسات المصغرة تزداد بصورة عامة وخاصة إذا تم الاهتمام بما يلي<sup>2</sup>:

- الخصائص والمهارات الشخصية والإدارية للمالك: الدراسات الإدارية تعطي مكانة أولى للاستعدادات والمؤهلات النفسية ولشخصية صاحب العمل الصغير، أي أنها تبين بأنه ليس كل شخص مؤهل لأن يكون صاحب عمل ناجح، ولكن الشخص الذي يتمتع بهذه المؤهلات يحتاج معارف ومهارات محددة.

<sup>1</sup> عيسى آيت عيسى، المؤسسات المصغرة في الجزائر آفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، ص 276.

<sup>2</sup> ابتسام قارة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر، دراسة حالة ولاية مستغانم، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص 48.

- المعرفة الممتازة بالسوق: تستطيع المنظمات المصغرة بواسطة منتجاتها وسلوكيات عاملها، وردود أفعال المنافسين تحقيق النجاح أو الفشل في خلق زبائنها الخاصين بها، و يرى العديد من الباحثين أن العلاقة بين الأعمال الصغيرة والزبائن هي السبب وراء نجاح هذه الأعمال، حيث أن هذا النمط من العلاقات يسمح للأعمال الصغيرة بتقديم خدمات شخصية وليست خدمات قائمة على أساس معرفة الآراء، إن الأعمال الصغيرة لها المرونة و القدرة على تلبية احتياجات الزبائن ضمن جزء محدود من السوق.
- تحديد الأهداف من طرف المالك: يجب أن يعرف مدير العمل تحديد أهداف واضحة وصريحة لذلك العمل، إن هذه المعرفة تتجسد بوجود إجابات دقيقة وواضحة عن العديد من الأسئلة: ما هي الأهداف العامة للمنظمة؟ لماذا وجدت المنظمة؟ ما هي أهدافها في المدى القصير؟ إذا لم تكن هذه الأسئلة قد عرضت بوضوح و تمت مناقشتها مع العاملين قصد استيعابها، فإن المنظمة ستكون معاقة في طريق نموها و ازدهارها.
- الحصول على عاملين أكفاء و المحافظة عليهم: إن العاملين اليوم هم أهم الموارد في المنظمة عكس السابق، لأنهم يلعبون دور مهم في تحقيق ميزة تنافسية للمنظمة، ويعبر اليوم عنها بكونها رأس المال الفكري الذي يتضمن المهارات والمعرفة والقدرة على التعامل مع المعلومات وتحقيق نجاح المنظمة.
- الخصوصيات التنظيمية: تتميز المؤسسات المصغرة التي تحقق نجاحا عادة بتنظيم غير مركزي و تساهمي، وتعرف تغيرات تنظيمية متعددة و هيكلية وظيفية، و هي في اتصال مباشر ومستمر مع التكنولوجيا الجديدة لتسيير الإنتاج، وتعتمد في ذلك على التقنيات الحديثة، كما تستعمل أدوات رسمية ومؤشرات التسيير الاستراتيجي والتكنولوجيات الحديثة والاتصالات حيث أن أغلبها لها موقع انترنت و تستعمل البريد الإلكتروني في الاتصال الداخلي و الخارجي<sup>1</sup>.
- قدرة المؤسسة على تقديم شيء متميز خاص: تقدم المؤسسة وتجلب شيئا جديدا أو أصيلا للسوق، حتى لو بدت هذه السوق مزدحمة و متخمة بالمنافسين والمنتجات المعروضة، تستطيع المؤسسة أن تميز نفسها عن المنافسين لها من خلال المنتج والتكنولوجيا الجديدة أو باستخدام خاص و متفرد لطرق التوزيع المعروفة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>مدخل خالد، التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر 2005-2010، أطروحة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص 45.

<sup>2</sup>مدخل خالد، مرجع سبق ذكره، ص 47.

المطلب الثالث: عوامل فشل المؤسسات المصغرة

تتعرض المؤسسات المصغرة كغيرها من المؤسسات وخاصة في سنواتها الأولى إلى حالات معينة من الفشل، وذلك لتعرضها للعديد من العوامل المتمثلة في<sup>1</sup>:

➤ عدم أهلية الإدارة: عادة ما تتميز المؤسسات المصغرة بمواجهة مشكلات إدارية حيث يكون صاحب المؤسسة هو المدير، وقد لا يمتلك هذا المدير الكفاءة اللازمة لإدارة المؤسسة بشكل اقتصادي يحقق أقصى معدلات ربح بأقل تكلفة؛

➤ النقص في الخبرة: فمن البديهي ان مدراء هذه المؤسسات إنما يحتاجون إلى الخبرة المتنامية في المجال الذي ينوون الدخول فيه، وممارسة انشطتهم الاقتصادية فيه، حيث أن الحاجة قائمة وبشكل مستمر إلى اكتساب الخبرة العلمية والمعرفة حول طبيعة الأعمال؛

➤ الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي: العديد من أصحاب هذه المؤسسات يهملون عملية التخطيط الاستراتيجي لاعتقادهم بعدم ضرورتها لهذا النوع من المؤسسات، ولكن الفشل في التخطيط يؤدي اعتياديا لفشل هذه المؤسسات في البقاء والاستمرارية.

إضافة إلى عوامل أخرى نوجزها في ما يلي<sup>2</sup>:

➤ نقص فرص التمويل المناسب: أهم المعوقات التي تواجه المؤسسات المصغرة تتمثل في مشكلة التمويل خاصة فيما يتعلق بصعوبة الحصول على التمويل اللازم لهذه المؤسسات و محدودية المصادر المتاحة.

➤ القدرة الضعيفة على المنافسة: تعتبر ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات المصغرة من الأسباب التي تؤدي إلى فشلها وهذا الضعف يكون نتيجة لمجموعة من العوامل من أهمها:

- عدم قدرة العمل التجاري على التغلب على التكاليف المنخفضة للمنافسين الأكثر كفاءة التي تنشط في نفس المجال؛

- الموقع السيئ الذي يتم تحديده في غالب الأحيان على أساس معايير شخصية مثلا في المدينة حيث توجد العائلة أو قرب المنزل... الخ والتي ليس لها علاقة بالعمل.

<sup>1</sup> محي الدين مكاحلية، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات المصغرة لتحقيق التنمية المحلية حالي وولاية قالمية ونبسنة، أطروحة الدكتوراه ، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمية، الجزائر، 2014-2015، ص ص 66، 67.

<sup>2</sup> شهرزاد برجى، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات المصغرة ، أطروحة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011-2012، ص ص 59، 61.

- عدم فهم واستيعاب التغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة بالمؤسسات والتي تستوجب مجارة الأوضاع الاقتصادية والتركيبات الاجتماعية الجديدة وإلّا فإنها ستنتهي بالفشل.

خلاصة:

- + تعتبر المؤسسات المصغرة محركا للتنمية الاقتصادية.
- + تساهم المؤسسات المصغرة في التشغيل وكذا دفع عجلة التنمية والانتاج.
- + تساند المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة المؤسسات الكبرى من خلال تغذيتها بالمواد الأولية والخدمات الضرورية.
- + تتمتع المؤسسات المصغرة والضرورية بهيكلتها المرنة والخفيفة التي تساعد على مزاولة نشاطها.
- + تبقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حاجة ماسة إلى التمويل بالوسائل الحديثة لضعف التمويل التقليدي عن سد حاجاتها التمويلية.

# الفصل الثاني

التمويل البنكي للمؤسسات

المصغرة

## تمهيد :

زادت أهمية البنوك التجارية نظرا للدور الذي تلعبه في متطلبات التنمية الاقتصادية وأصبح من الضروري مسايرة البنوك للتقدم الحضاري والتقني في هذا العصر، فهي من أهم الركائز التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية في أي دولة وذلك من خلال رفع الكفاءة الاقتصادية وتوفير التمويل الضروري لكل القطاعات. وتعتبر البنوك التجارية من أهم المؤسسات التي تأقلمت مع الأوضاع الجديدة التي طرأت على المستوى الدولي، بفعل عدة عناصر من بينها (التكنولوجيا، هيكل الأسواق، توفر رؤوس الأموال وطرق التسيير ... الخ

وهذا ما سنحاول مناقشته في هذا الفصل من خلال ماهية البنوك التجارية وخصائصها في المبحث الأول، وعرض مختلف وظائفها وأشكال البنوك التجارية من ناحيتها التنظيمية والخدمية في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فسنعرض فيه التمويل البنكي ، اما في المبحث الرابع طرق التمويل البنكي للمؤسسات المصغرة .

### المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية أهم المؤسسات المالية في أي دولة فهي تأتي في الدرجة الثانية بعد البنك المركزي من حيث ترأس قمة النظام المصرفي، كما أن النمو والتقدم مقرونين أساساً بالبنوك التجارية، لذلك خصصنا هذا المبحث لعرض نشأة البنوك التجارية وكذا مختلف التعاريف وأهمية البنوك التجارية وكذلك أهدافها .

### المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية

لم تكن نشأة البنوك التجارية في صورتها الراهنة وإنما كانت بفعل التطور الطويل الذي قام على أنقاض مجموعة من النظم البدائية التي كانت تتولى عمليات الائتمان في صورتها الأولى حيث عرف العالم القديم مؤسسات الإيداع منذ أوائل العصور القديمة، "وكان يتولى عملية الائتمان كبار التجار والمرابيين والصاغة ولقد حلت محلها فيما بعد البنوك الحديثة"<sup>1</sup>.

حيث ظهرت مهنة الصرافة كحرفة قائمة بذاتها مع ظهور النقود واستخدامها من قبل المجتمعات وترجع هذه الحرفة إلى عهد الإغريق قديماً، وفي العصر الحديث فهي ترجع إلى أواخر القرون الوسطى أين نشأت في شمال إيطاليا.

**1- كبار التجار:** حيث كانوا موضع ثقة التجار وباقي الأفراد وكانوا يساعدون بأموالهم على تنشيط التجارة فأتمنهم الأفراد واستودعواهم النقود وكانوا يحصلون في مقابلها على شهادات إيداع تثبت لهم ذلك نظير عمولة يحصل عليها التجار المودع لديهم.

**2- المرابون:** كان المرابون العاديون يستخدمون أموالهم الخاصة في عمليات الإقراض ويتقاضون مقابل ذلك مبلغاً من النقود - بما يسمى ربا. -

**3- الصاغة:** كان الأفراد يتجهون إليهم في البداية للكشف عن عيار النقود المعدنية ثم تطور الأمر بعد ذلك فكانوا يبيعون العملات المعدنية من كل الأنواع، وبدأوا يحصلون على أموال بصفة.

وديعة لديهم في مقابل شهادات إيداع، وبذلك اكتسبوا مهنة أخرى هي أعمال الصرافة، وكان أهم تطور عرفته هذه الحرفة هو لجوء أصحاب الأموال المودعة لدى الصيارفة إلى استخدام أوامر الصرف أو الصكوك للوفاء بالتزاماتهم، وهذا التطور يعتبر بمثابة وظيفة نقدية كانت الخطوة الأولى في نشوء المصارف التجارية

تلك هي النظم التي مهدت لنشأة البنوك التجارية وتظهر الفروق واضحة بين البنوك الحديثة والنظم السابقة، فالبنوك لا تقف عند حد حراسة ودائع العملاء كما كان يفعل كبار التجار أو منح القروض من أموالها

<sup>1</sup>زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات في النظام النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت سنة

الخاصة كما يفعل المرابون وإنما تقوم بكل هذه الأعمال إضافة إلى منح قروض من ودائع العملاء ومن ودائع أخرى تخلقها البنوك.

ويعود الأصل الحديث للمصارف التجارية إلى عهد النهضة في إيطاليا، حيث تأسست بعض المصارف في فينيسيا 1157م، جنوة 1407م، واقتصر العمل الرئيسي لهذه المصارف على تجارة المعادن النفيسة<sup>1</sup> وبعدها تمت المطالبة في القرن السادس عشر بإنشاء بنوك حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهل على سلامتها ففي عام 1587م تم إنشاء أول بنك حكومي في البندقية باسم Rialta di Piazza " وكان غرضه الأساسي هو حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر وكذلك إجراء المقايضة بين الكمبيالات التجارية، وتطورت وظائف البنوك من قبول الودائع وإقراض الأموال إلى خلق النقود للمساهمة في زيادة النشاط الاقتصادي وهكذا نشأت البنوك وتكونت بوصفها مؤسسات مهمتها توفير الائتمان وقامت إلى جانبها بنوك عديدة أخرى يقدم كل منها إئتمان من نوع معين.

ثم شهد القرن التاسع عشر تعديل في إنشاء البنوك وذلك بتكوين بنوك متخذة شكل شركات مساهمة وذلك راجع إلى الثورة الصناعية في الدول الأوروبية، والتي أدت إلى نمو الشركات التي كانت بحاجة إلى بنوك كبيرة بغرض عمليات التمويل؛ إضافة إلى تأسيس بنوك متخصصة في الائتمان العقاري والصناعي وكذلك الزراعي<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: تعريف البنوك التجارية:

ويعود أصل كلمة بنك إلى الكلمة الإيطالية ( Banco ) التي كانت تعني في البداية المصطبة التي يجلس عليها الصرافون، ثم أصبحت فيما بعد تعني المنضدة التي يتم فوقها تبادل العملات وفي الأخير أصبحت تدل على المكان الذي يتم فيه المتاجرة بالنقود<sup>3</sup>.

إن إطلاق اسم البنوك التجارية كان من قبل الاعتياد كون هذه البنوك إقتصرت نشاطها في البداية على تمويل الأنشطة التجارية وتقديم القروض القصيرة الأجل إلا أن التوسع الكبير والتطور الذي لحق بأعمال الصيرفة ألزم البنوك التجارية أن توسع في نشاطها هي الأخرى ودفعها للتعامل مع سائر \*القطاعات، ويفصل

<sup>1</sup> أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر، عمان، 1993، ص: 250.

<sup>2</sup> سماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1996، ص 43

<sup>3</sup> شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص: 24 \* .في إنجلترا تعرف ببنوك الودائع أو البنوك التجارية، وفي باقي الدول الأوروبية تعرف ببنوك الائتمان وفي بعض الدول التي تخضع للقانون الفدرالي تعرف ببنوك المقاطعات.

البعض تسميتها بنوك الودائع إشارة إلى أن هذه الأخيرة هي المصدر الرئيسي لتمويل هذه البنوك، وهناك جملة من التعاريف الخاصة بهذا النوع من البنوك وهي:

المصرف التجاري هو المنشأة التي تقبل ودائع الأفراد والهيئات والمؤسسات تحت الطلب أو لأجل ويتم استخدامها في منح القروض، وأهم ما يميزها عن غيرها من البنوك هو قبولها للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية وينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود<sup>1</sup>.

كما تعرف البنوك التجارية على أنها "مؤسسات إئتمانية غير متخصصة تقوم بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل<sup>2</sup>.

ما يضيفه هذا التعريف هو أن البنوك التجارية غير متخصصة في مجال معين وتتعامل بالائتمان قصير الأجل، وتبين الدلالات السابقة أن البنوك ترتبط بوظيفتين أساسيتين وهما حفظ الأموال، وإجراء التعاملات المالية التي تتضمن القيام بأعمال الوساطة بين المودعين والمقترضين.

كما "يعتبر بنكا تجاريا كل منشأة تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو لأجل وفتح الإعتمادات وتحصيل الصكوك المصرفية من العملاء أو عليهم، ومنح الخدمات لكافة العملاء ولا تقتصر على خدمة قطاع معين من العملاء دون الآخر<sup>3</sup>.

تضارب التعاريف حول البنوك التجارية فهناك عدة تعاريف نذكر منها :

يعرف البنك التجاري علي أنه : " تلك المؤسسات التي تتيح خدمات متنوعة للجمهور دون تمييز فهي تقدم للمدخرين فرصاً متنوعة لاستثمار مدخراتهم من خلال الودائع التقليدية أو شهادات الإيداع قصيرة الأجل وكذلك تتيح فرصاً عديدة للمقترضين من خلال تقديم القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل " .

وعرف أيضاً بأنه : " نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها علي قبول الودائع ومنح القروض، والبنوك التجارية بهذا المفهوم تعتبر وسيطا بين الأشخاص الذين لديهم أموال فائضة والأشخاص الذين يحتاجون تلك الأموال " .

ويعتبر البنك التجاري كوسيط ينصب عمله علي التعامل بالنقود ، كما يتركز نشاطه علي أسس ومبادئ خاصة فهو وسيط ملزم باستقبال ومنح وإنشاء وتحويل النقود ، كذلك فإن البنك يخضع لقواعد ومعايير

<sup>1</sup> حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، دار زهران للنشر، عمان، 1997، ط 2، ص: 240.

<sup>2</sup> حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي، الأردن، 2003، ص: 206.

<sup>3</sup> لاح الأمين الأرياح، اقتصاديات النقود والمصارف، مطبعة الدار الجماهيرية، ليبيا، 1991، ص: 34

محددة بتنظيمات وقوانين خاصة ، فهو يستعمل لممارسة نشاطه منتجات تتمثل في تقنيات التعامل بالنقود حيث تتوفر هذه المنتجات من خلال تنظيم معين وإجراءات موافقة .

### المطلب الثالث: أهمية البنوك التجارية

تكمن أهمية البنوك التجارية من خلال ما يلي :

- 1- تتميز البنوك التجارية عن غيرها من البنوك في قبولها للحسابات الجارية مما يجعلها علي استعداد لدفع هذه الأموال لأصحابها عند الطلب وفي أي وقت أثناء تعامل البنك مع الجمهور ؛
- 2- تقوم البنوك بتمويل الاقتصاد الوطني عن طريق تقديم قروض وسلفيات وتسهيلات ائتمانية مختلفة ؛
- 3- بدون وساطة البنوك يتعين علي صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للثنتين ؛
- 4- نظراً لتنوع استثمارات البنوك فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول إلى مشاريع ذات مخاطر مالية ؛
- 5- يمكن للبنوك نظراً لكبر حجم الأرصدة التي بحوزتها أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل .
- 6- تشجيع الأسواق مالية الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفاً من المخاطر .

### المطلب الرابع: أهداف البنوك التجارية

هناك عدة أهداف تسعى البنوك إلى تحقيقها "فهي عبارة عن مشروعات رأسمالية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل تكلفة وذلك بتقديم خدماتها المصرفية"<sup>1</sup>.

- 1- **هدف الربحية:** "ربح المصرف هو الفائض الصافي بين إيراداته الكلية وتكاليفه الكلية، ويتم تعظيم الربح إذا حاول المصرف تعظيم إيراداته، أو من خلال تخفيض التكاليف .
- وتتحقق الإيرادات من خلال العمليات التي يقوم بها البنك، وهي بذلك قد تكون فوائد على القروض التي يمنحها، أو العمولات التي يحصل عليها مقابل الخدمات المصرفية المقدمة أو عوائد الموجودات من الأصول المالية المختلفة، وعلى هذا فإن من مصلحة البنك زيادة حجم عملياته لأن ذلك يعني زيادة في حجم الإيرادات.

<sup>1</sup> مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، بيروت، 1985، ط2، ص: 194

رادات, فبالنسبة لجانب التكاليف هناك نوعين من التكاليف يتحملها البنك هما التكاليف الإدارية التشغيلية والتكاليف التجارية المالية, وتشمل التكاليف الإدارية التشغيلية كل بنود التكاليف التي يتحملها البنك بوصفه مشروعاً بصرف النظر عن طبيعة نشاطه, حيث يتعين عليه دفع الأجور والمرتببات... إلخ, أما النوع الثاني من التكاليف فتتمثل في الأعباء التي يتحملها البنك بوصفه وسيطاً مالياً وتتمثل أساساً في الفوائد التي يدفعها على الودائع التي يتلقاها .

وفي أثناء قيام البنك بنشاطه يواجه احتمال حدوث أحد النتائج التالية<sup>1</sup>:

- تحمل خسارة فعلية أو دفترية بسبب وجود ديون معدومة أو مشكوك في تحصيلها .
  - تحقيق ربح رأسمالي فعلي بسبب ارتفاع الأسعار السوقية لبعض الأصول . ولذلك يتطلب على البنك لتحقيق أقصى ربح أن تكون معظم توظيفاته في أصول قليلة السيولة عالية الربحية.
  - 2- هدف السيولة:** يقصد بسيولة البنك قدرته على مواجهة كل طلبات السحب من الأرصدة النقدية المودعة, حيث يهدف البنك من استعداده لتلبية طلبات عملائه من السحب إلى الاحتفاظ بدرجة ثقة عالية, فالثقة في البنك التجاري هي أساس وجوده, لذلك فإن محاولة التوفيق بين عاملي الربحية والسيولة تلزم البنك الاحتفاظ بجزء من موارده في صورة نقدية لمواجهة اعتبارات السيولة والجزء الباقي يوظفه في استثمارات مختلفة لإشباع عامل الربحية, ونجد أن هناك مفهومين يطبقان للسيولة المفهوم التقليدي والمفهوم الحديث, فالمفهوم التقليدي يقسم الأصول وفقاً لدرجة سيولتها تنازلياً كما يلي:
  - الأصول النقدية تامة السيولة: تتكون من النقود و الودائع تحت الطلب ويكون معدل العائد عليها معدوم .
  - الأصول شبه النقدية: منها الأوراق التجارية؛
  - الكمبيالات والسندات الاذنية؛
  - ويكون معدل العائد عليها منخفضاً ؛
  - الأصول المالية: كالسندات والأسهم ويكون معدل العائد مرتفعاً نسبياً ؛
  - الأصول الحقيقية: المباني والأراضي والعقارات وتدر معدلات مرتفعة من العائد.
- ونجد المفهوم الحديث لدرجة سيولة الأصول يربط درجة السيولة بعلاقة طردية مع سرعة زمن تحول الأصول إلى نقد, وبالعلاقة عكسية مع مقدار الخسارة النقدية التي يتحملها الأفراد عند تحويل الأصول إلى نقد.

<sup>1</sup> محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ط1، ص: 139.

"وهنا تظهر أهمية دور السوق الثانوية في عملية تداول الأصول القائمة، وعلى ذلك قد تتوفر لأصل معين درجة عالية من السيولة في مجتمع لا يوجد به سوق ثانوية<sup>1</sup>.

**3-هدف سلامة المركز المالي للبنك:** إن البنوك التجارية لا يمكنها استيعاب خسائر تزيد على رأس المال المملوك، فأى خسائر هنا تعود على أموال المودعين وبالتالي إفلاس البنك، لذلك تفضل البنوك التجارية التنوع في محفظتها المالية غير أن ذلك قد يهدد سلامة المركز المالي لها عندما تقوم بشراء أصول مالية شديدة التقلب في قيمتها، ولعل هذه هي الأسباب التي أدت إلى سيادة نظرية القروض التجارية لفترة طويلة، وبموجب هذه النظرية تقوم البنوك التجارية بالاستثمار في أدوات الدين قصيرة الأجل التي تنشأ عن عمليات تجارية حقيقية ولكن مع تطور ونمو السوق المالية أصبح من السهل تحويل الكثير من الأوراق المالية إلى نقد بسرعة وبدون خسارة في قيمتها، وقد يرجع ضعف سلامة المركز المالي كما أشرنا إلى شراء أصول شديدة التقلب في قيمتها السوقية أو قبول ضمانات غير كافية لتيسير تقديم القروض تحت تأثير الرغبة في تحقيق فرص الربح .

ونجد أن الهدف الأساسي الذي يسعى إليه البنك التجاري هو تعظيم الربح أما السيولة والأمان فيتحققان من خلال تشريعات وتوجيهات البنك المركزي التي تقلل من احتمالات التعرض للعسر المالي.

### المبحث الثاني: وظائف البنوك

هناك العديد من الوظائف التي ظهرت مع ظهور البنوك التجارية، ومع تطور الفن المصرفي تطورت معه هذه الوظائف، وسنستعرض في هذا المطلب الوظائف التقليدية للبنوك التجارية.

#### المطلب الأول: قبول الودائع

تقوم البنوك التجارية بصفة معتادة بقبول ودائع الأفراد والهيئات التي تدفع عند الطلب أو بناء على إخطار سابق أو بعد انتهاء أجل محدد.

ولا تقتصر وظيفة البنك التجاري على مجرد قبول الودائع يقدمها الأفراد والهيئات، بل تتعدى هذه الوظيفة السلبية لتصبح وظيفة إيجابية تتمثل في جذب هذه الودائع عن طريق تنمية الوعي الإيداري، وحث الأفراد والهيئات على الإيدار<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص: 141.

<sup>2</sup> عبد النعيم مبارك مبادئ في الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص: 32

ويمكن تقسيم أنواع الإيداعات التي يقدمها المودعون لدى البنوك التجارية إلى أربعة أقسام رئيسية هي<sup>1</sup> :  
**اولا : حسابات جارية (دائن):**

الحسابات الجارية لدى البنوك التجارية هي الحسابات التي تتضمن معاملات متبادلة بين البنوك وطرف آخر وقد يمثل الطرف الآخر في شخص أو أشخاص طبيعيين (أفراد) أو في أشخاص اعتباريين (شركات وهيئات وبنوك أخرى) وقد تكون أرصدة بعض الحسابات الجارية لدى البنوك التجارية أرصدة تتمثل في المبالغ المستحقة للطرف الآخر بمجرد طلبها، أو قد تكون أرصدة بعض هذه الحسابات مدينة وتتمثل في المبالغ المستحقة للبنك التجاري على الطرف الآخر (نقدية لدى المرسلين وفروع البنوك الأخرى).

وتعتبر الحسابات الجارية الدائنة لدى البنوك التجارية بمثابة مصدر من مصادر الأموال الهامة لدى هذه البنوك، ولذلك تسعى البنوك التجارية إلى جذب قدر كبير من إيداعات الأفراد والهيئات في صورة حسابات جارية دائنة، لذا نجد أنها تقوم بدراسة الدوافع السلوكية للعملاء التي تجعلهم يفضلون التعامل مع بنك تجاري معين دون بنك آخر.

وبدراسة الدوافع السلوكية للعملاء يمكن القول أن العميل يفضل التعامل مع بنك تجاري معين دون سواه لسبب أو أكثر من الأسباب التالية<sup>2</sup>:

- 1- قرب البنك من محل إقامة العميل أو محل همل العميل.
- 2- نوع الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك لعملائه.
- 3- سهولة وسرعة الحصول على الخدمات المصرفية، وعدم تعقيد الإجراءات الخاصة بالحصول على هذه الخدمات المصرفية.

لذلك تقوم البنوك التجارية بزيادة عدد فروعها لتكون قريبة من محلات إقامة وعمل عدد كبير من العملاء، كما تتنافس البنوك التجارية في تعدد وتنوع الخدمات المصرفية التي تقدم للعملاء، مع تبسيط إجراءات الحصول على هذه الخدمات وسرعة تلبية رغبة هؤلاء العملاء.

**ثانيا : حسابات صندوق التوفير<sup>3</sup>:**

تلجأ البنوك التجارية إلى تشجيع العملاء (محدودي الدخل عادة) على الادخار عن طريق فتح حسابات توفير لهؤلاء العملاء تمنحهم بعض المميزات مثل دفع نسبة فائدة سنوية محددة عن المبالغ التي يحتفظ بها العملاء

<sup>1</sup> Ammour Ben halima, pratique et techniques bancaires, édition dahlab, Alger, 1997, p: 40.

<sup>2</sup> Ammour ben halima, Monnaie et régulation monétaire, édition Dahlab, Alger, 1996, p: 11.

<sup>3</sup> Sampson, Thomas A, Money Banking and Economic Analyses, 2nd Edition, Prentice hall, 1981, p: 123.

في حسابات صندوق التوفير وتحدد قيمة الفائدة التي يحصل عليها العميل بقيمة المبالغ التي يحتفظ بها، والمدة التي يحتفظ خلالها بهذه المبالغ، ومعدل الفائدة السنوية الذي يتعهد البنك بدفعه للعملاء على إيداعاتهم.

والى جانب معدل الفائدة المحدد، فإن البنوك التجارية تعمل على جذب عدد أكبر من عملاء صندوق التوفير، وذلك عن طريق تقديم بعض المزايا الأخرى مثل تقديم بعض الجوائز النقدية أو العينية (سكن أو سيارة) للفائزين في عمليات السحب الدوري الذي يجريه البنك التجاري بين أرقام حسابات صندوق التوفير خلال فترات دورية معينة ويعلن عنها البنك.

### ثالثا : حسابات ودائع (إخطار)<sup>1</sup>:

تعمل البنوك التجارية على جذب المدخرات على اختلاف أنواعها فتقوم بتنوع حسابات الودائع للأفراد والهيئات بحيث يمكن للعملاء اختيار النوع المناسب لهم من حسابات الودائع. فمن العملاء من يجد نفسه في غير حاجة لمبلغ معين من المال لمدة غير معلومة على وجه التحديد، ويرغب في استثمار هذه المبالغ طول فترة عدم حاجته إليها. بحيث يكون من حقه سحب هذه الأموال عند الحاجة لها، فيقوم البنك بتشجيع هؤلاء العملاء على إيداع أموالهم في حسابات ودائع بإخطار سابق ويقوم البنك بدفع فوائد المودعين عن المبالغ المودعة في هذه الحسابات ولكي يتمكن البنك التجاري من دفع فوائد بنسب مرتفعة فإنه يعمل على استثمار هذه الأموال بما يعود عليه بأرباح مرتفعة تزيد عن قيمة الفوائد التي يدفعها العملاء.

### رابعا : حسابات ودائع (لأجل)<sup>2</sup>:

قد يجد بعض العملاء أنهم في غير حاجة إلى مبالغ معينة لمدة محدودة ومعلومة فيلجأون إلى إيداع هذه المبالغ في حسابات ودائع لأجل محدد لا يحق لهم سحبها إلا بعد انقضاء الأجل المحدد. فتقوم البنوك بتلقي هذه الودائع واستثمارها في أنواع الاستثمار الملائم لهذا الأجل المحدد، وتزداد قدرة البنك على توجيه هذه الإيداعات و الاستثمار ذات معدلات الأرباح المرتفعة بزيادة الأجل الذي تتمكن من استثمار هذه الإيداعات خلاله. فكلما زاد أجل الوديعة كلما تمكن البنك التجاري من تحقيق معدلات أرباح مرتفعة، وكلما أمكن للبنك بالتالي من دفع معدلات فوائد مرتفعة لمودعي هذه الودائع.

1 طارق طه، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، دار الكتب، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 164

2 طارق طه، نفس المرجع ص: 166

المطلب الثاني: خلق النقود

تعتبر هذه الوظيفة من العمليات المصرفية غير العادية، وتعتمد عملية خلق نقود الودائع على القاعدة التقليدية الإنكليزية القائلة بأن "القروض تخلق الودائع - deposits make Loans"<sup>1</sup> - ونقصد بعملية خلق الودائع هو قيام البنوك التجارية مجتمعة بتقديم قروض إلى عملائها تزيد قيمتها كثيرا عن قيمة الودائع الأولية، وهي بهذا تزيد من العرض الكلي للنقود، ويرجع ذلك إلى قيام الأفراد في العصر الحديث بتسوية مدفوعاتهم بواسطة الشيكات التي يسحبونها على ودائعهم في البنوك التجارية، والكمية المسحوبة تمثل عادة نسبة ضئيلة من حجم هذه الودائع وبذلك عمدت البنوك إلى إقراض عملائها مبالغ تقيد في شكل ودائع تحت الطلب لديها قابلة للسحب بالشيكات.

- والنسبة 1 % نسبة الاحتياطي القانوني تسمى مضاعف الودائع الذي هو "حاصل الودائع تحت الطلب الجديدة على الزيادة في الإحتياطيات"<sup>2</sup>.

\*خلق نقود الودائع في حالة البنك المنفرد: لا يستطيع البنك المنفرد أن يخلق نقود الودائع كما في حالة البنوك المجتمعة ذلك لأنه عندما يمنح قروضا فعليه أن يتوقع أنه لن يعود إليه مبلغ القرض كاملا كما في حالة البنوك المجتمعة وبذلك يكون أقل قدرة على خلق نقود الودائع، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (3): عملية خلق نقود الودائع في البنك المنفرد - احتياطي قانوني 20% و 25% يعود للبنك

مما يقرضه

القروض	الإحتياطي	الودائع	البيان
800	200	1000	- الوديعة الأولية
160	40	200	- ما يعود بعد إقراض المرحلة الأولى
32	8	48	- ما يعود بعد إقراض م 2
6,400	1,600	8	- ما يعود بعد إقراض م 3
1,2800	0,3200	1,600	- ما يعود بعد إقراض م 4
0,2560	0,0640	0,3200	- ما يعود بعد إقراض م 5
0,0512	0,0128	0,064	- ما يعود بعد إقراض م 6
0,01024	0,00256	0,0128	- ما يعود بعد إقراض م 7
<b>1000</b>	<b>250</b>	<b>1250</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: زياد سليم رمضان - محفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2، ط، 1996، ص

<sup>1</sup> Ammour ben halima, Monnaie et régulation monétaire, édition Dahlab, Alger, 1997, p: 18

<sup>2</sup> Paul A.Samuelson-William.D.Nordhous, Economie, Economica, Paris, 2000, p: 480

فالودائع المشتقة تساوي 1250. إذن البنك المنفرد يمكنه أن يخلق ودائع جارية تعادل فقط مقدار الإحتياطات الإضافية التي يمكنه الحصول عليها، أي أنه لا يمكنه بنفسه أن يخلق توسعا مضاعفا في عملية خلق نقود الودائع .

### المطلب الثالث: منح الائتمان

عل من أهم وظائف البنوك التجارية هي منح القروض، وهي بذلك تؤدي وظيفة اقتصادية هامة من حيث تعبئة الأموال ودفعها إلى قنوات الاستثمار المختلفة، وتمنح البنوك التجارية لعملائها ائتمانا معيناً كالقروض قصيرة الأجل، والمتوسطة كما في حالة إقامة المباني واستصلاح الأراضي، إلا أن

الائتمان قصير الأجل هو الذي يكوّن الجزء الأكبر من الائتمان الإجمالي الذي تمنحه البنوك التجارية<sup>1</sup>.

وتتبع البنوك التجارية سياسات خاصة بالإقراض من خلال التنوع في القروض الممنوحة (قروض قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل)، بحيث تتماشى مع نوعية الودائع والضمانات المقدمة لها، وعند رسمها لهذه السياسات تضع في اعتبارها سلامة الودائع لديها واحتياجات عملائها وكذلك حصولها على إيراد يكفي تغطية مختلف نفقاتها.

ومن أهم أشكال الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية مايلي:

- 1 - **القرض النقدي:** هو عقد يتحقق عن طريق تقديم أموال إلى المستفيد والذي يتعهد بدفع الفائدة وقيمة القرض سواء من خلال أقساط دورية أو التسديد مرة واحدة وذلك حسب الشروط المقررة في العقد.
  - 2 - **الدفع من تحت الحساب:** أي أن البنك يسمح للعميل أن يصبح حسابه مدينا في حدود مبلغ معين.
  - 3 - **فتح الاعتماد:** هو أن يضع البنك تحت تصرف العميل -المستفيد - مبلغ معين من المال وذلك لمدة محددة، دون إلتزام العميل بالسحب، وإذا قام هذا الأخير بالسحب من الحساب استحق عليه سعر الفائدة ابتداء من تاريخ السحب.
- وهناك أنواع من القروض تمنحها البنوك التجارية تكون مضمونة بضمان عيني أو شخصي كأن يقدم المقترض سندات حكومية أو أسهم أو وثائق تأمين كضمان عيني أما الضمان الشخصي فيكون عن طريق كفالة شخصية من المدين لشخص آخر.

<sup>1</sup> Sampson, Thomas A, Money Banking and Economic Analyses, 2nd Edition, Prentice hall, 1981, p: 123.

4 - خصم الأوراق التجارية: حيث يستطيع المستفيد بدلا من إنتظار مدة استحقاق الورقة التجارية - كمبيالة أو سند إذني- أن يتقدم بها إلى البنك ويحصل على المبلغ المذكور بعد خصم مبلغ الفائدة التي يستحقها البنك مقابل تخليه عن أمواله لمدة معينة.

ذلك إضافة إلى أنواع أخرى من الإئتمان كالائتمان الإيجاري والائتمان المقدم للتجارة الدولية.

#### المطلب الرابع: وظائف أخرى :

إضافة إلى الوظائف السابقة تقوم البنوك التجارية بمجموعة من الوظائف أهمها:

- القيام بالخدمات نيابة عن العملاء: كإصدار خطابات الضمان التي يطلبها العملاء وتحصيل الشيكات

والكمبيالات وسداد الديون نيابة عنهم, وإنجاز عمليات التحويل النقدي بين العملاء

- بيع وشراء العملات الأجنبية: حيث تهتم البنوك التجارية بهذه العملية بغرض توفير قدر كافي لمواجهة

حاجات العملاء اليومية, وكذلك تحقيق الأرباح من خلال الفرق بين أسعار الشراء وأسعار البيع.

تعتبر الوظائف المذكورة سابقا من أهم الوظائف التي ظهرت مع بدأ ظهور البنوك التجارية إلا

أنه من خلال التطور المستمر للنشاط المصرفي والمحيط الإقتصادي الخاص بالبنوك .

#### المبحث الثالث: ماهية التمويل

يقصد بتمويل المؤسسة عموما منحها مختلف الموارد المالية سواء كانت دائمة أو مؤقتة لمزاولة النشاط الذي

أسست من أجله استثمارا كان أو استغلال<sup>1</sup>.

التمويل البنكي هي الطريقة التي تقدم بها الأموال اللازمة الانجاز المشروع وفقا للمقاييس والشروط اللازمة

والمتفق عليها لإنجاز هذا المشروع و إعداد برامجه الاستثمارية إذن التمويل يمثل الأساس أو الركن الجوهري

المحقق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويرى الاقتصاديون أن هناك معنيين للتمويل :

#### المعنى الحقيقي:

يتمثل التمويل في توفير الموارد الرئيسية والمتمثلة في السلع والخدمات وتخصيصه لأغراض التنمية، أو

لبناء طاقات إنتاجية، وكذا إنشاء مشروعات استثمارية وتكون رؤوس أموال جديدة.

#### المعنى النقدي :

يقصد بالتمويل الحصول على الأموال النقدية اللازمة من أجل توفير موارد حقيقية و ذلك يهدف خلق رؤوس

أموال جديدة .

<sup>1</sup> موقع من الانترنت تاريخ 2023/04/25 على الساعة 11:03 <https://fbs.ae/glossary/financing-39>

وفي الأخير يمكن القول أن التمويل البنكي هو الطريقة التي من خلالها تقدم وتعرض الأموال من طرف المؤسسات البنكية ( المصارف ) على المؤسسات الاقتصادية التي تقوم بإنجاز مشروع معين سواء كان خاص أو عام وذلك لغرض التنمية مما يؤدي إلى تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

### المطلب الأول: تعريف التمويل

التمويل هو عبارة عن عملية مرتبطة بالنشاط المالي. تشمل الأنشطة الاستثمار أو شراء شيء ما أو توفير الأموال لغرض معين. تتمثل الوظيفة الرئيسية للتمويل في مساعدة الشركات أو المستهلكين على تحقيق أهدافهم من خلال توفير رؤوس أموال إضافية<sup>1</sup>.

تتطلب عملية اتخاذ القرار المالي وجود مؤسسات مالية، تعرف أيضا باسم المؤسسات المصرفية. بالمعنى الأوسع، يمكن تقسيم هذه المؤسسات إلى ثلاث فئات:

- مؤسسات الإيداع، التي تدير الودائع وتقدم القروض (البنوك، الاتحادات الائتمانية، الشركات الائتمانية، وشركات القروض العقارية)؛
  - المؤسسات التعاقدية (شركات التأمين وصناديق التقاعد)؛
  - المؤسسات الاستثمارية (البنوك الاستثمارية، شركات التأمين، وشركات الوساطة.
- بشكل عام، تقدم المؤسسات المالية الأموال للشركات والمستهلكين والمستثمرين.

في حين يعتبر تمويل المستهلك أسهل فهما لأنك ربما تصادف هذه الكلمات في حياتك اليومية على هيئة ائتمانات للمستهلكين، فإن تمويل الأعمال التجارية أكثر تعقيدا لأنه يجمع بين العديد من المصادر التي يمكن أن تعتمد عليها الشركة. يمكن تقسيم أنواع المصادر المالية للشركات على أساس المدة الزمنية والملكية والمنشأ<sup>2</sup>.

يمكن أن نميز ثلاث مجموعات من المصادر المالية بناء على المدة الزمنية التي يتطلبها المال. مصادر الأموال طويلة الأمد وهي الأسهم ( حصص الأسهم)، والسندات (سندات الدخل)، والقروض طويلة الأمد من المؤسسات المالية والحكومة، وتمويل المشاريع والتمويل الدولي (إصدار اليورو، قروض العملات الأجنبية، (ADR) تشمل المصادر متوسطة الأمد القروض متوسطة الأمد وتمويل الإيجار. أما المصادر قصيرة الأمد فتتمثل بالقروض قصيرة الأمد مثل السلف والائتمان.

يمكن تقسيم مصادر التمويل أيضا إلى مجموعتين بناء على الملكية والسيطرة. وفقا لهذه الخصائص، هناك المملوكة (أسهم) والمقترضة (ديون). كما يمكننا تقسيم المصادر المالية على أساس المنشأ إلى مصادر

<sup>1</sup> نور الدين زين، إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، 2013-2014، ص3.

<sup>2</sup> يدوشي أحمد، زمار عامر، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك التجارية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، 2017-2018، ص25.

داخلية وخارجية. يتم التمويل الداخلي داخل الشركة نفسها، ويشمل على سبيل المثال الأرباح المحتجزة وبيع الأصول.

### المطلب الثاني: أهمية التمويل

تأتي أهمية التمويل من الحاجة إلى الأموال فتزداد أهمية التمويل بزيادة الحاجة إلى المال وتنقص بنقصان هذه الحاجة، ويرجع التمويل في أصله سواء كان عاما أو خاصا إلى حاجة الاقتصاد إلى السلع والخدمات، فبازدياد الحاجة إلى هذه السلع وإلى المبادلات تزداد أهمية التمويل وتنقص أهمية التمويل في مجتمع لا يتسم بالمبادلات أي يتم إشباع الحاجة الاقتصادية بواسطة الإنتاج المباشر وبالاعتماد على استغلال للموارد الاقتصادية<sup>1</sup>.

- وبانخفاض أهمية المبادلة في مثل هذه المجتمعات تنخفض أهمية توفر رأس المال المستخدم في الإنتاج ولا شك أن تقسيم العمل و مبادلة الفائض الشخصي هما اللذان اكسبا المال باعتباره وسيلة للتبادل أهمية خاصة و هذا ما يزيد من أهمية التمويل.

- وتظهر كذلك أهمية التمويل من خلال أهمية و ضرورة توفر رأس المال اللازم للعمليات والأنشطة الإنتاجية والتسويقية... سواء كانت هذه الأنشطة تتسم بالطابع المرحلي أو بالطابع الموسمي أو كانت تتسم بطابع استراتيجي طويل الأمد تتعلق بتواجد المنشآت الاقتصادية في ساحة المنافسة أو الصراع من أجل البقاء أو الطابع المرحلي.

- بعد التمويل ضرورة حتمية للبدء في أي مشروع كان فيفضل التمويل بتحول رأس المال النقدي إلى رأس مال منتج و بالتالي توفير سلع وخدمات تستطيع بواسطته أن تهدف إلى تنمية اقتصادية وهذا حسب المقولة " إن المال هو قوام الأعمال ".

- إن رأس المال المستخدم لا يقتصر على المال فحسب بل يشتمل أيضا على رأس مال بشري متمثل في إصلاح الأراضي وتكون الخبرات والمهارات البشرية وهذا إضافة إلى المعدات و الآلات ومن هذا تبرز الأهمية الكبرى للموارد الحقيقية المطلوبة لتكوين الطاقات الإنتاجية .

<sup>1</sup> شعبان فرج، العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، مطبوعة موجهة لطلبة الماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2013-2014، ص12

- ومن أجل أن يلعب التمويل دور فعال ولكي له أهمية على مستوى الاقتصاد يجب أن يستخدم بعقلانية من كل النواحي سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية و هذا يأخذ بعين الاعتبار حجم الموارد التمويلية والعوامل المذكورة سابقاً<sup>1</sup>.

- تهتم الحكومة بصورة مطردة بالقطاع الخاص باعتباره شريكا في عملية التنمية وبالمشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها محركا للنمو الاقتصادي وللحد من الفقر حيث تركز هذه المشاريع على الأنشطة الكثيفة العمالة، فهي تلعب دورا هاما في توفير قرض عمل وتساعد في التخفيف من حدة البطالة.

- يساهم التمويل في تعبئة نسبة كبيرة من التحويلات التي إذا تم توظيفها بصورة صحيحة يمكن أن تحول مدخرات العائلات ذات الدخل المنخفض والمتوسط إلى فرص عمل منتجة وأنشطة مولدة الدخل<sup>2</sup>.

- تعتبر عملية التمويل عملية مركبة ذات مراحل تستلزم توافر الموارد والطاقات وهذا لإنجاز المشاريع الاستثمارية من أجل التنمية الاقتصادية وهي تضمن تطوير الموارد وكذلك توفير السيولة النقدية في إطار خطط التمويل التي تتناسب مع أسعار السلع المتعلقة بعملية الاستثمار.

- تزداد أهمية التمويل بزيادة الحاجة إلى المال وتنقص بنقصان هذه الحاجة والهدف من دراسة التمويل هو معرفة المصادر المالية المتاحة للوحدات الاقتصادية حتى تمارس نشاطها الاقتصادي بصفة دائمة أو مؤقتة.

### المطلب الثالث: أنواع التمويل

إن كل عرض لرأس المال يقابله الطلب عليه، فإن رؤوس الأموال التي طلبت والمتمثلة في كل النقود الموجهة لاحتياجات التبادل ورؤوس الأموال هذه تأتي من المداخل وبالتحديد من الجزء المدخر والذي لم يستخدم في الاستهلاك.

### أولاً : التمويل الشخصي:

يعدُّ هذا النوع من التمويل من التمويلات الصغيرة، حيث يقتصر على تمويل المشروعات الصغيرة، وذلك من خلال تحليل المشروع ودراسة جدوى المشروع وحالة الأشخاص طالبي التمويل من الناحية المالية، ويُمكن أن تكون أهدافه تجارية أو عقارية، وعادةً ما يكون هذا النوع من التمويل عن طريق المصارف، وذلك من خلال شروط معينة تطلبها إدارة التمويل والقروض.

<sup>1</sup> شوقي حسين " الموارد التمويل " الدار الجامعة - القاهرة - 1998 ص 43- 44.

<sup>2</sup> تطوير ادارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي - أوراق ندوة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي المنعقدة في القاهرة في سبتمبر 2006. ص39..

ثانيا : تمويل الشركات:

تُمَوَّل الشركات من خلال البحث عن المصدر المناسب من أجل عملية التمويل سواء من خلال طرح الأسهم أم القروض أم اصدار السندات، وكذلك قد يلجأ بعضها إلى أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة أو كبار المُستثمرين، ليتم الاتفاق على نسبة معينة من الأرباح ومشاركة الطرف الثاني بإدارة مجلس الشركة حسب العقد المُتفق عليه.

ثالثا : التمويل العام:

يكون هذا النوع من التمويل في الغالب حسب سياسة الدولة في إصدار الديون والضرائب، ووضع الميزانيات التي تؤثر على تحديد مقدار التدخل في الخدمات التي تقدمها الحكومة في بلد ما. كما أنّ هنالك أشكالاً متعددة للتمويل من مصادر مختلفة سيتم التعرف عليها وذلك من خلال ما يلي<sup>1</sup>:

1- التمويل المباشر وغير المباشر:

يقصد بالتمويل المباشر هو ذلك التمويل الذي لا يتدخل فيه وسيط مالي سواء كان مصرفياً أم غير مصرفي، إذ فقط يكون بين المُقرض والمُقرض، مثل المؤسسات التي تأخذ مباشرة من الأفراد الذين يريدون الاستثمار عن طريق توظيف أموالهم مع تلك المؤسسات، ويكون ذلك من خلال طرح الأسهم و السندات للاكتتاب العام، كما أنّ الحكومة أيضاً تصدر في بعض الأحيان سندات وأسهماً من أجل زيادة الاستثمار مباشرة دون وجود وسيط مالي.

أمّا فيما يخص التمويل غير المباشر، فهو ذلك التمويل الذي يكون عن طريق طرف ثالث يسمى وسيطاً، مثل الأسواق المالية والبنوك، وتكون العملية من خلال الوسطاء، حيث إنهم يقومون بجمع الأموال من الأشخاص والمؤسسات، بحيث تجمع ما بين الأشخاص الذين لديهم فائض من الأموال ويرغبون في الاستثمار، وبين الأشخاص أو المؤسسات التي تحتاج لمصادر تمويل من أجل الاستثمار.

2- التمويل المحلي والتمويل الدولي:

يُقصد بالتمويل المحلي هو ذلك التمويل الذي يأتي من المؤسسات والأسواق المالية المحلية ضمن حدود دولة ما، ويُمكن أن يكون مباشراً أو غير مباشر.

التمويل الدولي أو الخارجي هو ذلك التمويل الذي يأتي من خارج الدولة مثل البورصات العالمية والهيئات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والمؤسسات الإقليمية، كما أنّ هناك برامج خاصة دولية كالمنظمات

<sup>1</sup>موقع من الانترنت تاريخ 2023/04/25 على 30 : 11 <https://fbs.ae/glossary/financing-39>

التي تقدم المنح على شكل إعانات واستثمارات وبرامج دعم لأصحاب الدخل المحدود، وتمول المشاريع متناهية الصغر.

#### المطلب الرابع: مصادر التمويل :

بعد القيام بعملية التفاوض مع جميع الجهات الممولة والاتفاق معها حول السياسة المرجو اتباعها وجميع الشروط اللازمة لمنح التمويل<sup>1</sup>.

يتم بعد ذلك اختيار المزيج التمويلي الذي سيتم توجيهه لعملية التغطية، المتمثلة في معرفة كافة احتياجات المؤسسة المختلفة ومن خلال ذلك سيتم البدء في تنفيذ استراتيجية المؤسسة.

حيث يتم ذلك عن طريق توفير الموارد المالية التي تم الحصول عليها في حيازة استثمارات المردودية الأكبر من قيمة الموارد التي تم الحصول عليها لتعظيم مردودية الاستثمار مما ينتج عنه تعظيم ثروة المساهمين وتعظيم قيمة المؤسسة.

من خلال ما سبق يمكن تصنيف مصادر التمويل إلي مصدرين أساسيين مصدر خارجي ومصدر داخلي يمكن عرضهم في الشكل التالي: التمويل الداخلي أو الذاتي. التمويل الخارجي.

#### الفرع الاول : التمويل الداخلي أو الذاتي

تعتبر سياسة التمويل الداخلي أو التمويل الذاتي ذات أهمية كبيرة في النشاط المالي للمؤسسة، فهو بمثابة مؤشر هام من المؤشرات المالية الهامة التي يتم فيها الاعتماد عليها في تقييم الكفاءة المالية للمؤسسة.

كما يمكن تعريف الذاتي باعتباره إمكانية المؤسسة لتمويل نفسها بنفسها دون اللجوء إلي طرف خارجي ويتم ذلك عن طريق نشاطها الذي تمارسه، وهذه العملية لا تتم إلا إذا تم الحصول على نتيجة الدورة، فهذه النتيجة يتم من خلالها إدخال عنصرين أساسيين يعتبران مورداً داخلياً للمؤسسة وهما الإهلاكات والمؤونات<sup>2</sup>.

حيث إن مبلغ النتيجة الصافي الذي تم الحصول عليه في نهاية الدورة المالية والذي يكون بمثابة أحد عناصر التدفق النقدي الصافي، ليست نتيجة نهائية أو تحت تصرف المؤسسة النهائي وهذا يرجع إلي أنها سيتم توزيعها على الشركاء.

لهذا نلاحظ أن المقدار الذي تستطيع المؤسسة أن تتصرف فيه فعلا بعد نهاية الدورة يتكون من قيمة النتيجة الصافية الغير موزعة، هذا بالإضافة إلى الإهلاكات والمؤونات.

<sup>1</sup> عبد الله منصور، عولمة قواعد الضبط المصرفي وانعكاساتها على إقراض الدول النامية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول العولمة المالية "البحث في مواجهة ظاهرة العولمة المالية"، جامعة عنابة، يومي 7 و8 ديسمبر 2004 ، ص: 2.

<sup>2</sup> شاكر قرزوني : محاضرات في الاقتصاد البنوك - ديوان المطبوعات الجامعي ص 24-25.

من خلال ذلك نستنتج أن القيمة تعبر عن قدرة المؤسسة على تمويل نفسها بنفسها، فمن الملاحظ هنا أن التدفق النقدي الصافي يساوي مجموع الأرباح، بالإضافة إلي مجموع الاحتياطات بالإضافة إلي مجموع مخصصات الإهلاكات، وكذلك مجموع مخصصات المؤونات.

أما قيمة قدرة التمويل الذاتي هي عبارة عن مجموع النتيجة الصافية قبل توزيع الأرباح بالإضافة إلي مجموع مخصصات الإهلاك بالإضافة إلي مجموع مؤونات ذات طابع احتياطي.

في النهاية نجد أن قيمة التمويل الذاتي هي عبارة عن مجموع قدرة التمويل الذاتي مع طرحها من قيمة الأرباح الموزعة.

التمويل الذاتي يتميز باستقلاليته عن أي طرف آخر فهو يعبر عن استقلالية المؤسسة ويلعب دور مهم في مرحلة إنشاء المؤسسة وفي مراحل النمو التي تصاحب توسع المؤسسة في القطاع الذي تنشط فيه.

يمكنك أيضاً الاضطلاع على: أقل البنوك نسبة في التمويل الشخصي

### الفرع الثاني : مصادر التمويل الداخلي أو الذاتي

هناك العديد من مصادر التمويل الداخلي أو الذاتي إلا أن اهتمامنا هنا سوف ينصب فقط على أهم مصادر التمويل الذاتي أو التمويل الداخلي، يتمثل أهم هذه المصادر في ثلاث عناصر أساسية يمكن عرضهم في النقاط التالية<sup>1</sup>:

الاهتلاك.

المؤونات.

الأرباح المحتجزة.

### أولاً: الإهلاك

يمكن تعريف الإهلاك على أنه طريقة يتم بواسطتها تجديد تام لجميع الاستثمارات، أي أن المغزى الحقيقي من حساب الإهلاكات هو ضمان تجديد الاستثمارات عند نهاية عمرها الإنتاجي.

كما يمكن التعرف عليه من خلال التسجيل المحاسبي للخسارة الي تتعرض لها الاستثمارات التي تتدهور قيمتها مع مرور الزمن وذلك بهدف وضعها في الميزانية بقيمتها الصافية.

حيث يلعب الإهلاك في المؤسسة دوراً اقتصادياً يتمثل في اهتلاك متتالي للاستثمارات، و دوراً مالياً يظهر ذلك في عملية إعادة تكوين الأموال المستثمرة في الأصول الثابتة وذلك بهدف إعادة تجديدها في نهاية حياتها الإنتاجية.

<sup>1</sup> د.زيد سلين رمضان محفوظ احمد جودة: إدارة البنوك - دار المسيرة للنشر والتوزيع ص 03

حيث يتم حجز المبالغ السنوية بصفة مستمرة، لذلك فهي تبقى تحت تصرف المؤسسة كتمويل ذاتي إلى يوم صرفها.

### ثانياً: المؤونات

يمكن تعريف المؤونة باعتبارها انخفاض من نتيجة الدورة المالية وهذا الانخفاض مخصص لمواجهة كافة الأعباء و الخسائر المحتمل وقوعها أو الأكيدة الحدوث يوماً ما، فهي بمثابة انخفاض غير طبيعي أو غير عادي في قيمة الأصول، وعلى المؤسسة هنا أن تقوم بمحاولة تقادي الانخفاض.

### ثالثاً: الأرباح المحتجزة

يمكن اعتبار الأرباح المحتجزة هي الجزء من الفائض القابل للتوزيع الذي تعمل الشركة أو المؤسسة في تحقيقه وذلك من خلال مزاوله نشاطها اعتباراً من السنة الجارية أو السنوات السابقة هذا بالإضافة إلي عدم القيام بالدفع في شكل التوزيعات والذي يتم استنتاجه من الميزانية العمومية للشركة أو المؤسسة باعتباره ضمن عناصر حقوق الملكية<sup>1</sup>.

لذلك بدل من القيام بعملية توزيع كل الفائض المحقق على جميع المساهمين، نجد أن الشركة بتسعي إلي تخصيص جزء من هذا الفائض في مجموعة الحسابات المستقلة التي قد يطلق عليها لفظ "احتياطي". كل ذلك بهدف يتم من أجل تحقيق هدف محدد قد يتمثل في احتياطي إعادة سداد القروض، أو إحلال وتجديد الآلات... أو غيرها من الأهداف الأخرى، كما تتمثل عناصر الأرباح المحتجزة في مجموعة من النقاط يتم عرضهم على النحو التالي<sup>2</sup>:

#### 1- الاحتياط القانوني :

هو عبارة عن الحد الأدنى من الاحتياطي الذي لابد للشركة من توفيره حيث قام القانون بتحديدته بنسبة خمسة بالمائة من مجموع صافي الأرباح.

هذا بالإضافة إلي عدم تعديه نسبة عشرة بالمائة من رأس مال الشركة، إلا أنه يتم استخدامه في تغطية جميع خسائر الشركة ويكون في زيادة رأس المال .

#### 2- الاحتياط النظامي

يتم تكوين هذا الاحتياطي وفقاً للنظام الأساسي للشركة، حيث يشترط هذا النظام الأساسي للشركة وجوب تخصيص نسبة معينة من الأرباح السنوية لأهداف محددة، إلا أنه يتميز بكونه غير إجباري.

<sup>1</sup> موقع الانترنت بتاريخ : 26/04/2023 على الساعة 22:36 <https://www.almaal.org/the-difference-between-retained-earnings>

<sup>2</sup> شوقي حسين " الموارد التمويل " مرجع سابق الذكر ص 43-44.

### الاحتياطات الأخرى

ينص قانون الشركات على أنه يجوز للجمعية العامة بعد القيام بعملية تحديد نصيب الأسهم في الأرباح الصافية، أن تقوم بتكوين مجموعة من الاحتياطات الأخرى. كل ذلك يتم بالقدر الذي يحقق دوام ازدهار الشركة أو يمكن من خلالها تكفيل توزيع أرباح ثابتة بقدر الإمكان على المساهمين.

### 3- الأرباح المرحلة

المقصود بها هنا هو المبلغ المتبقي بعد عملية توزيع الأرباح السنوية ومن خلاله يقوم مجلس الإدارة بالاقتراح في ترحيله إلى السنة التالية<sup>1</sup>.

كما يستخدم هذا الفأض كنوع احتياطي وذلك لمواجهة أي انخفاض في نسبة الأرباح المحققة في السنوات المقبلة التي قد تتسبب في عدم قدرة الشركة على إجراء توزيعات مناسبة على حملة الأسهم.

يمكنك أيضاً الاضطلاع على: التمويل العقاري من البنك الأهلي التجاري

### الفرع الثالث : مميزات التمويل الداخلي أو التمويل الذاتي :

يعتبر التمويل الذاتي شيء لا غنى عنه لعمليات الاقتراض، حيث أنه من المعروف أن المؤسسة تلجأ في أغلب الأوقات إلى الاقتراض وذلك على حسب إمكانياتها في التسديد وحجم التمويل الذاتي الذي يوضح لها نسبة التسديد.

حيث إن زيادة قدرة المنشأة التمويلية التي تعمل على تدعيم إمكانية المنشأة على زيادة طاقتها الإنتاجية ودعم مركزها المالي، بحيث تصبح أكثر قدرة على إيجاد موقع ثابت لها في سوق المنافسة مع قابليته للتطور المستمر.

إلا أنه نظراً لتعدد مصادر التمويل الذاتي وتباين طبيعتها القانونية، نلاحظ أن الفوائد التي يحققها هذا التمويل ليست ذات طبيعة واحدة تسير على نمط واحد، بل نجد أنه من الممكن تصنيف مصادر التمويل الذاتي في نوعين، من وجهة نظر المدة الزمنية لكل من هذه المصادر.

إن البحث عن تمويل ذاتي بمستوى عال هو الهدف الرئيسي للسياسة المالية وهو خير دليل على استقلالية المؤسسة في المحيط الذي تنشط فيه، بالإضافة إلي جميع هذه المميزات نجد أن أموال الامتلاك تمثل الجانب الأكبر في التمويل الداخلي والتي تكون أمواله معفية من الضرائب.

<sup>1</sup> بخراز - بعدل فريدة - تقنيات و سياسات التسيير المصرفي ديوان المطبوعات الجامعية 2 - 2000 ص 24

الفرع الرابع : عيوب التمويل الداخلي أو التمويل الذاتي :

من أخطر عيوب التمويل الداخلي أو التمويل الذاتي هو حجمه، فالتمويل الذاتي عادةً لا يكفي لتغطية كل حاجيات التمويل مما يترتب عليه الاعتماد على التمويل الداخلي اعتمادًا بشكل شكلي إلى التوسع البسيط. فبالتالي نلاحظ عدم المقدرة على الاستفادة من الفرص المتوفرة والمربحة وذلك بسبب قصور التمويل الداخلي الذي ينتج عنه توفير الاحتياجات المالية الضرورية واللازمة، بالإضافة لهذه المساوئ نجد أنه قد لا تهتم الإدارة بدراسة مجالات استخدام الأموال المدخرة لدى المؤسسة كتلك المتحصل عليها من الغير، مما ينتج عنه ضعف العائد<sup>1</sup>.

كما أن للتمويل الذاتي مجموعة من المساوئ التي تنتج في حالة غياب خطة تمويل واضحة وسياسة مالية هادفة وواعية، ففي حال توافر سيولة نقدية في المنشأة مثل احتياطي الاستهلاك على سبيل المثال نجد أنه من الممكن أن تحفز صاحب المنشأة على العمل على استثمارها في مجالات أخرى، مثل شراء أوراق مالية، من هنا نجد أن هذه الحالة يكمن الخطر في عدم استرداد المبالغ المستثمرة في الوقت المحدد، وذلك لاستبدال بعض أو كل الموجودات الثابتة.

النتيجة الطبيعية لذلك تكون في انخفاض قيمة ممتلكات المنشأة، فبالتالي يترتب عليه تناقص رأس المال الأساسي للمنشأة، من خلال هذا النوع من التمويل الذاتي أو الغير حقيقي نلاحظ أنه ذو طبيعة مؤقتة، ويترتب عليه خسارة للمؤسسة أو المنشأة ويبدأ نشاطها في الخسارة وغيرها من المساوئ والنتائج السلبية، وذلك إذا لم يتم مراعاة كافة الخصائص وطبيعة هذا النوع من التمويل الذاتي.

**1- التمويل الخارجي**

سابقًا تم التوصل إلي فكرة أن التمويل الذاتي الذي يعتبر غير كافي لتغطية احتياجات المؤسسة التمويلية وفي هذه الحالة نجد أن الشركة أو المؤسسة سوف تلجأ إلى المصادر الخارجية للتمويل. من هنا نجد أنه متاح أمام المؤسسة نوعين فقط من سياسة التمويل الخارجي وهي الرفع من الأموال الخاصة وسياسة الاستدانة وذلك من مختلف الهيئة المالية، فالمقصود هنا من كلمة التمويل الخارجي للشركة، هو أن تحصل الشركة على قدر من الأموال اللازمة لها من مجموعة مصادر خارج الشركة. كما أن هذه المصادر ليست نتيجة إيرادات الشركة أو أموال أصحابها، بل نجد أن هذه الأموال في الغالب تكون عن طريق الاقتراض أو عن طريق إدخال مساهمين في الشركة أو بيع حصص من الشركة لهم. في العادة نجد أن ما الشركات الناشئة تلجأ للتمويل الخارجي للشركة وذلك بعد استنفاد موارد المؤسسين.

<sup>1</sup> بخراز - بعدل فريدة - تقنيات و سياسات التسيير المصرفي ديوان المطبوعات الجامعية 2-2000 ص 24

كذلك أيضاً تلجأ الشركات إلى التمويل من مجموعة من المصادر الخارجية وهذا يرجع إلي ضعف قدرتها على توفير التمويل من مواردها الذاتية مثل إعادة تدوير الأرباح. في النهاية نجد أن كل هذا يؤدي إلى عدم القدرة على تلبية احتياجات الشركة، وقد تلجأ المؤسسة في هذه الحالة أيضاً إلى ذلك بسبب حدوث أزمة مالية نتيجة لأي ظرف مثل تأخر تحصيل أموال الشركة، أو قد تلجأ أيضاً للتمويل دون الحاجة للتوسع في النشاط وبالتالي يتم تعظيم حجم الشركة.

## 2- مصادر التمويل الخارجي

استكمالاً لعرض مصادر التمويل الداخلية والخارجية نجد أن مصادر التمويل الخارجي متوافرة بشكل كبير إلا أنه سيتم عرض الآن أهم أشكال مصادر تمويل الشركة من خارجها من خلال النقاط التالية<sup>1</sup>:

التمويل من العائلة والأصدقاء .

التمويل عن طريق المستثمرين الأفراد.

التمويل عن طريق المستثمرين الاستراتيجيين.

التمويل عن طريق حاضنات الأعمال.

التمويل متناهي الصغر .

التمويل عن طريق صناديق رأس المال المخاطر .

التمويل عن طريق صناديق التمويل المباشر .

التمويل عن طريق الصندوق الاجتماعي للتنمية.

التمويل عن طريق البنوك بشكل عام.

التمويل عن طريق البنوك الإسلامية.

التمويل عن طريق إصدار السندات.

التمويل عن طريق شركات التخصيم.

التمويل عن طريق شركات التأجير التمويلي.

التمويل عن طريق الجمعية.

التمويل عن طريق الدعم المباشر من الحكومة أو الهيئات الدولية.

يمكنك أيضاً الاضطلاع على: أسماء شركات تمويل شخصي بدون كفيل وأهم مميزاتها

<sup>1</sup>بإيدي جمعة، إجراءات تمويل البنوك التجارية للمشاريع الإستثمارية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، 2018-2019، ص6

### 3- مزايا التمويل الخارجي

تتعدد مميزات مصادر التمويل الداخلي عن مصادر التمويل الداخلي ويمكن توضيحهم بالشكل التالي: أفضل ميزة من مزايا التمويل الخارجي هو أنه يسمح لك باستخدام الموارد المالية الداخلية لأهداف أخرى. إذا تم الحصول على استثمار له نسبة فائدة أعلى من القرض البنكي الذي حصلت عليه الشركة، فمن المنطقي المحافظة على الموارد الخاص بها، ووضع المال في الاستثمارات المختلفة، باستخدام التمويل الخارجي لعمليات الأعمال.

كما أنه يمكنك أيضًا تخصيص بعض مواردك المالية الخاصة للمدفوعات النقدية للبائعين، مما يمكن أن يساهم في تحسين التصنيف الائتماني لشركتك. بالإضافة إلى أنه من الممكن للمنظمات الراغبة في تمويل نشاطك التجاري أن تكون مصادر مفيدة لنصائح الخبراء.

من مميزات استخدام الشركات والمؤسسات والمنظمات للتمويل من المصادر الخارجية هو أنها تسمح لهم بتمويل مشاريع النمو التي لا تستطيع الشركة تمويلها بمفردها. إذا كان نشاطك التجاري ينمو إلى درجة أنك تحتاج إلى مساحة تصنيع إضافية لمسايرة الطلب، يمكن أن يساعد التمويل الخارجي في الحصول على التمويل الذي تحتاجه لبناء الإضافة. كما أنه يمكن استخدام التمويل الخارجي لإجراء عمليات شراء كبيرة لمعدات رأس المال لتسهيل النمو الذي لا تستطيع الشركة تحمله بنفسها.

### 4- عيوب التمويل من المصادر الخارجية :

من أخطر عيوب التمويل القائم على مصدر خارجي أنها تتطلب في بعض الأحيان الشراكة بنسبة محددة في الشركة مثل المستثمرين والمساهمين، وبالتالي تجد نفسك تقوم بالتخلي عن جزء من الملكية في الشركة في مقابل التمويل، وقد يحدث على هذا التدفق الكبير من النقد الذي تحتاجه لإطلاق منتجك الجديد<sup>1</sup>. لكن بسبب اتفاقية التمويل التي تدور حول السماح للمستثمر بالتصويت على قرارات الشركة، هذا يمكن أن يضر الرؤية التي كانت في الأصل لشركتك منذ تأسيسها، كما أنه من الملاحظ هنا أن أزمة فيروس كورونا أثرت بشكل كبير على كافة مصادر التمويل الخارجي في جميع البلدان المتقدمة والنامية على حدٍ سواء.

<sup>1</sup>العراي مريمة؛ ناسوا سارة، انعكاسات التمويل الفالحي على حوكمة بنك الفالحة والتنمية الريفية وكالة أدرار، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، 2016 -2017، ص3

في عام 2023 نجد أنه من المتوقع أن ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة أربعون في المائة وأن كافة التحويلات النقدية ستتراجع بنسبة عشرون في المائة، وهذا بالإضافة إلي انخفاض تدفقات المحفظة بشكل ملحوظ في بداية السنة، على الرغم من تعافيتها جزئياً بعد ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، نجد أن معظم الدراسات تشير إلى أن ساعات العمل انخفضت بنسبة أربعة عشر في المائة على مستوى العالم خلال الربع الثاني من عام 2020، أي ما يعادل خسارة أربعمئة مليون وظيفة بدوام كامل<sup>1</sup>.

وبما أن الأزمة أثرت بشدة على قطاع الخدمات، كذلك أيضاً نجد أن العاملات المستقلات والعاملات في القطاع الغير رسمي في البلدان النامية تأثروا بشكل غير متناسب بفقدان الوظائف.

#### المبحث الرابع: طرق التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة

نتطرق في هذا المبحث إلى طرق التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة ، فنتناول فيه ثلاثة مطالب : المطلب الأول : التمويل قصير الأجل ، المطلب الثاني : التمويل متوسط الأجل اما في المطلب الثالث : تمويل طويلة الأجل.

#### المطلب الأول: التمويل قصير الأجل

تلجأ المؤسسات إلى طلبها غالبا من أجل تمويل العمليات الجارية خلال نشاطها وتضم التشكيلة التالية:

#### أولا : قروض عامة:

وهي القروض الموجهة لتمويل الأصول المتداولة للمؤسسة بصفة عامة وليست موجهة لتمويل أصل معين، وتسمى أيضا بقروض الخزينة ، وتلجأ المؤسسة عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة، ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي :

**1- تسهيلات الصندوق:** وهي عبارة عن قروض م منوحة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة التي تواجهها المؤسسة والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات هي ، وتهدف إلى تغطية الرصيد المدين في حدود مبلغ معين ولمدة زمنية معينة لا تتجاوز 15 يوم إلى أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح المؤسسة<sup>2</sup>. ويتم اللجوء إلي مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر نتيجة دفع رواتب العمال، أو تسديد فواتير حان أجله ( فواتير الكهرباء والغاز ... ) لا يكفي ما لديها بالخزينة من سيولة لتغطية كل هذه النفقات، فتلجأ حينها للبنك من أجل التمويل<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> حيدوشي أحمد، زمار عامر، مرجع سبق ذكره، ص 21

<sup>2</sup> تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نفس المرجع السابق، ص 11.

**2- السحب على المكشوف :** هو قرض بنكي يمنح لفائدة المؤسسة التي سجل نقصا في الخزينة الناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل، ويتجسد ماديا في إمكانية جعل حساب المؤسسة مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة قد تصل إلى سنة كاملة ، يستعمل لتمويل نشاط المؤسسة وذلك للاستفادة من الظروف التي تتيحها السوق مثل انخفاض سعر سلعة معينة، وذلك بشراء كميات كبيرة منها ما دامت متوفرة حاليا وغيرها من النشاطات .

**3- القروض الموسمية :** تمنح للمؤسسات التي تتسم نشاطاتها بالموسمية، حيث أن هذه النشاطات في أغلب الأحيان غير منتظمة وغير ممتدة على طول دورة الاستغلال ، تلجأ المؤسسات إلى هذا النوع من القروض لمواجهة تكاليف المواد الأولية والتخزين والنقل، وعند بيع الإنتاج أو المحصول يتم التسديد للبنك

**4- قروض الربط :** تمنح هذه القروض للمؤسسة لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب تحققها شبه مؤ وكد لكنه مؤجل لأسباب خارجية<sup>2</sup>، والهدف من قروض الربط هو تحقيق الفرصة المتاحة أمام المؤسسة في انتظار تحقق العملية المالية .

**ثانيا : قروض خاصة:** وهي قروض موجهة لتمويل أصل معين من الأصول المتداولة وتأخذ الأشكال التالية:

**1- تسبيقات على البضائع:** هي قروض تمنح للمؤسسة من أجل تمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على هذه البضائع كضمان ، وينبغي على البنك التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها ومبلغها إلى غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها .

**2- تسبيقات على الصفقات العمومية :** تعبر الصفقات العمومية عن اتفاقات الشراء وتنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية أو ، الجماعات المحلية ، أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة والمقاولين أو الموردين من جهة أخرى، و نتيجة لأهمية هذه المشاريع و حجمها فان المقاولين المكلفين بالانجاز كثيرا ما يجدون أنفسهم بحاجة إلى أموال ضخمة غير متاحة في الحال لذلك يضطرون إلى اللجوء ل لبنك للحصول على الأموال اللازمة من أجل انجاز هذه المشاريع اللازمة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> دحاوي عريبة سعاد، دور القروض في تفعيل الاستثمارات، مذكرة ماجستير، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2015/2014، ص 135

<sup>2</sup> كريمو دراجي، دور صندوق ضمان القروض في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، السنة الجامعية 2006/2005، ص 60.

<sup>3</sup> ليلي لولاشي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، بسكرة، السنة ، 2004/2005 ، ص 10

3- خصم الأوراق التجارية: من خلال هذه الآلية يمكن للمؤسسة الحصول على الأموال اللازمة لتمويل أنشطتها المختلفة ، عن طريق تنازلها للبنك على الأوراق التجارية التي بحوزتها ( المسحوبة على زبائنها ) قبل تاريخ استحقاقها، ليحل بذلك محل المؤسسة في الدائنية اتجاه الغير، مقابل حصول حاملها على السيولة، ويستفيد البنك من هذه العملية من ثمن يسمى سعر الخصم<sup>1</sup>. يطبق على مدة الانتظار فقط وهي الزمن الفاصل بين تاريخ تقديم الورقة للخصم وتاريخ استحقاقها.

ومبلغها، ويستفيد المدين من الكفالة في علاقته مع الجمارك وإدارة الضرائب، وفي حالة النشاطات الخاصة بالصفقات العمومية<sup>2</sup>.

4- الضمان الاحتياطي : وهو عبارة عن التزام يمنحه البنك، يضمن بموجبه تنفيذ الالتزامات التي قبل بها أحد مديني الأوراق التجارية، وعليه فإن الضمان الاحتياطي هو تعهد لضمان القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية وقد يكون الضمان شرطيا عندما يحدد مانح الضمان شروطا معينة لتنفيذ الالتزام وقد يكون لا شرطيا إذا لم يحدد أي شرط لتنفيذ الالتزام<sup>3</sup>.

5- القبول: في هذا النوع من القروض يلتزم البنك بتسديد الدائن وليس زبونه ( المؤسسة ) ويمكن التمييز بين عدة أشكال لهذا النوع من القروض .

\_ القبول الممنوح لضمان مائة الزبون الأمر الذي يعفيه من تقديم ضمانات؛

\_ القبول المقدم بهدف تعبئة الورقة التجارية ؛

\_القبول الممنوح للزبون من اجل الحصول على مساعدة للخزينة والقبول المقدم في التجارة الخارجية.

#### المطلب الثاني: التمويل متوسط الأجل

توجه لتمويل بعض العمليات الاستثمارية كسواء آلات جديدة للتوسع في العملية الإنتاجية، أو إجراء تعديلات تطور في الإنتاج<sup>4</sup>، تتراوح مدتها من 01 سنة إلى 05 خمسة سنوات مما يعطي المؤسسة نوع من الراحة بتوفير التمويل في الوقت المحدد، إلا أن قروض قصيرة الأجل عادة ت كون ذات مخاطر بالنسبة للبنك

<sup>1</sup> اليأس غقال، تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، بسكرة، السنة الجامعية 2009/2008، ص 50.

<sup>2</sup> الطاهر لطرش، نفس المرجع السابق ، ص 68.

<sup>3</sup> الإلكتروني الموقع عن نقلا، المصرفية 59: 12/10/2016 a 10/04/2016 consulté le 10/04/2016 a 12: 59

<sup>4</sup> عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة " عملياتها وإدارتها ، " الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون طبعة، 2000، ص 113.

ويرجع ذلك إلى أنه إذا حل تاريخ الاستحقاق وكانت المؤسسة مستمرة في حاجتها للأموال فإنه ( البنك ) يواجه احتمالات عدم قدرة المؤسسة على السداد<sup>1</sup>.

ويمنح مثل هذه القروض إلى جانب البنك وكلاء بيع التجهيزات، شركات التأمين، صناديق التقاعد والتأمينات الاجتماعية، وتمول الجهة المقرضة ما بين 70% إلى 80% من قيمة التجهيزات التي يمكن تسوية معاملاتها بسرعة كالشاحنات والسيارات و الباقي كهامش أمان للممول، ويوجد أسلوبان تمنح بموجبها هذه القروض هما عقود البيع المشروطة، والقروض المضمونة في حالة البيع بالتقسيط، حيث يحتفظ وكيل الآلات أو التجهيزات بملكيتها إلى أن تسدد المؤسسة كامل قيمتها<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: التمويل طويل الأجل

هي القروض التي تزيد آجالها 5 عن خمسة سنوات قد و تصل إلى 10 عشر سنوات أو 20 عشرين سنة، تمنح لتمويل الأنشطة والعمليات ذات الطبيعة الرأسمالية، أو بناء المصانع، وإقامة مشاريع جديدة، تقدم مثل هذه القروض عادة من البنوك المتخصصة مثل البنوك العقارية التي تمنح قروضا قد تصل إلى 20 عشرين سنة، وذلك لتمويل عمليات البناء واستصلاح الأراضي قامة ومشروعات الري والصرف، إلى جانب البنوك الصناعية التي تمنح قروضا تتراوح مدتها بين 3 إلى 10 سنوات، بغرض إقامة المباني، المستودعات، شراء آلات ومعدات إنتاج... الخ، والبنوك الزراعية التي تمنح قروضا طويلة الأجل لتمويل وتطوير القطاع الزراعي، وذلك مقابل ضمانات عينية كالرهن العقاري والرهن الحيازي، ونتيجة لارتفاع المخاطرة في مثل هذه القروض، فإن البنوك بمختلف أنواعها تتشدد وتتخذ إجراءات وقائية، كأن تشترط تعهد طالب القرض بعدم ممارسة أي نشاط آخر قد يؤثر على قدرته عن السداد، أو طلب ضمانات ذات قيمة مرتفعة كالعقارات والأراضي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمد بوشوشة، مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2006/2007، ص ص 29-30.

<sup>2</sup> ليلي لولاشي، نفس المرجع السابق، ص 07.

<sup>3</sup> عيد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع السابق، ص 120

## خلاصة

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يتضح أن مصادر تمويل المؤسسات المصغرة كثيرة ومتنوعة، فمنها ما هو مصدره داخلي أي تمويل عن طريق الملكية ويضم هذا الأخير التمويل بالأسهم العادية أو الممتازة، وكذلك التمويل الذاتي بالأرباح المحتجزة ومخصصات الإهلاكات والمؤونات، ومنها ما هو خارجي كالسندات، والائتمان التجاري والائتمان المصرفي اللذان يقدمان مجموعة من القروض المختلفة من حيث الأجل والاستخدامات هذا بالإضافة إلى التشكيلة حديثة تتضمن مصادر تمويل أخرى بخلاف التقليدية كتمويل التأجيري ومؤسسات رأس المال المخاطر والفوترة والتمويل البنكي الإسلامي، ولكن تبقى هذه المؤسسات تواجه عدة مشاكل تمويلية متعلقة بالمؤسسة بحد ذاتها وأخرى متعلقة بالمصدر الممول، تحول دون تطورها ونجاحها، ومن أجل النهوض بهذا القطاع وإنعاشه عملت الدولة إلى إنشاء عدة هيئات داعمة ومساندة من شأنها أن تزيل هذه العوائق التي تقف أمام تطور المؤسسات المصغرة .

# الفصل الثالث

دراسة ميدانية لبنك التنمية

المحلية - وكالة البيض -

A 60

تمهيد :

من اجل تدعيم الدراسة النظرية وإعطاء قيمة للموضوع لابد من معالجته تطبيقياً، لذلك قمنا بجمع المعطيات الخاصة ببنك التنمية المحلية -وكالة البيض - ، حيث نسعى من خلال هذا الفصل إلى تحقيق الهدف الأساسي من الدراسة والمتمثل في الكشف عن دور التمويل البنكي للمشاريع المصغرة في بنك التنمية المحلية -وكالة البيض - A 60 ، وجب علينا القيام بتقييم لأدائها من خلال تحليل البيانات المقدمة من طرف بنك التنمية المحلية - لوكالة البيض- وهو البنك الذي وقع عليه اختيارنا لتطبيق منهج وأهداف الدراسة وعليه الوصول إلى نتائج وتوصيات تفيد الباحثين مستقبلاً.

سنحاول في الفصل الثالث إسقاط الجانب النظري على الواقع حيث قسمنا الفصل إلى مبحثين:

**المبحث الأول: نظرة عامة حول البنك التنمية المحلية - وكالة البيض - A 60**

**المبحث الثاني: دور البنك التنمية المحلية - وكالة البيض - A 60 في تمويل المشاريع المصغرة .**

المبحث الأول: نظرة عامة حول البنك التنمية المحلية - وكالة البيض - A 60

يعتبر بنك التنمية المحلية من أحد البنوك التجارية الجزائرية التي تعمل على تدعيم الاقتصاد والمساهمة في عملية التنمية داخل التراب الوطني وخارجه .

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن نشأة وتطور بنك التنمية المحلية :

كانت نشأة بنك التنمية المحلية غير عادية ، حيث انبثق عن القرض الشعبي الجزائري، وتم تأسيسه بالمرسوم الرئاسي رقم 85/86 وبدأ نشاطه برأسمال قدره 6 مليار دينار ، وفي سنة 1995 وبعد مرور 10 سنوات من تأسيسه أصبح رأسماله يقدر ب70 مليار دينار .

ويوجد مقره الرئيسي خارج العاصمة بسطوالي بولاية تيارة ويحسم المقر الرئيسي لبنك التنمية المحلية و مديريات متخصصة أما وكالاته فانتشرت خلال سنة ونصف من تأسيس البنك على مجمل التراب الوطني حيث عند انطلاق نشاطه كان يشرف على 39 وكالة موزعة عبر التراب الوطني وفرع واحد فقط ، وبعد مرور 10 سنوات أصبح يشرف على 150 وكالة و15 فرع. وفيما يخص موارده التي يتلقاها من عملائه المدرب عند انطلاق نشاطه 20 مليار دينار . وبعد 10 سنوات لمحت 15 مليار دينار.

اما الحسابات التي قام بفتحها المتعاملين معه فارتفعت من 100.000 حساب إلى 650,000 حساب خلال 10 سنوات. أما عند عماله فارتفع خلال نفس الفترة من 750 عامل إلى 3035 عامل<sup>1</sup>.

وفيما يلي عرض خصوصيات بنك التنمية المحلية من خلال الجدول أدناه .

جدول رقم (04) خصوصيات بنك التنمية المحلية .

السنوات	1985	2000	2003
عدد المديريات الجهوية	-	-	15
عدد الفروع	39	-	153
عدد العاملين	550	2869	2962

المصدر : عبد الرزاق حميدي ، مصدر سابق ص 155

<sup>1</sup>عبد الرزاق حميدي، جودة الخدمات البنكية كمدخل لتحقيق رضا العملاء وزيادة القدرة التنافسية للبنوك (دراسة حالة بنك التنمية المحلية)، ملخص مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع ادارة تسويقية، جامعة محمد بوقرة، 2007/2008 بومرداس، ص 154.

يمكن إبراز تطور BDL من خلال المراحل التالية:

**المرحلة الأولى:** من 1982 إلى 1990 خلال الثماني سنوات الأولى كان هدف البنك آنذاك هو فرض وجوده في البيئة المصرفية بفتح العديد من الوكالات في مناطق مختلفة ذات الصبغة التنموية و بمرور الزمن اكتسب البنك سمعة و كفاءة عالية في ميدان القطاع التنموي، قطاع السكن و التنمية هذا الاختصاص كان منصوص في إطار الاقتصاد المخطط حيث كان بنك عمومي يختص بإحدى القطاعات الحيوية العامة.

**المرحلة الثانية:** من 1991 إلى 2005 بموجب صدور القانون 10/90 الذي ينص على نهاية فترة تخصص البنوك و سع بنك BDL أفقه إلى مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي و الصناعات المتوسطة و الصغيرة PME/PMI

**المرحلة الثالثة:** من 2005 إلى الوقت الحالي، عاد البنك إلى اختصاصه الأول (القطاع التنمية المحلية) لكن مع إستراتيجية أكثر توسعا بشروط أفضل و سياسة تتماشى و ظروف السوق، كما اتبع سياسة اللامركزية حيث أعطى صلاحيات واسعة في منح القروض خدمة لسياسة إعادة هيكلة المؤسسات و تسهيلا لخدماته.

اما بالنسبة للمجال التقني فكانت هذه المرحلة بداية إدخال الإعلام الآلي:

1991: تطبيق نظام SWIFT لتطبيق عمليات التجارة الخارجية.

1992: تتميز بما يلي:

1 - وضع برمجيات Progiciel sybouc مع فروع المختلفة للقيام بالعمليات البنكية:

- تسيير القروض
- تسيير عمليات الصندوق
- تسيير المودعات
- الفحص عن بعد لحسابات الزبائن

2 - إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات التجارية الخارجية، عمليات فتح القروض الوثائقية أصبحت

في يومنا هذا لا تفوق 24 ساعة على الأكثر .

3- إدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى الوكالات .

1993: إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية

1994: تشغيل بطاقة التسديد و السحب.

1996: إدخال عملية الفحص السلبي Télétraitement. فحص و إنجاز العمليات البنكية عن بعد وفي الوقت الحقيقي.

1998: تشغيل بطاقة السحب ما بين البنوك

2000: المرحلة الحالية تتميز بوجود التدخل الفعلي للبنوك العمومية لبعث نفس جديد في مجال الاستثمارات المنتجة و جعل نشاطها و مستوى مردودها يساير قواعد اقتصاد السوق في مجال التدخل في تمويل الاقتصاد بنك BDL رفع إلى حد كبير القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة و المتوسطة في شتى مجالات النشاط الاقتصادي و في نفس الوقت رفع معاونته للقطاع التنموي و فروعه المختلفة بصدد مسايرة التوقعات الاقتصادية و تحولاتها و الاجتماعية العميقة و من أجل الاستجابة لتطلعات زبائنه وضع بنك BDL برنامج خماسي فعلي يتركز خاصة على عصرنه البنك و تحسين الخدمات و كذلك إحداث تطهير في ميدان المحاسبة و في الميدان المالي هذا البرنامج نتجت عنه الإنجازات التالية:

القيام بفحص دقيق لنقاط القوة و الضعف لبنك BDL و إنجاز مخطط تسوية للمؤسسة لمطابقة القيم الدولية.

2 تعظيم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم برنامج Progiel sybu كزبون مقدم للخدمة client

serveur. و في بداية 2001 تم ما يلي:

• التطهير الحسابي المالي.

• إعادة النظر تقليل الوقت و تنفيذ الإجراءات الإدارية و النقدية المتعلقة بملفات القروض المدة تتراوح بين 20 و 90 يوم بالنسبة لقروض الاستغلال و الاستثمار أز مكان التسليم لقرض الدراسة وكالة المديرية الجهوية المديرية العامة.

• إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية.

• تحقيق مشروع البنك الجالس " Banque assise " خدمات مشخصة في كل من وكالة عميروش و الشراكة.

• تعميم شبكة عبر الوكالات و المنشأة المركزية.

• إنشاء تطبيق آلي يختص بإدخال آليات الدفع في مجال التعامل الافتراضي.

• 2003: تعميم البنك الجالس مع الخدمات المشخصة على جميع الوكالات الأساسية على المستوى الوطني.

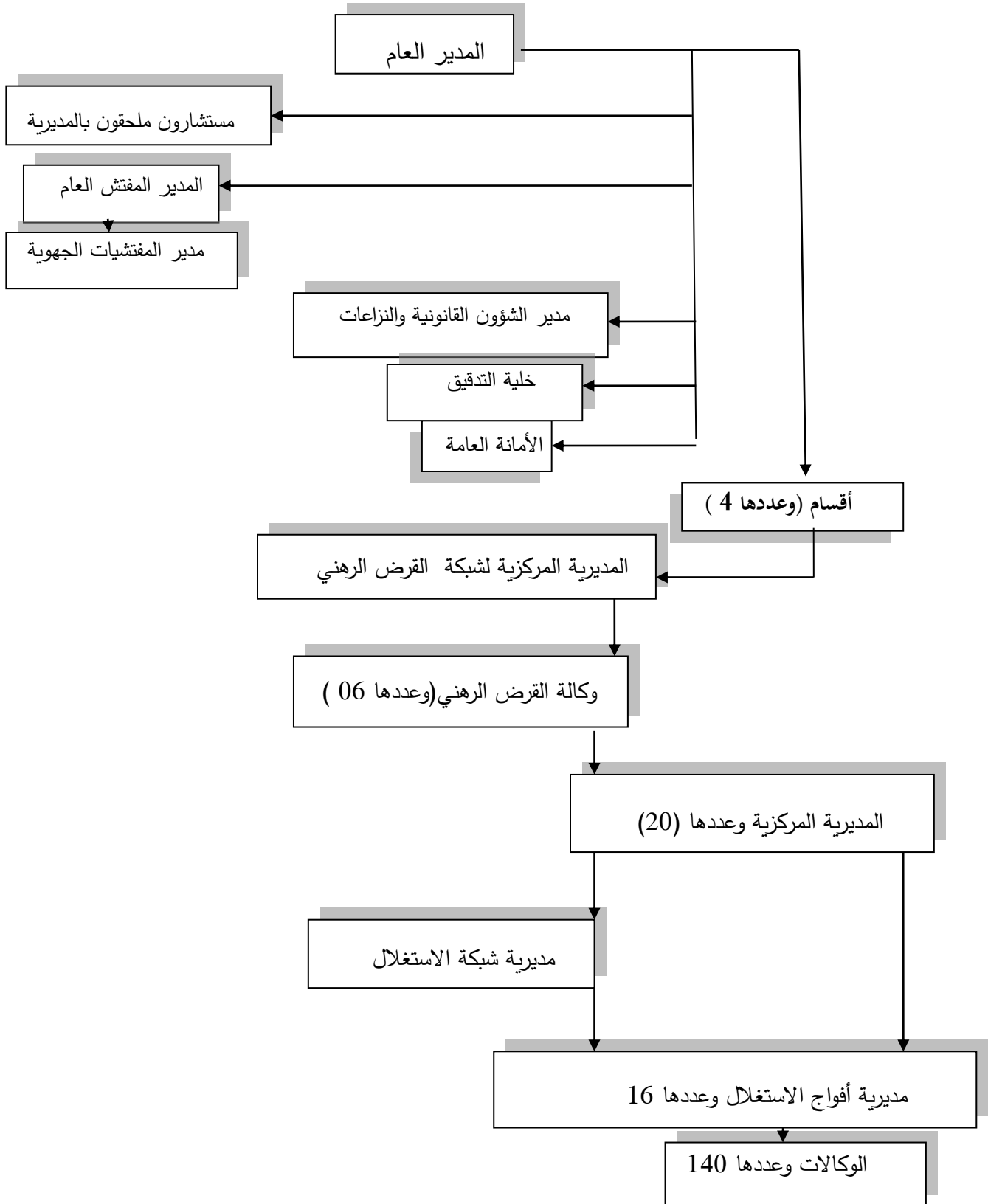
• 2003: معلوماتية نظام الموارد البشرية.

- 2004: تبني بنك BDL لمبدأ حوسبة وسائل الدفع لم يعد مشروعا فقط تم تحقيق ذلك منذ العاشر من يناير 2004 و ابتداء من هذا التاريخ أصبح الصك عبارة عن صورة تسافر عبر شبكة اتصالات سلكية و لا سلكية موثقة.
- و من خلال التعرض إلى تطور بنك BDL نستطيع أن نقدمه في النقاط التالية<sup>1</sup>:
- 1- البنك الأول في ترتيب البنوك الجزائرية.
- 2- استعمال SWIFT منذ 1991
- 3- استعمال الإعلام الآلي في جميع عمليات التجارة الخارجية.
- 4- الشبكة الأكثر كثافة.
- 5 - بنك شامل و وطني يتدخل في تمويل كل القطاعات الاقتصادية.
- 6- ما لا يقل عن 3.2 مليار دولار أمريكي من التعاملات الاقتصادية و البنكية.
- 7- من التجارة الخارجية الجزائرية.
- 8- ثاني بنك جزائري يطبق مبدأ البنك الجالس مع خدمات مشخصة.
- 9- الإدخال الكامل للإعلام الآلي على كل الشبكة بفضل برمجيات خاصة Logiciel ملك للبنك مصمم من طرف مهندسي المؤسسة.
- 10- القيام بالعمليات البنكية في الوقت الحقيقي و عن بعد.
- 11- ترتيب القروض الوثائقية في مدة 24 ساعة.
- 12- إمكانية فحص الزبائن عن بعد لحساباتهم الشخصي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>نسرين عياشي عمر، دور جودة الخدمات المصرفية في زيادة القدرة التنافسية للبنوك، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2014، ص 98.

<sup>2</sup>عبد الرزاق حميدي، مرجع سابق، ص 160.

الشكل رقم (01) : الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الوكالة للتنمية المحلية لولاية البيض

المطلب الثاني : نشأة بنك التنمية المحلية وكالة البيض .

أنشأ بنك التنمية المحلية وكالة تابعة له على مستوى ولاية بالبيض في 02 جانفي 1987 وهي وكالة بنكية رائدة ويأتي تصنيف الوكالات البنكية التابعة لبنك التنمية المحلية تبعا لحجم نشاطاتها ورقم أعمالها المحقق، وتعمل وكالة البيض تحت إدارة إشراف المديرية الجهوية .

تقوم وكالة البيض بجميع العمليات البنكية من إيداع سحب بالعملة الوطنية والعملة الصعبة ، قبول الودائع من العملاء ، فتح الحسابات البنكية تحت طلب أو الأجل ، منح القروض بمختلف أنواعها ، القيام بكل عمليات التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا من خلال فتح الاعتمادات المستندية والقيام بعمليات التحصيل المستندي والتحويلات المصرفية الخارجية .

- تقوم وكالة البيض بالمهام التالية :

تسيير المعاملات التجارية بصفة مرنة مع الزبائن تسهر على دراسة وتحليل وكذا تسيير الملفات المتعلقة بالقروض التي تمنح للخواص والمؤسسات والصناعات

- أهداف بنك التنمية المحلية البيض

لبنك التنمية المحلية البيض أهداف نذكر منها :

توليد جميع لعمليات المعاندة للبنوك كتلقي الودائع تمويل عمليات الاستيراد والتصدير ومنح القروض والسلفيات جميع أشكالها مع الخضوع للقوانين والتطبيقات المصرفية المعمول بها .

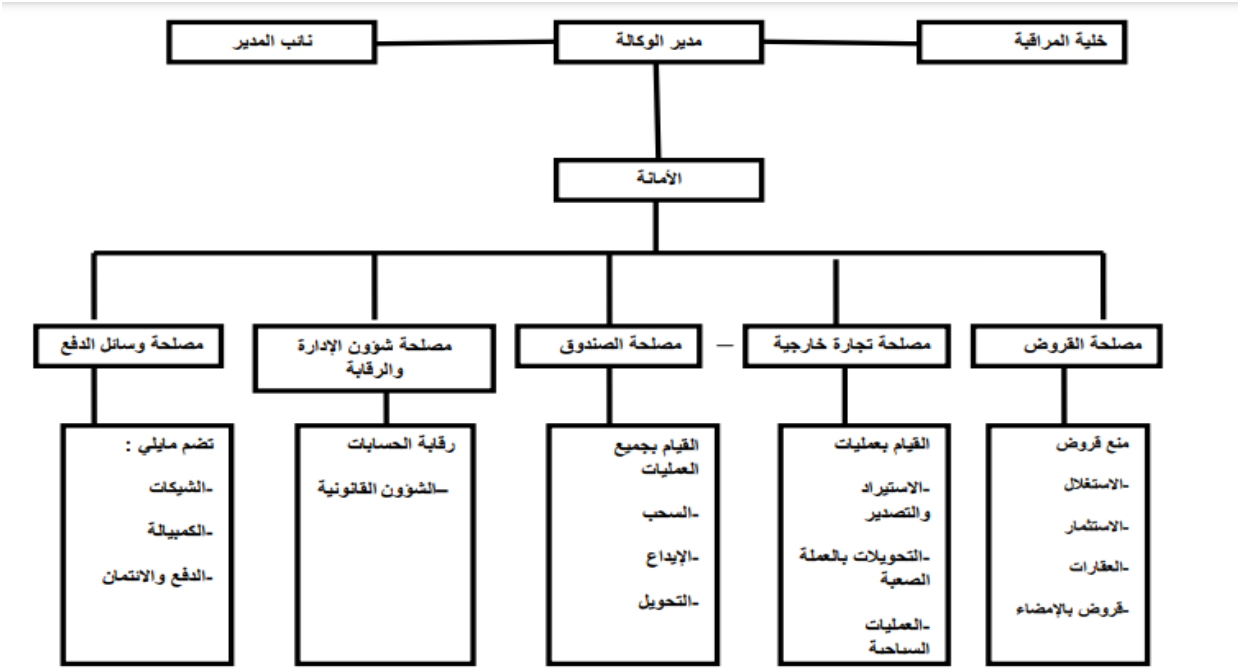
- يقوم تمويل المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع الاقتصادي الذي النساء البلدية والولاية .

- جمع الحسابات ويتلقى الودائع تحت الطلب ولأجل معين من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين

- يمول كل انواع القروض سواء كانت للاستثمار أو لإستغلال المسموح له

الفرع الأول: أقسام ومصالح بنك التنمية المحلية ( الهيكل التنظيمي ) :

الشكل رقم (02) : الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية :



المصدر : وثائق من وكالة بنك التنمية المحلية - البيض -

المبحث الثاني: دور البنك التنمية المحلية - وكالة البيض - A 60 في تمويل المشاريع المصغرة .  
بعد التعرف على البنك التنمية المحلية - البيض - من خلال التطرق إلى تاريخ تأسيسه وكذا مختلف وظائفه والخدمات المصرفية التي يعمل بها، ومن خلال تطور عملياته عبر السنوات سيتم التعرف في هذا المبحث إلى دوره في تمويل المؤسسات المصغرة ولهذا قسمنا المبحث إلى مطلبين، يحتوي المطلب الأول عملية منح الائتمان في البنك التنمية المحلية -وكالة البيض- A60 ، أما المطلب الثاني فندرس فيه مختلف القروض المقدمة من طرف الوكالة لتمويل المؤسسات المصغرة .

#### المطلب الأول : عملية منح الائتمان في البنك التنمية المحلية - وكالة البيض - A 60

هذا المطلب بدوره ينقسم إلى فرعين، الفرع الأول عن المقابلة وطلب القرض، أما الفرع الثاني سنتعرف من خلاله على تكوين ملف طلب القرض.

##### الفرع الأول : عن المقابلة وطلب القرض

تعتبر أول خطوة هي الاتصال بين الطرفين ( العميل والبنك) والتي يتحصل من خلالها العميل على أهم وأدق المعلومات والتفاصيل التي تتعلق بنوع قرضه، لذلك فإن البنك التنمية المحلية يحرص في هذه المرحلة على إيصال المعلومات بصورة واضحة للعميل.

كما يجدر الإشارة هنا لوجوب توفر حساب بنكي للعميل وإلا فعليه فتح حساب بإسمه قبل التقدم بعملية طلب القرض.

##### الفرع الثاني : تكوين ملف طلب القرض.

##### أولا : مكونات ملف قرض استثماري

- ✓ طلب خطي يوضح من خلاله الزبون احتياجاته للقرض ؛
- ✓ نسخة لشهادة من السجل التجاري المصادق عليها ؛
- ✓ شهادة عدم الخضوع للضريبة في حالة توسيع للمشروع ؛
- ✓ التصريح بوجود الضرائب إذا كان مشروع جديد ؛
- ✓ تصريح بالاشتراكات في صندوق لغير الأجراء ؛
- ✓ قرار بمنح امتياز من طرف الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار؛
- ✓ حالة وضعية وتقديرية للأعمال المنجزة من طرف مكتب هندسة معمارية معتمد ؛
- ✓ وثائق خاصة بتقييم موجودات الزبون، فاتورة للمعدات الخاصة بالمشروع .

✓ وثائق عن الموجودات المراد وضعها كرهن لدى البنك وهذا كون المشروع جديد، أما إذا كان المشروع المراد تمويله يتعلق بالتوسيع فزيادة على هذه الوثائق يطلب بنك الفالحة والتنمية الريفية الميزانيات الحقيقية وهذا لسنتين أو لثلاثة.

#### ثانيا: مكونات ملف قرض الاستغلال

✓ طلب خطي من طرف العميل ؛

✓ نسخة لشهادة من السجل التجاري ؛

✓ وثيقة تبين حالة العتاد إن وجد ؛

✓ ميزانيات حقيقية لسنة أو سنتين ؛

✓ مخطط الخزينة لسنة واحدة ؛

✓ الوثائق الجبائية .

المطلب الثاني : القروض المقدمة من طرف الوكالة لتمويل المؤسسات المصغرة .

سنخصص بالذكر في هذا المطلب القروض الممنوحة من طرف وكالة البيض خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى غاية 2022 ، من حيث الطبيعة ( قروض إستغلال وقروض إستثمار ) ، وأيضا القروض الغير مباشرة المقدمة من طرف البنك عن طريق الوكالات الداعمة له ( ANGEM-CNAC-ANSEJ ) .

#### الفرع الأول: القروض الممنوحة من طرف وكالة البيض من حيث الطبيعة

أولا: الملفات المؤهلة ومبالغ قروض الإستغلال الممنوحة من طرف وكالة البيض للمؤسسات ص. و. م يمكن عرض عدد الملفات المودعة وقيمتها وكذا عدد الملفات المرفوضة من طرف البنك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 05 : الملفات المؤهلة ومبالغ قروض الاستغلال الممنوحة من طرف وكالة البيض

للمؤسسات ص و م ( 2017-2021 )

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
عدد الملفات المودعة	95	35	24	20	60
عدد الملفات المقبولة	94	32	24	15	58
عدد الملفات المرفوضة	1	3	0	5	2
المبالغ	26134	16934	12192	3380	33084

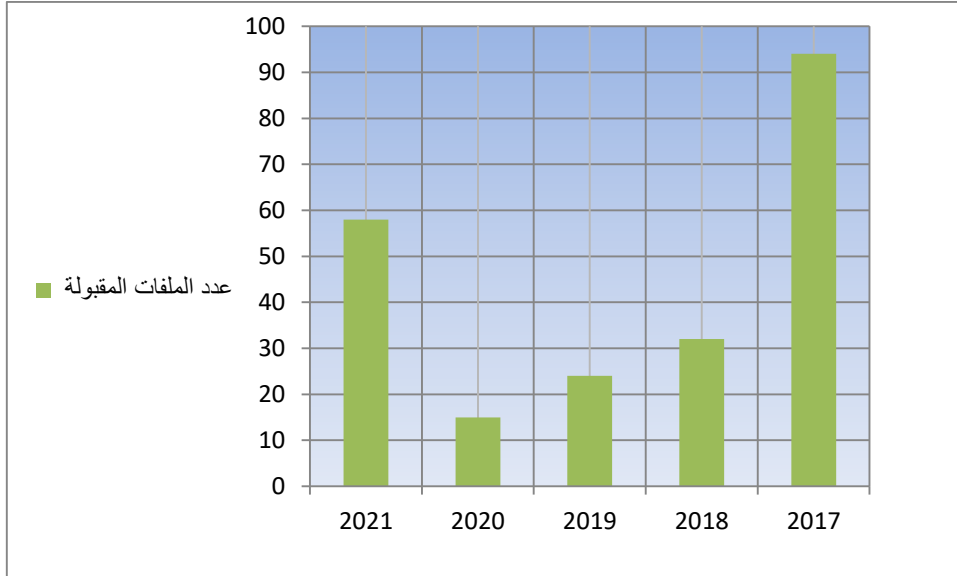
الوحدة: 1000 دج

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مقابلة لدى وكالة البيض

يمكن تمثيل عدد الملفات المقبولة بالشكل التالي:

الشكل رقم (03) : الملفات المؤهلة ومبالغ قروض الاستغلال الممنوحة من طرف وكالة البيض

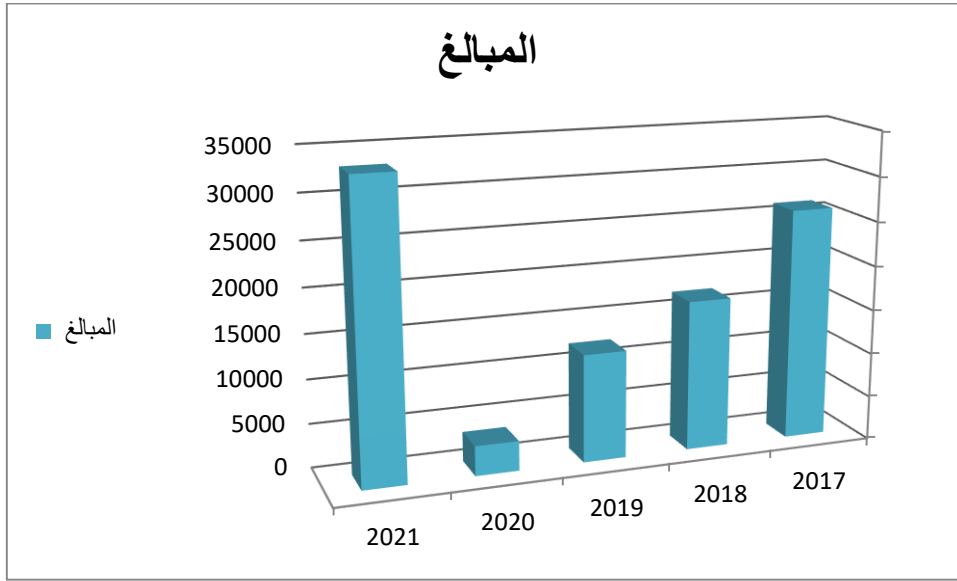
للمؤسسات ص و م (2017-2021) :



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول أعلاه

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن هناك انخفاض في عدد الملفات المؤهلة (المقبولة) للاستفادة من قروض الاستغلال المقدمة للمؤسسات المصغرة ، حيث أنه في سنة 2017 بلغ عدد الملفات 94 ملف ثم انخفضت خلال السنوات الموالية لتصبح 32 ملف سنة 2018 ، ثم 24 و 15 بدرجة متقاربة في 2019 و 2020 ، أما في سنة 2021 بلغت الزيادة إلى 58 ملف وهذه زيادة معتبرة مقارنة بالسنوات الثالث السابقة، وهذا ما يدل على زيادة نشاط البنك في دعمه وتمويله للمؤسسات المصغرة وإن كان بدرجات ضئيلة.

الشكل رقم (04): مبالغ قروض الاستغلال الممنوحة للمؤسسات المصغرة (2017-2021)



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول أعلاه

من الشكل أعلاه نلاحظ أنه هناك انخفاض في مبالغ القروض الممنوحة من طرف البنك خلال السنوات الأربعة الأولى، حيث أنخفض مبلغ القرض من 26134 مليون دج سنة 2017 إلى 3380 مليون دج سنة 2020، وتواصل إنخفاض مبلغ قروض الاستغلال الممنوحة للمؤسسات المصغرة اما في سنة 2021 فقد إرتفع مبلغ القرض بشكل ملاحظ حيث بلغت قيمة الزيادة 33084 مليون دج مقارنة مما يدل على زيادة البنك في تعاملاته البنكية، مما يساهم في تطوير المؤسسات المصغرة .

ثانيا: الملفات المؤهلة ومبالغ قروض الاستثمار الممنوحة من طرف وكالة البيض للمؤسسات ص و م : سيتم عرض مختلف الأرقام المشيرة لما قدمه البنك من قروض الاستثمار للمؤسسات المصغرة خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2021 ويمكن عرضها من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 06 : الملفات المؤهلة ومبالغ قروض الاستثمار الممنوحة من طرف وكالة البيض للمؤسسات  
ص و م ( 2021 - 2017 ) :

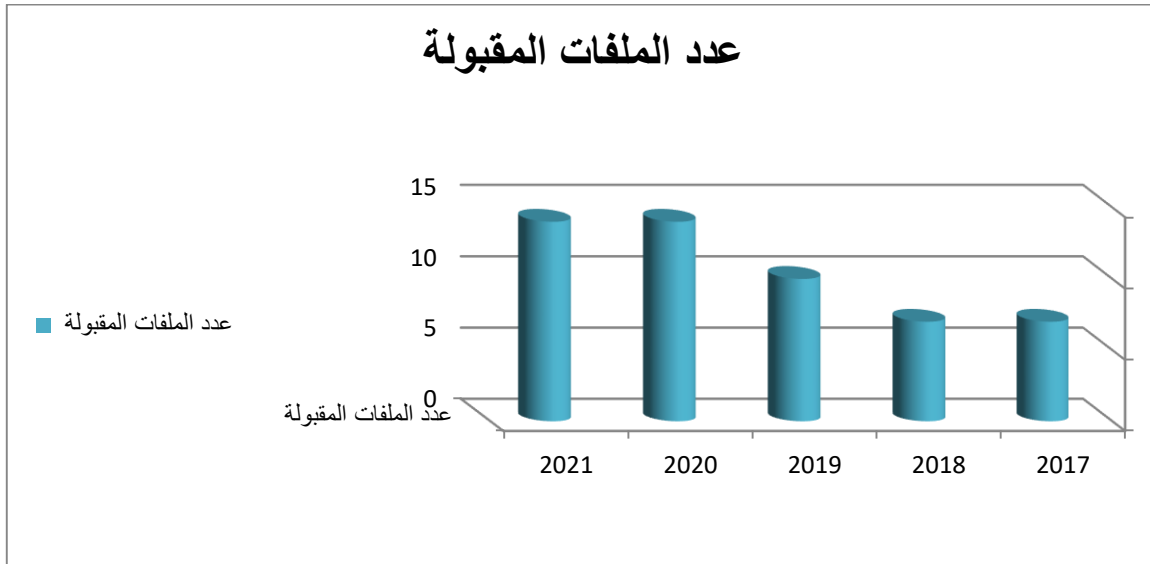
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
عدد الملفات المودعة	7	9	10	16	14
عدد الملفات المقبولة	7	7	10	14	14
عدد الملفات المرفوضة	0	02	0	02	0
المبالغ	781591	1016770	1391968	1444351	1381451

الوحدة: 1000 دج

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مقابلة لدى وكالة البيض

يمكن تمثيل عدد الملفات المقبولة بالشكل التالي:

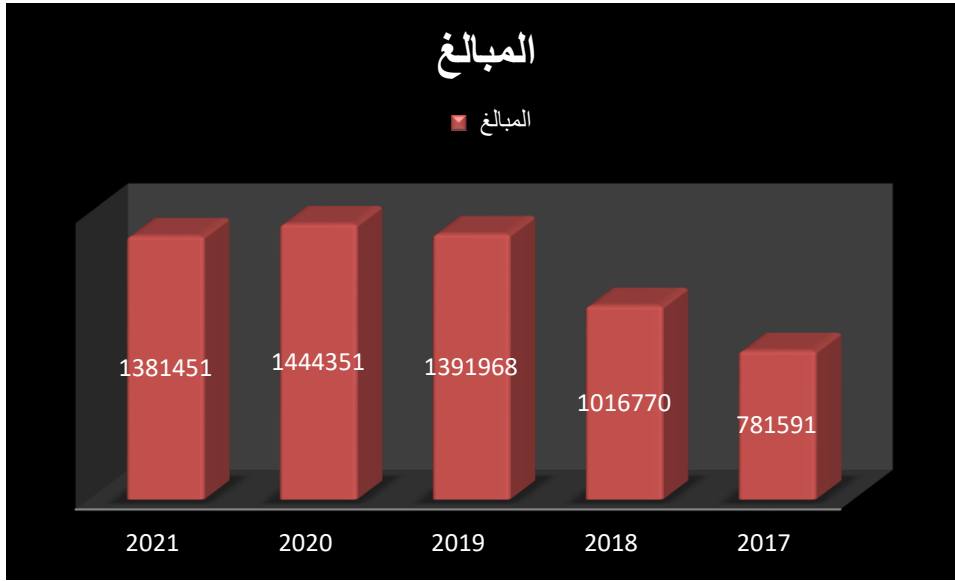
الشكل رقم (05) : الملفات المؤهلة من قروض الاستثمار للمؤسسات المصغرة 2021-2017



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول أعلاه

من الشكل السابق نلاحظ أنه هناك زيادة تتمثل في عدد الملفات المؤهلة (المقبولة) لقروض الاستثمار المقدمة للمؤسسات المصغرة حيث في سنة 2017 قدرت قيمة الزيادة ب1 ملفات عن السنتين السابقتين 2018 و 2019 ، أما في سنة 2020 تم تحويل 14 ملف ورفض ملفين ( أنظر الجدول) هذا ما وازن عدد الملفات مع السنة التي تليها وبهذا يكون ثابتة على مدار سنتين 2020 و2021 بحصيلة 14 ملف، مما يدل على أن هناك زيادة في عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستثمار المقدمة من طرف البنك للمؤسسات المصغرة.

الشكل رقم (06) : مبالغ قروض الاستثمار الممنوحة للمؤسسات المصغرة (2017-2021)



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول أعلاه

ما نلاحظه من الشكل أعلاه أنه يوجد إرتفاع محسوس في مبالغ قروض الأستثمار المقدمة من طرف البنك -وكالة البيض - حيث بلغت الزيادة 235175 مليون دج سنة 2018 لتصل إلى 662760 مليون دج سنة 2021 مقارنة بسنة 2017.

ثالثا: المقارنة بين القروض الممنوحة من طرف الوكالة من حيث الطبيعة :

من خلال الجداول السابقة نرى أن القروض تتوزع من حيث الطبيعة إلى قروض قصيرة الأجل وقروض طويلة ومتوسطة الأجل وذلك حسب معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم 07 : القروض الممنوحة من طرف وكالة البيض من حيث الطبيعة للمؤسسات ص و م

.2021-2017

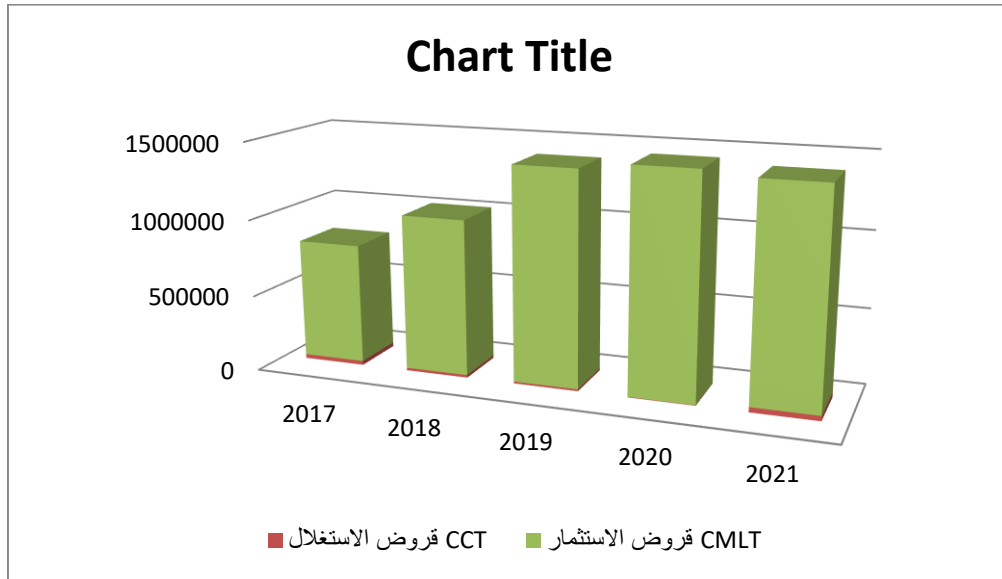
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
قروض الاستغلال CCT	26134	16934	12192	3380	33084
قروض الاستثمار CMLT	781591	1016770	1391968	1444351	1381451
المجموع	807725	1033704	1404160	1447731	1414535

الوحدة:1000 دج

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مقابلة لدى وكالة البيض

يمكن تمثيل معطيات الجدول بالشكل الموالي:

شكل رقم (07) : القروض الممنوحة من طرف الوكالة من حيث الطبيعة 2017-2021



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول أعلاه

نلاحظ من خلال الشكل أن قروض الإستثمار ( CMLT ) أكبر من قروض الإستغلال ( CCT ) الممنوحة من طرف البنك خلال سنوات الدراسة، حيث بلغت قروض الإستغلال 26134 مليون دج سنة 2017، ثم انخفضت هذه القيمة إلى 3380 مليون دج خلال 2020، وارتفعت من جديد سنة 2021 لتبلغ 33084 مليون دج. أما قروض الاستثمار كانت في تزايد فقد بلغت 781591 مليون دج سنة 2017 لترتفع سنة 2020 لقيمة 1444351 مليون دج، ثم عادت للانخفاض بدرجة طفيفة لتبلغ بذلك قيمة 1381451 مليون دج سنة 2021. وما يمكن ملاحظته من الجدول والشكل البياني السابقين، أن البنك التنمية المحلية - وكالة البيض - يتحيز في التعامل مع العملاء الذين لهم تجربة جديدة في التعامل مع البنك، بذلك تظهر القروض الممولة لدورة الاستثمارات كبيرة من حيث قيمة القروض مقارنة بقروض تمويل الاستغلال، وبالتالي يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة لها اهتمام أكبر من قبل البنوك مقارنة بالمؤسسات الأخرى.

الفرع الثاني: إحصائيات للقروض الغير مباشرة الممنوحة من طرف وكالة البيض للمؤسسات ص و م

أولاً: القروض الممنوحة للمؤسسات المصغرة عن طريق وكالة تشغيل الشباب ANSEJ :

يمثل الجدول التالي قيمة القروض التي منحها البنك التنمية المحلية - وكالة البيض - عن طريق وكالة

تشغيل الشباب خلال السنوات الخمس (2017-2021) :

الجدول رقم 08 : قيمة القروض الممنوحة للمؤسسات المصغرة عن طريق وكالة تشغيل الشباب

ANSEJ

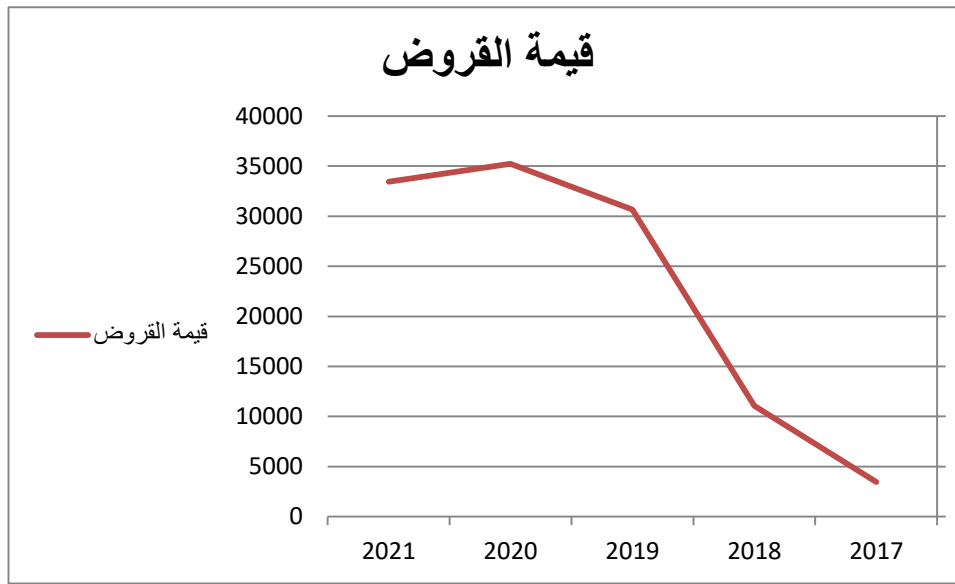
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
قيمة القروض	445247	525597	552449	518834	464366

الوحدة: 1000 دج

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مقابلة لدى وكالة البيض

الشكل الموالي يبين معطيات الجدول السابق:

الشكل رقم (08) : قيمة قروض ANSEJ الممنوحة للمؤسسات المصغرة 2017-2021



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول أعلاه

نلاحظ من خلال البيان إرتفاع لقيمة القروض الممنوحة عن طريق وكالة دعم وتشغيل الشباب حيث بلغت 445247 مليون دج سنة 2017، ثم إرتفعت بدورها سنة 2018 إلى قيمة 525597 مليون دج مواصلة الإرتفاع إلى غاية سنة 2019 لتصل إلى قيمة 552449 مليون دج مما يدل على الإقبال من الاقتراض من هذه الوكالة نظرا للإمتيازات المقدمة من طرفها، أما سنة 2020 و 2021 سجلت إنخفاض متباين بنسب متفاوتة حيث إنخفضت بقيمة 88083- مليون دج سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 التي سجلت إنخفاض بقيمة 33615 - مليون دج.

ثانيا: القروض الممنوحة للمؤسسات المصغرة عن طريق الصندوق الوطني للتأمين CNAC يمثل الجدول التالي قيمة القروض التي منحها البنك التنمية المحلية -وكالة البيض - عن طريق الصندوق الوطني للتأمين CNAC خلال السنوات الخمس 2017-2021 .

الجدول رقم 09 : قيمة القروض الممنوحة للمؤسسات المصغرة عن طريق طريق الصندوق الوطني

للتأمين CNAC

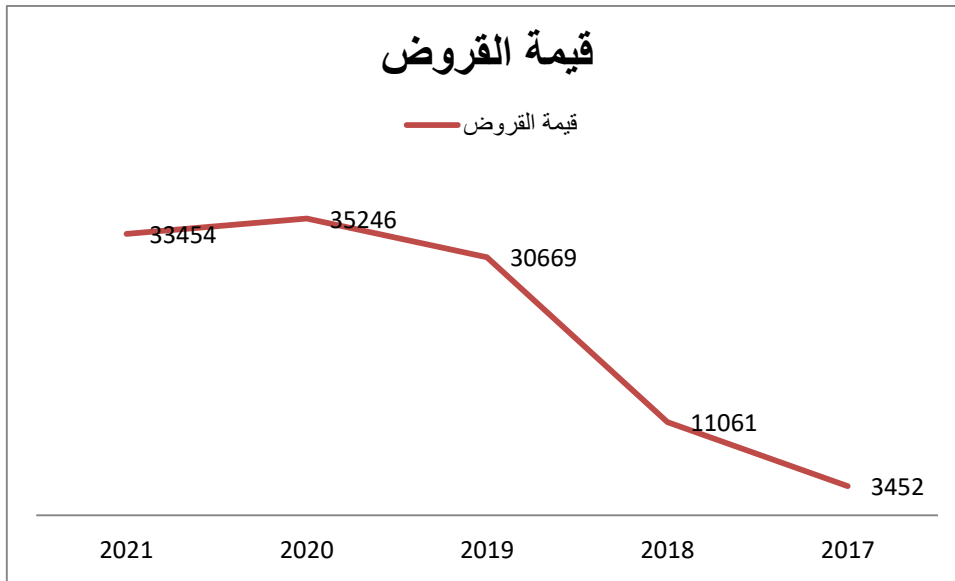
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
قيمة القروض	213613	305558	426169	450945	452011

الوحدة: 1000 دج

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مقابلة لدى وكالة البيض

الشكل الموالي يبين معطيات الجدول السابق:

الشكل رقم 09 : قيمة قروض CNAC الممنوحة للمؤسسات المصغرة 2017-2021



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول أعلاه

نلاحظ من خلال البيان ان هناك تزايد في قيمة القروض حيث ارتفعت من سنة 2017 حيث وصلت قيمة القروض 3452 دج وهي في تزايد مستمر الى غاية سنة 2021 اين اصبحت 33454 دج ، وذلك راجع الى التعاملات المسهلة من طرف الصندوق الوطني للتأمين CNAC والعروض المغرية التي تطرحها الوكالة .

ثالثا: القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الوكالة الوطنية للتسيير ANGEM الجدول التالي يمثل معطيات قيم القروض الممنوحة من طرف وكالة البيض للمؤسسات المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية للتسيير ANGEM خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2021.

الجدول رقم 10 : قيمة القروض الممنوحة للمؤسسات المصغرة عن طريق طريق الوكالة الوطنية

للتسيير ANGEM

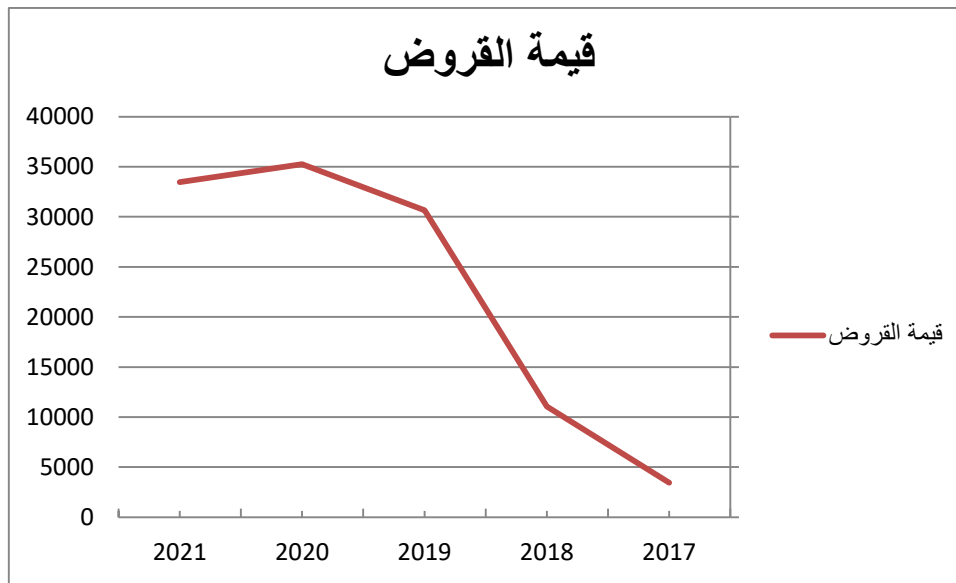
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
قيمة القروض	3452	11061	30669	35246	33454

الوحدة: 1000 دج

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مقابلة لدى وكالة البيض

الشكل الموالي يبين معطيات الجدول السابق:

الشكل رقم 10 : قيمة قروض ANGEM الممنوحة للمؤسسات المصغرة 2017-2021



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول أعلاه

على الرغم من التزايد الواضح في قيمة القروض الممنوحة من طرف وكالة البيض للمؤسسات المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية للتسيير ANGEM إلا أنها لا توضع محل مقارنة مع CNAC و ANSEJ ، هذا راجع إلى نقص توجه العملاء لهذه الوكالة لتدني سقف التمويل حيث لا يتجاوز 1 مليون دج.

من خلال الشكل نلاحظ ارتفاع نسبي في قيمة القروض الممنوحة عن طريق الوكالة الوطنية للتسيير حيث بلغت قيمة الزيادة 31794 دج سنة 2020 مقارنة ب سنة 2017 مما يدل على أن هناك إقبال على الاقتراض من هذه المؤسسة.

## خلاصة

من خلال قيامنا بدراسة حالة البنك التنمية المحلية- وكالة البيض - A60 ودوره في تمويل المؤسسات المصغرة ، تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

✚ توفير بنك التنمية المحلية وكالة البيض مختلف وسائل التمويل الموجهة للمؤسسات المصغرة ، كما أضاف التنمية المحلية بتاريخ 01 جانفي 2022 الصيرفة الإسلامية ضمن خدماته المقدمة.

✚ كما أعلن بنك التنمية المحلية ، هذا السبت في بيان له، عن إطلاق خدمات الصيرفة الإسلامية تحت اسم البديل"، بداية من الاثنين الـ 10 جانفي، سعيا منه لتقديم منتجات بنكية جديدة تتلاءم مع متطلبات و احتياجات المواطنين.

✚ يقوم البنك التنمية المحلية وكالة البيض بدور إيجابي في تمويل المؤسسات المصغرة وهذا ما يؤدي إلى تنمية وتطوير الإقتصاد وتوفير مناصب شغل للشباب .  
✚ نشاط البنك يتوقف على نوع وحجم الزبائن المتعامل معهم.

خاتمة

لقد سلطت الجزائر الضوء على قطاع المشاريع المصغرة باهتمام كبير ووضعت موضع التنفيذ ، حيث تبنت سلسلة من الإجراءات القانونية التي تنظم ممارسة نشاطها وابتكرت هياكل وبرامج مختلفة تهدف بشكل خاص إلى إعادة بناء مؤسساتها والتنمية لدعم دورها في اقتصاد وطني. سمحت لنا دراستنا بمقاربة ، وإن كان بطريقة بسيطة ، الأسس النظرية والعملية للعملية المصرفية لتمويل المشاريع المصغرة وفي هذا السياق خصصنا الجزء النظري لموضوع التمويل المصرفي والمؤسسات المصرفية لدعم المشاريع أو وكالات من هذا النوع من التمويل سمحت لنا عملية التمويل التي تتم في كل هذه الفصول بتحقيق النتائج التالية:

### النتائج :

#### ❖ من خلال الفصل الأول استخلصنا النتائج التالية :

- ✓ يساهم تمويل المؤسسة بشكل كبير في توسيع أنشطة المؤسسة وخلق فرص عمل رائعة ؛
- ✓ يعتبر التمويل وسيلة ضرورية لتزويد المؤسسة المستثمرة بالموارد المالية لتنفيذ المشروع وفق المعايير والشروط المتفق عليها؛
- ✓ تتعدد الوسائل التمويلية الموجهة للمؤسسات المصغرة بمختلف أنواعها والتي تستهدف عدة فئات تمنح الفرصة أمام الجادين في إنشاء مشاريع متنوعة ومتميزة ؛
- ✓ ملية صنع القرار لمنح قروض لتمويل المشاريع المصغرة هي عملية مركزية للغاية على مستوى البنوك الجزائرية ، ناهيك عن تعقيد إجراءات الاقتراض ، والتي تتطلب تقديم العديد من الإجراءات، مما يجعل عملية الموافقة على قرض طويلة.

#### ❖ من خلال الفصل الثاني استخلصنا النتائج التالية :

- ✓ تعتبر الشركات المصغرة نهجًا اقتصاديًا حديثًا نظرًا للسرعة التي يتم بها تأسيسها ومرونتها وحزمها التطوير التكنولوجي ؛
- ✓ قد ساعد تطبيق الدولة لسعر الفائدة إلى حد كبير في إيجاد حلول لمشكلة البطالة ، لكن الأزمة الاقتصادية وسياسات التقشف التي انتهجتها الدولة باتت عقبة أمام استمرار هذا الحل.
- ✓ تلعب المؤسسات المصغرة دورا في الاقتصاد الوطني ، ولا سيما في خلق فرص العمل وتنمية الصادرات ، وبالتالي تخلق قيمة مضافة .

#### ❖ من خلال الفصل الثالث استخلصنا النتائج التالية :

## خاتمة

- ✓ الشباب الجزائري استفاد كثيرا من الدعم الذي تقدمه في إطار وكالة الدعم وتشغيل الشباب ANSEJ ؛
- ✓ الشباب الجزائري استفاد كثيرا من الدعم الذي تقدمه في إطار وكالة الدعم وتشغيل الشباب الصندوق الوطني للتأمين CNAC ؛
- ✓ عن طريق الوكالة الوطنية للتسيير ANGEM كذلك استفادة المؤسسات المصغرة من الدعم من طرف هته الوكالة ؛
- ✓ قد ساهم تطبيق الدولة لسعر الفائدة بشكل كبير في حل مشكلة البطالة ولكن أيضا في حل الأزمة الاقتصادية والسياسية أصبحت سياسة النقشف التي قررتها الدولة عقبة أمام استمرار هذا الحل.

### التوصيات والإقتراحات :

- ✓ تفعيل دور مؤسسات الدولة المتخصصة في دعم المشروعات المصغرة ؛
- ✓ ستحداث آليات لعمل صناديق ضمان الائتمان للمؤسسات المصغرة من أجل تسهيل عملية تمويل هذه المؤسسات؛
- ✓ تفعيل مساهمة كافة المؤسسات الاجتماعية في نشر ثقافة الاستثمار والاعتماد على الذات ؛
- ✓ تفعيل دور الحاضنات ودعمها وتدريب موظفيها لخلق مؤسسات الغد الريادية والتنافسية؛
- ✓ مراجعة قانون الامتيازات التجارية لدعم الشركات المصغرة وتشجيع خلق فرص العمل.

### أفاق البحث :

- في هذا البحث المتواضعة ، تناولنا إحدى القضايا المتعلقة بالتمويل المصرفي للمؤسسات المصغرة واستراتيجيات البنوك في التعامل مع هذا النوع من المؤسسات ، والتي تختلف عن المؤسسات الأخرى في خصائصها وأساليب إدارتها لذلك ، يُقترح أن تظل المعرفة والتواصل الكبير ولكن الملموس الوسيلة الوحيدة اللازمة لحل المشكلات المعقدة التي تعتمد على وصول الشركات المصغرة الحجم كبيرة فحص بعض الجوانب التي ستكون موضوع البحث العملي في المستقبل :
- ✓ تفعيل دور المؤسسات المصغرة في تسيير إدارة المؤسسات المصغرة بولايتنا؛
  - ✓ فرص الشركات المصغرة في الجزائر والتحديات التي تواجهها.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المراجع والمصادر :

المراجع باللغة العربية:

الكتب :

- 1- بخراز - بعدل فريدة - تقنيات و سياسات التسيير المصرفي ديوان المطبوعات الجامعية 2 -2000 .
- 2- تطوير ادارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي - أوراق ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي المنعقدة في القاهرة في سبتمبر 2006.
- 3- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، دار زهران للنشر، عمان، 1997، ط 2 .
- 4- حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي، الأردن، 2003 .
- 5- شاکر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989 .
- 6- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة" عملياتها وادارتها ، " الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون طبعة، 2000 .
- 7- عيسى آيت عيسى، المؤسسات المصغرة في الجزائر آفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06.
- 8- فاطمة الزهراء بارة ، أم الخير ميلودي ،زهية بركان، مساهمة حاضنات الأعمال في تنمية وتطوير المؤسسات المصغرة ، دراسة حالة الحاضنة التكنولوجية بسيدي عبد الله، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزء الرابع، ديسمبر 2018 .
- 9- لاح الأمين الأرباح، اقتصاديات النقود والمصارف، مطبعة الدار الجمهورية، ليبيا، 1991 .
- 10- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية المصغرة ودورها في عملية التنمية، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، 2012.
- 11- محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ط1 .
- 12- منير لواج، آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية دراسة مقارنة تجربة الهند، اليابان والجزائر، مجلة دراسات، المجلد 04، العدد 02، ماي 2013.
- 13- سماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1996 .

### المذكرات والأطروحات :

- 1- ابتسام قارة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر، دراسة حالة ولاية مستغانم، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012.
- 2- الشيخ عتيق، تقييم أثر برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (1990-2015)، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، علوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر، 2018-2019.
- 3- الياس غقال، تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات المصغرة خلال الفترة 2000-2014، أطروحة الدكتوراه، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017.
- 4- الياس غقال، تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، بسكرة، السنة الجامعية 2008/2009 .
- 5- بادي جمعة، إجراءات تمويل البنوك التجارية للمشاريع الإستثمارية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، 2018-2019 .
- 6- حنفي أمينة، إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة بين النظرية والتطبيق، دراسة حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018-2019.
- 7- دحاوي عربية سعاد، دور القروض في تفعيل الاستثمارات، مذكرة ماجستير، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2014/2015 .
- 8- شهرزاد برجى، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات المصغرة ، أطروحة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011-2012.
- 9- صابرين زيتوني، الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات المصغرة ، دراسة حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية علوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016-2017.
- 10- عبد الرزاق حميدي، جودة الخدمات البنكية كمدخل لتحقيق رضا العملاء وزيادة القدرة التنافسية للبنوك (دراسة حالة بنك التنمية المحلية)، ملخص مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع ادارة تسويقية، جامعة محمد بوقرة، 2008 / 2007 بومرداس.

- 11- قمر المللي، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، أطروحة الدكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2010.
- 12- كريمو دراجي، دور صندوق ضمان القروض في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، السنة الجامعية 2006/2005
- 13- لعرايي مريمة؛ ناسوا سارة، انعكاسات التمويل الفلاحي على حوكمة بنك الفالحة والتنمية الريفية وكالة أدرار، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، 2016-2017.
- 14- ليلي لولاشي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، بسكرة، السنة، 2004/2005 .
- 15- محمد بوشوشة، مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2007/2006 .
- 16- محي الدين مكاحلية، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات المصغرة لتحقيق التنمية المحلية حالي ولاية قالمة وتبسة، أطروحة الدكتوراه ، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2014-2015.
- 17- مدخل خالد، التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر 2005-2010، أطروحة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011-2012
- 18- نسرين عياشي عمر، دور جودة الخدمات المصرفية في زيادة القدرة التنافسية للبنوك، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2014.
- 19- نوال مرزوقي، معوقات حصول المؤسسات المصغرة الجزائرية على شهادة الإيزو دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية، أطروحة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات المصغرة ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009-2010.
- 20- هالم سليمة، هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات المصغرة (دراسة تقييمية للفترة 2004-2014)، أطروحة الدكتوراه تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، علوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، 2016-2017 .
- 21- يدوشي أحمد، زمار عامر، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك التجارية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، 2017-2018 .

22- رايح خوني، رامي حريد، عوائق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى السادس عشر حول الضمانات القانونية للاستثمار في الدول المغاربية، مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر .

23- نور الدين زين، إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، 2013-2014 .

📌 المنشورات الدراسية :

1- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات في النظام النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت سنة 2003 .

2- شعبان فرج، العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، مطبوعة موجهة لطلبة الماستر، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2013-2014 .

3- عامر خربوطلي، ريادة الاعمال وإدارة المشروعات المصغرة ، الإجازة في تقانة المعلومات، الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية 2018

4- عبد الرحمان ياسر، عماد الدين براشن، قطاع المؤسسات المصغرة في الجزائر، الواقع والتحديات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، جوان 2018

5- عبد الله خبابة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 35.

6- عبد الله منصوري، عولمة قواعد الضبط المصرفي وانعكاساتها على إقراض الدول النامية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول العولمة المالية "البحث في مواجهة ظاهرة العولمة المالية"، جامعة عنابة، يومي 7 و8 ديسمبر 2004 .

7 - ماهر حسن المحروق، إيهاب مقابلة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ،مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة ،جبل عمان ، الاردن 2009

8 - عيمة برودي، التحديات التي تواجه المؤسسات المصغرة في الدول العربية، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات المصغرة في الدول العربية يومي 17 و18 أبريل 2006، مخبر العولمة واقتصاديات شمال .


9- محمد الهادي مبارك، المؤسسات المصغرة ودورها في التنمية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأمر ال8-9 أبريل 2002 .

10- مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، بيروت، 1985، ط2 .


## قائمة المراجع والمصادر

---

مصطفى عوادي، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات المصغرة في الجزائر، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2017-2018 .

 المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Ammour Ben halima, pratique et techniques bancaires, édition dahlab, Alger, 1997..
- 2- Laurence piganeau, la micro-entreprise de A à Z édition d'organisation, France, avril 2001,
- 3- Paul A.Samuelson-William.D.Nordhous, Economie, Economica, Paris, 2000.
- 4- Sampson, Thomas A, Money Banking and Economic Analyses, 2nd Edition, Prentice hall, 1981.

 المراجع المواقع الالكترونية :

- 1- <https://fbs.ae/glossary/financing-39>
- 2 -<https://fbs.ae/glossary/financing-39>
- 3 – <https://www.almaal.org/the-difference-between-retained-earnings>